



القطن في الاقتصاد المصري

وتطور السياسة القطنية

تأليف: حازم سعيد عمر

لقطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية



تأليف

حازم سعيد عمر

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر

١٩٧٠

اهداء

الى استاذى
محمود السيد حسن
عميد الفرائين

وانتقلم بغالض الشكر الى كل من ساعدنى على انجاز هذا الكتاب

واخص بالذكر

دكتور عبد الرازق محمد حسن الأستاذ محمد خليل

عضو مجلس ادارة بنك مصر استاذ السياسة الادارية

القسم الأول

الفصل الأول

الثورة الصناعية تبدأ في إنجلترا

لم يلعب القطن دورا خطيرا في مصر الا منذ قرن ونصف ، ومع ذلك فان له قصة مختلطة بكل كفاحنا القومي في العصر الحديث ، وبكل مؤامرات الاستعمار ومناوراته .. ولعله من الخير قبل أن نعرض لهذه القضية أن نلم المامة قصيرة بتاريخ القطن في العالم ، وما أصبح يمثل في العصر الحديث من خامة أساسية في الصناعة .

ولقد عرفت البشرية نبات القطن منذ عصور بعيدة ، فهو يرتبط بمشكلة من أشد مشاكل البشر الحاحا ، ألا وهي البحث عن الكساء وتوفيره . ويدلنا التاريخ على أن الهنود كانوا على معرفة بسر غزل ونسيج وصباغة القطن منذ أكثر من خمسين قرنا .

ومن عبر التاريخ أنه في الوقت الذي ازدهرت وتطورت فيه زراعة القطن وصناعات غزله ونسجه وصباغته في الشرق البعيد لقرون طموال بل لآلاف السنين ، كانت أوروبا - وحتى بداية العصور الحديثة - في جهل مطبق بكل ما يتعلق بالقطن بل كانت على جهل تام بكل ما وصلت اليه حضارة الشرق من تقدم ورقى . وأحاطت بأذهان الأوروبيين عن القطن خرافات كثيرة منها خرافة

النبات الحيواني التي اكدها الرحالة الانجليزى الكذاب جون منذ قبيل (٣٣٠ - ١٣٧٠ م) فقد طاف ببلاد الشرق وآسيا ثلاثين عاما ، ثم عاد ليحكى لقومه قصة القطن : « ينمو ببلاد الشرق نوع من الثمار ، كانه القرع ، اذا قطعها الانسان عند نضجها ، وجد بداخلها حيوان صغير له لحم ودم وعظم ، على هيئة الخروف ، ويكسوه الصوف ، وقد اكلت أنا منه ، وان كان هذا غريبا ، الا اننى اعلم ان الله على كل شيء قدير » .

على أن حركة الكشوف الجغرافية ، فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، كانت ايدانا بالتهساء العزلة الأوروبية . وبدأ عدد من منتجات الشرق - التى لم تكن معروفة فى أوروبا ، ومنها القطن - يعرف طريقه اليها .

وشيتا فشيتا ، أخذ أصحاب مصانع الغزل والنسيج ، يشعرون بوطاة المنافسة الجديدة واثار القطن فزعهم ، فأعلنوا أنه سيكون مصدر خراب ودمار ، وأن يد الشيطان تعمل فى نسيج هذه الأقمشة الساحرة ، واخراجها بهذا المنظر الفاخر .. والا فكيف يمكن للفلاحات بأيديهن التى أتلها العمل ، غزل مثل هذه الأقمشة ؟

ونجح الغزالون فى إثارة الرأى العام ، فصدرت فى انجلترا وفرنسا قوانين تحرم تداول واستعمال المنسوجات القطنية . وفى انجلترا صدر قانون يعاقب كل نساج يستخدم غزل القطن ، بغرامة قدرها خمسة جنيهات . وكانت عقوبة من يكفن جثة بنسيج قطن ، غرامة قدرها عشرة جنيهات . أما الاتجار بالأقمشة القطنية ، فكانت غرامته تصل الى عشرين جنيها . وفى فرنسا صدر قانون سنة ١٧٦١ ، يمنع صناعة القطن المصنوع .

وظل هذا التحريم ساريا حتى منتصف القرن الثامن عشر ، وتذكر احدى المجلات الشهرية ، الصادرة فى انجلترا سنة ١٧٣٤ ،

تحت عنوان « اعدام أحد اللصوص في مدينة برستون » ، بعد أن صدر حكم الاعدام على اللص ، تقدم اليه بعض نساжи الصوف ، والبسوه قميصا من القطن ، واعلن القضاة أن مثل هذا التمييز ، المصنوع من خامة الشياطين ، لا يلبسه غير المجرمين والملعونين . كما علقوا على صدره اعلانا بذلك ، وخاطب الرجل أفراد الشعب قبل اعدامه ، وأعلن أنه لم يسرق الا بعد أن أضجرتة الأزمة المستحكمة في مصانع النسيج من اكتساب عيشه بالطريق الشريف وحذر الشعب من استعمال خام الشياطين . ورجا الحاضرين ، ألا يقرطوا في كرامة أصحاب مناسج الصوف الاشراف ، والا يحطموا مستقبلهم بشراء خامات من القطن » .

على أن الكشوف الجغرافية ، لم تكن فقط بداية الاتصال بين الشرق والغرب ، بل كانت اعلانا بحياة جديدة بدأت تنمو في رحم أوروبا . فقد كانت الرأسمالية تتقدم في قوة وحزم وتحطم في طريقها كل العقبات الاقطاعية . وكان الانقلاب الصناعي تعبيرا مدويا عن هذه الثورة ، قضى نهائيا على نظام الطوائف ، وأطلق المارد الصناعي من عقالة ، فمضى في طريقه ، يقلب كل شيء رأسا على عقب ، في الحياة الأوروبية وفي العالم بأسره .

واستطاع القطن بمميزاته العظيمة أن يشق طريقه ، مستفيدا من الانقلاب الصناعي وليست الأزمة التي أشرنا إليها ، عند الحديث عن اللص الانجليزي الا مظهرا من مظاهر منافسة الخامة الجديدة . وقد مكنت تطورات الآلة والصناعة - القطن من أن يصبح خامة رئيسية في صناعة النسيج وخصوصا في انجلترا .

وحتى ذلك الوقت ، كانت المشكلة الكبرى في صناعة المنسوجات هي بطء الغزل ، اذ كان الناسج الواحد يستخدم ما ينتجه عشرة من الغزاليين . وكان أول من وفق في هذا الميدان « جيمس

هارجريفز » ، فقد اخترع آلة بسيطة يسهل على الطفل ادائها ، ويمكن بها غزل ثمانية خيوط في وقت واحد . ثم استطاع ان يطور الآلة ، بحيث يزيد عدد الخيوط الى ثمانين . غير ان موجه من الذعر والخوف سرعان ما سرت بين الغزاليين ، وثارَت جموعهم الصاخبة ، وحطموا آله ثم طاردوه من لانكشير . ومن ناحية أخرى فان الخيوط الناتجة لم تكن متينة ، بحيث تتحمل الضغط الواقع على الخيوط الطولية وهي التي تتحمل أشد الضربات ، كلما نحرك النول .

على أن سنة ١٧٦٩ تعد بحق مرحلة هامة في تاريخ القطن ، اذ وفق « ريتشارد آر كرايت » الى اختراع آلة للغزل ، عرفت باسم الاطار المائي ، وامتازت بمتانة الخيوط الناتجة ، وبذلك أمكن لأول مرة الاستغناء عن الياف التيل كسدى للمنسوجات . وبعد أن أتم آر كرايت صناعة الآلة سجل اختراعه تحت عنوان (آلة ذات عجلات تدور فتغزل من شعيرات القطن خيوطا) . وعندما عرض نموذج آله ، على أصحاب بنك لتسليف مزارعي القطن ، أقرضوه من النقود مبلغا مكنه من اقامة مصنع لغزل القطن بالمغالل الميكانيكية ، وبالرغم من أن المصنع قد أنتج خيوطا بنفس الدقة والمتانة التي يمتاز بها الغزل اليدوي ، الا أن نساجي لانكشير قاطعوه في البداية . على أنه ما مضت سنوات قليلة ، حتى اقبلت عليه الدنيا ، وتغيرت الأحوال وبلغ آر كرايت درجة عالية من الثراء .

وجاء بعد « ريتشارد آر كرايت » « صموئيل كرومبتون » وقد اخترع آله الشهيرة باسم « البغلة » ، والتي تعتبر أساس آلات الغزل المستخدمة في الوقت الحاضر . وتغزل الآلة ٢٠٠٠ خيط في نفس الوقت ، وامتازت الخيوط الناتجة منها بالدقة والمتانة ، مما جعلها تستخدم في صناعة الموسلين .

وقد ترتب على هذه الاختراعات نتائج بالغة الأهمية وهي :

أولاً : أصبح في الامكان صناعة المنسوجات من القطن وحده ، وبذلك رخصت المنسوجات القطنية ، وزاد عائد صناعتها .

ثانياً : قضى على الصناعات المنزلية ، وتحولت الأيدي العاملة الى المصانع ، نظرا لأن آلة « الاطار المائي » مؤلفة من اسطوانات ثقيلة ، يصعب استخدامها في المنازل . وبهذا شهدت انجلترا الهجرة من الريف وتكوين المصانع .

ثالثاً : تغيرت العلاقات الصناعية ، فبعد أن كانت صناعة الغزل قاصرة عن ملاحقة صناعات النسيج أصبحت صناعة النسيج قاصرة عن مجاراة امكانيات الغزاليين .

وبهذا أصبحت الظروف مهية تماما لاستغلال اختراعات أخرى في صناعة النسيج ولم يطل الانتظار في هذا الميدان ، فقد نجح « ادوارد كلاريت » في اختراع أول نول ميكانيكي يتحرك بقوة المياه الجارية .

وظلت هذه الاختراعات قاصرة لقلة موارد المياه المتدفقة حتى امكن الاستفادة عمليا من اختراع « جيمس وماثيو بوليتين » للآلات البخارية ، ففي سنة ١٧٨٥ استخدمت الآلات البخارية في تحريك آلات الغزل والنسيج ، بواسطة سير مرتبط بالعجلة الجانبية .

واستخدمت كل هذه الاختراعات في صناعة القطن . وهكذا نشأت في انجلترا ثلاث صناعات هائلة ، هي القماش والحديد والفحم . وتغير وجه انجلترا ، فحيث كانت المروج الخضراء القاحلة ، ظهرت تلك المصانع بمداخلها العالية ، وما حولها من تلال الفحم والنفائات ، مما جعل الناس يطلقون عليها « الطواحين الشيطانية السوداء » . وكان على العمال أن يهجروا أدواتهم القديمة ، وأن

يعملوا بالأجر في هذه المصانع ساعات طويلة ، أو أن ينضموا الى أفواج العاطلين وفي داخل هذه المصانع كان عليهم أن يتحملوا أقسى أنواع الحياة . وكان الأحداث يسخرون في القيام بأشق الأعمال في ابنية مظلمة سيئة التهوية .

وكان لكل هذه التحولات الضخمة أثرها الهائل في صناعة غزل القطن ونسجه بل وفي زراعته أيضا . وتحولت أمريكا التي صدرت اليها انجلترا كل من ضاقت بهم من ثوار وهاريين من الاضطهاد وأيضا اعداد غفيرة من الأفاقين والمغامرين والعاهرات الى مزرعة عظيمة للقطن . وقامت زراعة القطن على أكتاف كتلة من العبيد ، الذين احتكرت انجلترا تجارتهم حتى قيل ان شوارع ليفربول مرصوفة بجماجم العبيد - وكان هؤلاء البؤساء يلاقون أشد العنت ويعيشون في أحط المستويات الحيوانية .

وهكذا كانت الثورة الصناعية في أوروبا بشيرا بشرام لا حدود له وشقاء واضطراب لا مثيل لهما . وما جاء عام ١٨٠٠ م حتى كانت أكثر دول أوروبا مشتبكة في حروب دامية . وبدأت الدول الصناعية - وفي مقدمتها انجلترا وفرنسا - تتصارع على استعمار بلاد الشرق ، وكانت مصر موطننا من مواطن هذا الصراع .

ولم تكن انجلترا من بادئ الأمر - غافلة عما يحيق بها من أضرار نتيجة قيام الصناعة في البلدان المنتجة للقطن ، ولوحدت هذا لأدى لانهيار نظام المستعمرات كان على هذه البلدان أن تبقى سوقا للمنتجات الصناعية ، ومزرعة للمواد الخام والطعام . وعندما حدثت التطورات الهائلة في صناعة الغزل والنسيج ، أصدر البرلمان الانجليزي قوانين تهدف الى منع قيام الصناعة في المستعمرات . وطبقت هذه القوانين بقسوة متناهية ، وحرم على العمال الهجرة والرحيل من انجلترا كما حرم نقل الآلات أو نماذجها الى خارج

انجلترا ، وكثيرا ما أنزل الركاب المشتبه في أمرهم من السفن
الراحلة من إنجلترا وأودعتهم السلطات في أعماق السجون .

على أن هذه الصرامة المتناهية لم تمنح من إقامة مصانع الغزل
والنسيج خارج إنجلترا ويرجع الفضل في هذا الى عامل انجليزي
اسمه صموئيل سلاتر كان هذا العامل أحد الآلاف من العمال البؤساء
الذين يعملون بأحد مصانع الغزل في مقاطعة دربي بإنجلترا . وقد
تمكن من التسلل الى الدنيا الجديدة مع أحد أفواج المهاجرين .
وهناك أقام مصنعه فوق أحد مجارى المياه الطبيعية . وسرعان ما
قامت الصناعة على نطاق واسع بعد أن توقفت التجارة بين إنجلترا
 وأمريكا أثناء حروب نابليون بونابرت ، وأصبح من الضروري أن
تقوم الصناعة الأمريكية بإنتاج كل ما كانت تستورده البلاد . الأمر
الذى هدد صناعة لانكشير .

وعندما انتهت بريطانيا من حروبها مع نابليون بونابرت ،
كان عليها أن تواجه قيام الانتاج الصناعي في أمريكا ، فقامت بشن
الحرب الاقتصادية على الصناعة الناشئة ، وأغرقت الدنيا الجديدة
بمخزونها من المنسوجات، وبيعت هذه المنسوجات الفاخرة بأرخص
الأسعار ، وبشروط متهودة وتسهيلات في الدفع . وقد أدت
سياسة الإغراق الى تحطيم الصناعة الأمريكية ، وشاعت المجاعة في
ولايات الجنوب التي كانت تعتمد على زراعة القطن . ومن ثم أصبحت
السوق في أشد الحاجة لمصدر جديد .

كانت الظروف الدولية - حينذاك - ترشح القطن بالذات
كمصدر من مصادر الثراء اذ تزايد الطلب عليه وارتفعت أسعاره
- وفي نفس الوقت - تقريبا - كانت زراعة القطن في مصر - أيام
محمد علي - تدخل طوراً جديداً . وكاننا قدر للقطن أن يكون سببا
في سعادة مصر وشقاءها ، كما كانت الثورة الصناعية ثورة تأتي
بالرخاء والشقاء .

ولو أن الأمور تجرى على أسس من العدالة المطلقة لكان القطن
نعمة كبرى على البلاد ، ولكن الأمور تجرى على خلاف ذلك . وبالتاريخ
نعلمنا أن منطق القوة كثيرا ما يتغلب على شريعة العدل ، وأن على
طلاب العدالة أن يتسلحوا اليها بالقوة . ومن أسف أنه في ذلك
الوقت الذي بدأت فيه زراعة القطن في بلادنا على نحو يعتمد به ،
كانت أوروبا مهدا لثورات كثيرة في السياسة والعلم والصناعة ،
الأمر الذي هبأ لها من أسباب القوة المادية ما لم يتوفر لبلادنا .
حقا كانت في بلادنا بذور النهضة ، ولكن أجهضها ظلام
العصور التركية وخيانات الحكام الرجعيين . ولقد كان للقطن في
مصر وما قام عليه من استغلال وما أحاط به من مؤامرات قصة بل
قصص أفلبداؤها من البداية .

عصر محمد علي

يطيب للبعض أن يتصور ذلك المستبد الجديد زعيما للرأسمالية المصرية ، ويصعب قبول هذا الرأي عن حاكم قضى على طبقة التجار وأصحاب الورش والمصانع ، ليحتكر بين يديه الصناعة والتجارة ، وليجعل من مصر ضيعة شخصية له ، فالأرض كلها ملك يمينه يزرع فيها ما يشاء ويعطيها لمن يشاء .

ولا يجوز أن نخدعنا اصلاحات محمد علي ، ولا اهتمامه بالزراعة والتجارة والصناعة والعلوم . فهذه الاصلاحات كلها تمت في اطار النظام الاقطاعي والمصلحة الباشا شخصيا ، ولم تكن ثمة طبقة قومية تستفيد منها أو تدعمها ، ولما فشلت خطط الباشا السياسية ، قضت اصلاحاته بالسكتة القلبية .

وكان من مظاهر طموح ذلك الوالي ما أدخل على الزراعة من تجديد ، وفي مقدمة ذلك الاكثار من المحاصيل الاقتصادية وعلى رأسها القطن . وبالرغم من أن ثبات القطن كان يزرع في مصر في ذلك الوقت ، إذ أدخله العرب منذ فترة طويلة ، الا أن القطن المنزرع في ذلك الوقت كان من الصنف البلدي القليل الأهمية . كما أن الزراعة كانت تعتمد على ري الحياض ، مما استتبع ضالة المساحة المزروعة بالحاصلات الخفيفة مثل القطن وقصب السكر وكانت الظروف الدولية حينذاك ترشح القطن بالذات ، إذ تزايد الطلب

عليه وارتفعت أسعاره . ومن المعروف أن الصراع حول أسواق الخامات قد استمر بين إنجلترا وفرنسا من بدء الانقلاب الصناعي حتى هزيمة نابليون بونابرت سنة ١٨١٥ . وفي هذه الأثناء نشأت وتطورت صناعة القطن في أمريكا ، وأصبحت مصانعها تحوى نصف مليون مغزل تستهلك سنويا ٩٠.٠٠٠ ر. من بالات القطن . الأمر الذى هدد - من جديد - صناعة لانكشير .

ولم تكن إنجلترا - من بادىء الأمر - غافلة عما يحيق بها من أضرار نتيجة قيام الصناعة فى البلدان المنتجة للقطن . ولو حدث هذا لانهار نظام المستعمرات . كان على هذه البلدان أن تبقى سوقا للمنتجات الصناعية ومزرعة للمواد الخام والطعام . وعندما حدثت التطورات الهائلة فى صناعة الغزل والنسيج ، أصدر البرلمان الانجليزى عدة قوانين تهدف الى منع قيام الصناعة فى المستعمرات ، وطبقت هذه القوانين بقسوة متناهية ، وحرم على العمال المهرة الرحيل من إنجلترا ، كما حرم نقل الآلات أو نماذجها الى خارج إنجلترا ، وكثيرا ما أنزل الركاب المشتبه فى أمرهم من السفن الراحلة من إنجلترا وأودعتهم السلطات فى أعماق السجون .

على أن هذه الصرامة المتناهية لم تمنع من إقامة مصانع الغزل والنسيج خارج إنجلترا ويرجع الفضل فى هذا الى عامل انجليزى اسمه صموئيل سلاتر ، . كان هذا العامل أحد آلاف البؤساء الذين يعملون بأحد مصانع الغزل فى مقاطعة « دربى » بإنجلترا رحل الى الدنيا الجديدة مع أحد أفواج المهاجرين . حيث أقام مصنعه فوق أحد مجارى المياه الطبيعية ، وسرعان ما قامت الصناعة على نطاق واسع ، بعد أن توقفت التجارة بين بريطانيا وفرنسا وبين أمريكا ، وأصبح من الضرورى على المصانع أن تنتج كل ما كانت تستورده البلاد .

وعندما انتهت بريطانيا من حروبها مع نابليون بونابرت ، كان عليها أن تواجه قيام الانتاج الصناعى فى أمريكا ، الأمر الذى هدد صناعة لانكشير ، فقامت بشن الحرب الاقتصادية على المصانع الناشئة ، وأغرقت الدنيا الجديدة بمخزونها من المنسوجات حيث بيعت هذه المنسوجات بأرخص الأسعار وتسهيلات فى الدفع . وقد أدت سياسة الاغراق الى تحطيم الصناعة الأمريكية ، وشاعت المجاعة فى ولايات الجنوب التى كانت تعتمد على زراعة القطن . ومن ثم أصبحت السوق فى أشد الحاجة لمصدر جديد .

كان محمد على خلال هذه الفترة قد استقدم المهندس الفرنسى «لويس الكسيس» و . « جوميل » الذى كان مديرا لاحد مصانع الغزل والنسيج بكلوز ، وعرف عنه أنه يصنع مغازل وأنوالا أحرزت شهرة كبيرة . ولم يكن هذا المهندس سعيداً فى حياته الزوجية ، لذلك قبل أن يوقع عقداً مع أحد وكلاء محمد على ، يتعهد فيه بالاشراف ،على مصنع مألطة للغزل والنسيج ببولاقي. وتذهب كثير من الروايات الى أن جوميل فور حضوره الى مصر عكف على اجراء تجارب لاكتشاف صنف قطن ممتاز عثر به عرضاً فى حديقة محوبك ، وأدت تجاربة الى ظهور بشائر الانتاج المصرى . وحمل بعضها صموئيل بريجى الى فزالى لانكشير ، وأرسل البعض الى أسواق ترينستا ، حيث بيع بأسعار عالية . وهكذا برز القطن المصرى وسط دوامة من الصراع والتنافس القاتل ، ليهرب أنظار العالم بجودة تيلته ومتانتها ، ويثير فى نفوس أصحاب المصانع رغبة الاستئثار به .

وعلى أن القطن المصرى لم يكن له فقط هذا التأثير البعيد المدى فى الأسواق العالمية بل كان له تأثيره على أوضاع مصر الداخلية ، وعلى الأخص فى نظامى الزراعة والصناعة ، ففى مجال الزراعة اعتمد محمد على ، على نظام الاحتكار والتوجيه ، وكان قد ألفى نظام

الالتزام ، واستولى على الأطنان المعروفة بالأطلاق ، وعلى أطنان الرزقة . وفى الفترة ما بين ١٨١٣ - ١٨١٨ م قسم محمد على أراضى مصر مساحات ثابتة ، وعين بكل حوض الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ، وفى كل موسم زراعى يعين لكل مزرعة محصولها . كما قسم القطر المصرى الى ٢٤ مأمورية ، على كل مأمورية مأمور واجب الاشراف على الزرعة ومراقبة الفلاحين . وكانت المأمورية مقسمة الى أقسام ، يشرف على كل منها ناظر قسم . وكانت الأقسام مقسمة الى «أخطاط» بكل منها حاكم الخط ، والخط يتكون من مجموعة من القرى ويدير كل منها قائمقام والقرى تقسم الى حصص . وكان مشايخ الزراعة يشرفون على هذه الحصص ويلاحظون جدية الأرض ونتاجيتها ، ويخبرون القائمقام بما يشاهدونه من مخالفات .

وكانت الحكومة تقدم لغير القادرين من الفلاحين سلفا من آلات الرى والزراعة والحيوانات والنقود . وإذا أهمل أحدهم أنزل به أشد العقاب . وبعد الجنى كان الفلاح يقدم محصوله الى الشونة ، ويخصم ماعليه من مال الأطنان ، وثمن المواشى والبذور والأسماد، فان بقي له شيء يأخذ به سند على الحكومة . ولم تجر العادة بأن تدفع الحكومة مقابل هذا الصك شيئا ، وكانت تتنوع بمختلف الحيل لإلغاء هذه الصكوك أو تصفيتها . وبالإضافة الى هذا كان الفلاحون يستهلكون فى كثير من أعمال السنخة الخاصة بالحكومة .

لقد كان هذا النظام الشديد المركزية والقائم على العسف والاكراه ضروريا فى نظر الباشا ، كى يتمكن من زراعة أرضه حسب الخطة التى يراها ، وكى يتمكن من زراعة المحصولات التى يرى التوسع فى زراعتها . وفعلا أخذ الاهتمام بزراعة القطن يزداد والرقعة المزروعة منه تمتد . ومن ناحية أخرى كان لابد فى نظر الباشا من الاكراه والاجبار والاشراف الدقيق على الفلاحين ، حتى لا يتهاونوا فى زراعة الأرض . ومن الطبيعى وهم لا يحصلون الأعلى

الفتات بل وفي أحيان كثيرة لا يحصلون الا على الهم والديون ولسعات الكراييج ، من الطبيعي - والحال كذلك ألا يعطوا كل اهتمامهم للزراعة ، بل أن آلفا منهم هاجروا - فعلا الى الشام هربا من جور الحكام .

وكانت الزراعة كما قدمنا تعتمد على طريقة رى الحياض ، التي لم تكن مشجعة للاهتمام بزراعة القطن وغيره من الحاصلات الزراعية الصيفية . لذلك استدعى البدء فى زراعة القطن القيام بكثير من المشروعات ، فتجددت الترغ القديمة وحفرت الترغ الصيفية ، ومنها المحمودية والخطاطية فى البحيرة والجعفرية والحضراء والبقيدى فى الغربية ، والنعناعية والسرساوية والياجورية فى المنوفية ، والبوهية والمنصورية والشرقاوية فى الدقهلية . ولرفع منسوب المياه فى هذه الترغ وتسهيل الرى أنشئت القناطر الخيرية . كذلك اهتم محمد على بصناعة آلات الرى واقامة الجسور حول زراعات القطن لحمايتها من الفرق . وكانت مساحة القطن تحدد على اساس السواقي والتوايت والشواذيف الموجودة فى كل قرية . وجدير بالذكر أن الباشا وكان همه ابتزاز أكبر قدر من الأموال لتنفيذ مشروعاته لجا فى سبيل تنفيذها الى تسخير الفلاحين تحت وطأة الجوع والكرباج ، حتى أن حفر ترعة المحمودية - كما يقال - قد تم خلال عشرة أشهر ، مات خلالها ١٢٠٠٠ عامل .

واستلزم التوسع فى زراعة القطن التوسع فى الصناعات التجهيزية ، فكان القطن فى أول الأمر يحلج بواسطة دولاى بدائى عبارة عن اسطوانتين يدفع القطن بينهما أثناء ادارة العامل لهذه الاسطوانات ، وكانت مقطوعة الدولاى حوالى ستة اوطال يوميا ، ثم ادخلت بعض التحسينات على هذه الدواليب، فارتفعت مقطوعيتها الى حوالى ١٢٥ رطلا من القطن المحلوج (الشعر) أسبوعيا .

وقد رفض الوالى ادخال الدواليب المنشارية مع عظم مقطوعيتها
مفضلا استعمال الطرق البدائية لأن الاقطان الناتجة منها كانت تباع
بأسعار أعلى . وكانت الطريقة المتبعة فى كبس القطن أولا هى الكبس
بالأرجل ، فاستورد مكابس آلية من النوع المستعمل فى أمريكا ،
وصنع آلات على نسقتها ، وكان فى بولاق ستة منها يحتاج كل مكبس
الى ٣ عمال ، يكبسون فى اليوم ما يتراوح بين ١٨ ، ٢٠ بالة زنة
كل منها ١٠٠ كيلو جرام ، وقد عممت هذه الآلات فى جميع
المديريات .

ومن ناحية أخرى اهتم محمد على بإقامة عدد من مصانع
الغزل والنسيج ، بلغ عددها حسب تقدير بورنج ٢٩ مصنعا ، يعمل
بها ٣٠٠٠ عامل و ١٢٠٠٠ ثور واستطاعت المصانع المصرية أن
تصنع ربع محصول القطن المصرى بعد سنة ١٨٢٨ وكانت هذه
الصناعة مصدر ربح عظيم ، فبينما كانت تكلفة قطعة القماش أربعين
قرشا كانت تباع بما يتراوح بين ١٠٥ قرشا و ١١٠ قرشا . كما
ساعد تصنيع القطن على التحكم فى المعروض وزيادة أثمان صادراته .
كذلك اهتم محمد على بتدعيم وسائل النقل ، وقام باصلاح
ميناء الاسكندرية ، وأنشأ أسطولا تجاريا فى البحر الأبيض
المتوسط ، وبحفر ترعة المحمودية ، نشطت حركة النقل من داخل
البلاد ، وأخذت مراكب القماش تعبر النيل الى ميناء التصدير
بالاسكندرية ، محملة ببالات القطن . مما أدى الى سرعة تداول
القطن وانتظام تجارته .

ويمكن القول ان القطن قد أثر فى التكوين المحصولى للحاصلات
الزراعية ، كما أثر فى نوع الصادرات ونسبتها ، الى جانب تأثيره
فى سائر نواحي الحياة الاقتصادية وحتى سنة ١٨٢١ كانت أهم
صادرات مصر هى القمح والفول والذرة والأرز والنيلة . غير أن
زيادة الطلب على خام القطن ، قد أدى الى زيادة مساحة الأرض المزروعة

بالقطن ، وبالتالي فى مساحة المحاصيل الأخرى ، مما أدى بالحكومة الى منع تصدير محصول القمح فى عام ١٨٢٤ - ١٨٢٥ . واستمر تزايد محصول القطن بعد ذلك على حساب النقص فى محصول الحبوب ، مما اضطر الحكومة الى استيراد الحبوب من الخارج .

كذلك تأثرت صادرات القطن بالتوسع والانكماش فى صناعة الغزل والنسيج فيما بعد سنة ١٨٢٩ ، فقد كانت هذه الصناعة تستهلك أكثر من ٣٠.٠٠٠ قنطار ثم انخفض استهلاكها بعد ذلك الى ألف قنطار نتيجة سقوط نظام محمد على الاقتصادى بعد مقاومة الدول الكبرى لسياسته . ومن الملاحظ أنه بالرغم مما أدى اليه انهيار صرح الصناعة ١٨٣٨ فقد استمر تزايد المساحة المنزرعة قطناً وزيادة صادراته لتغطية احتياجات مصانع النسيج فى الغرب وذلك حتى منتصف القرن الحالى ، ويوضح الجدول الآتى تطور صادرات القطن فى مصر فى عهد محمد على :

جدول صادرات ، وأسعار القطن المصرى

١٨٢١ - ١٨٤٩

| سنة | الصادرات ألف قنطار | السعر بالريال | سنة | الصادرات ألف قنطار | السعر بالريال |
|------|-----------------------|---------------|------|-----------------------|---------------|
| ١٨٢١ | ١ | ١٦ر٠٠ | ١٨٤٠ | ١٥٩ | ١٣ر٠٠ |
| ٢٢ | ٣٥ | ١٥ر٥٠ | ٤١ | ١٩٤ | ١٣ر٢٥ |
| ٢٣ | ١٥٩ | ١٥ر٥٠ | ٤٢ | ٢١١ | ١٠ر٠٠ |
| ٢٤ | ٢٢٨ | ١٧ر٠٠ | ٤٣ | ٢٦١ | ٧ر٢٥ |
| ٢٥ | ٢١٢ | ١٣ر٠٠ | ٤٤ | ١٥٣ | ١٨ر٠٠ |
| ٣٠ | ٢١٤ | ١٢ر٠٠ | ٤٥ | ٣٤٥ | ٦ر٠٠ |
| ٣٥ | ٢١٤ | ٢٥ر٢٥ | ٤٧ | ٣٥٧ | ١٠ر٠٠ |

على أن اهتمام مصر بزراعة وتصدير محصول نقدي مثل القطن جعلها عرضة لتأثيرات الأسواق العالمية ، وبدا ينسج أول خيوط ارتباطها بالاقتصاد المتقدم . ويبدو ذلك أول ما يبدو في تغيير مركز الأولوية بين عملاء مصر في تجارتها الخارجية ، فقد كان لفرنسا تجارة رائجة مع مصر ، وخاصة في المنسوجات ، وكان التجار الفرنسيون أهم جالية في مصر ، فما أتى عام ١٨٣٢ حتى كانت انجلترا تتفوق على فرنسا في معاملاتها مع مصر . ويرجع ذلك إلى أن انجلترا كانت تمثل الاقتصاد المسيطر في السوق العالمية . فقد مكن تقدم صناعة المنسوجات من خفض أثمانها عن أثمان مثيلتها الفرنسية كما مكنها من استيعاب معظم القطن المصري لاستهلاكه في مصانعها .

على أن نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي كان عقبة حالت دون تغلغل النفوذ الانجليزي في مصر ، لهذا لم تدخر وسعا في مقاومته والعمل على تحطيمه . وفي ١٩ أغسطس ١٨٣٨ نجحت في عقد معاهدة تجارية مع تركيا ، تعهد فيها الباب العالي بإبطال احتكار الأصناف الزراعية ، كما نصت للمعاهدة على حق بريطانيا في التمتع بامتياز الدولة الأولى بالرعاية . على أن أخطر بنود المعاهدة كان ذلك الذي ينص على عدم زيادة الضرائب الجمركية على البضائع الانجليزية في الدولة العثمانية عن ٨٪ من قيمتها ، الأمر الذي فضح خطط السياسة البريطانية في اغراق الأسواق وتحطيم الصناعات المحلية .

وما لبث الخلاف أن نشب بين محمد علي والسلطان ، وبهذا أصبح سنبل التدخل مفتوحا أمام انجلترا ، وكان اللورد بنسبي سفيرها في الآستانة واللورد بالمستون ، وزير خارجيتها أكبر عون للسلطان في تحطيم محمد علي ، وقد اتهمت انجلترا أنها بسياستها

انما تطمح في احتلال مصر . ولكن بالمرستون نفى هذه الفكرة
قائلا : « نحن لا نريد أن نحكم مصر . . نريد فقط أن نتأجر
معه » ، وهو ما كذبه الأيام بعد ذلك .

والملاحظ أن النظام الاقتصادي الذي وضعه محمد علي مكنه من
الاحتفاظ بأسعار القطن عند مستوى مرتفع ، حتى وصلت أسعار
القطن سنة ١٨٣٥ الى ٢٥٢٥ ريالا . وعندما سقط هذا النظام
تراجعت أسعار القطن . ، حتى وصل ثمن القطن سنة ١٨٤٥ الى
٦ ريالات فقط . والحقيقة أن السبب في ذلك انما يرجع الى الضغط
على السوق المصرية ، وانهيار صناعة الغزل والنسيج المحلية ،
وسيطرة بريطانيا على الجزء الأكبر من السوق العالمية ، وزوال
الحواجز التي كانت تحول دون حرية التجارة ، مما جعل مصر جزءا
من السوق العالمية ، يتعرض للتأثيرات المختلفة ، وأبرزها اثر
احتكار انجلترا للجزء الأكبر من المحصول وزيادة تحكمها في
الأسعار .

وهكذا قدر لاصلاحات محمد علي أن تنتهي ، وسقط النظام
كله . مما دعا محمد علي في أواخر أيامه الى التوقع وتحويل مصر
الى ضيعة لأقربائه وأعوانه ، وهكذا بدأت تتكون الاقطاعية الحديثة
وبدأت مصر تدخل دورا جديدا من أدوار حياتها .

الفصل الثالث

خلفاء محمد علي حتى الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢

شهدت هذه الفترة تكامل انهيار محمد علي ، فقد أصابت مشروعات الصناعة نكسة هائلة ، وركدت حركة التجارة ، وخلف هذا الانهيار يكمن عدد من الحقائق :

١ - كان النظام فرديا مرتبطا بالوالى ، فقد جعل نفسه المالك الوحيد للأرض ودعم هذا النظام باحتكار التجارة والصناعة ، وقد أدى تركيز السلطان الاقتصادى فى يد محمد علي الى تفويض دعائم النظام مع ما تعرض له الوالى من نكبات وما أصابه فى أواخر حياته .

٢ - كان قائما على العسف والاستبداد ، الأمر الذى دفع الفلاحين الى الهرب من البلاد ، كما دفع بعض العمال - على حد رواية الرحالة سنت جون - الى تخريب المصانع مثل مصنع أسبوط الذى حطمت آلاته .

٣ - لم تكن ثمة طبقة عريضة تستفيد منه وعلى استعداد لمساندته ، وبالرغم من أن الحملة الفرنسية على مصر أعلنت من ميلاد قوة جديدة ظهرت على مسرح الأحداث ، ونعنى بها جماهير الشعب التى لعبت الدور الأعظم فى مقاومة الحملة الفرنسية ، ورفضت محمد علي الى الحكم ، إلا أنه سرعان ما تخلص من زعماء

الشعب حينما استنفذ التعاون معهم أغراضه ، وأصبحوا يمثلون عقبة في طريق مطامحه وحكمه الاستبدادى .

٤ - نجح التدخل الأجنبى في الحصول على امتيازات تنخر في صلب النظام . وكان توازن القوى وحماقات الوالى ، وتناقضات النظام في مصلحة هذا التدخل .

٥ - خلف محمد على ولاية قاصرو الهمم ليست بهم رغبة في الإصلاح . وكانوا ضعاف الشخصية خضعوا للضغوط والمصالح الأجنبية .

ومع تكامل انهيار نظام محمد على ، حددت الصورة العامة للمجتمع الملامح الأساسية الآتية :

أولاً - تغيير نظام ملكية الأرض :

اتخذ الإقطاع وجها جديدا ، يتمثل أساسا في اتساع قاعدة الملاك الزراعيين . وبعد أن كان الباشا هو الإقطاعى الوحيد في مصر ، أصبح على رأس طبقة من ملاك الأرض الإقطاعيين كانوا نواة الإقطاعية الحديثة في مصر .

وكان محمد على أول من أقطع الأعوان في العصر الحديث ، فوزع عليهم « الأبعديات وأراضى العهدة » وجزءا من الأرض المعمورة ، وكانت هذه الأرض تسمى « رزقة بلا مال » أى ملكية خالصة لأربابها ، كما كانت معفاة من الضرائب .

وقد وصف عرابى الطريقة التى كانت توزع بها الإقطاعيات فقال : « كان يتوجه كل من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر المديرية الى بلد يختاره من أحسن البلاد تربية . ويطلب تحديد العقار المعين قطعة واحدة في أخصب الأراضى المملوكة لأربابها ، فيجاء الى طلبه ، ثم يحال المالكون الضعفاء الى الحيضان الأخرى

التي توجد بها زيادة في المساحة ، وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأراضي المأخوذة منهم على جميع الأقدنة الموجودة في البلد .

ومن الطرق العجيبة أيضا في توزيع هذه الاقطاعات ، ما كان متبعًا في ترويح جوارى الخديو اسماعيل البيض الى بعض ذوات مصر . فقد كان من المقرر أن كل جارية تتزوج تتكفل السراى بجهازها وملابسها وحليها ، وينعم عليها بمساحة قد تصل الى ٥٠ فدان وسراى فخمة وعربة ... الخ .

وقد تأكد النظام الجديد بما اتخذته سعيد باشا من خطوات حاسمة ، حين قرر الاقلاع نهائيا عن سياسة الاحتكار والتوجيه في الزراعة ، واعترف للحائزين للأرض بحق الاستغلال وبذلك أتيح للفلاح لأول مرة حرية اختيار المحصول الذي يدر عليه أكبر ربح ، كما أنه لم يعد مقيدا بأن يبيع محصوله للحكومة بالسعر الذي تفرضه عليه ، فأمكنه الاستفادة من ارتفاع الأسعار في فترات الرواج ، الأمر الذي شجع على زراعة المحاصيل ذات القيمة السوقية العالية وخاصة القطن .

وثمة أسباب كثيرة دعت الى هذا التوسع في قاعدة الملكية أهمها :

١ - كان التطور المنطقي بعد انهيار النظام القديم الذي استنفد أغراضه ، فتحتم العودة الى نظام أكثر طبيعية ، يقوم على ركيزة اجتماعية ثابتة .

٢ - تحول هدف النظام من توفير الاكتفاء الذاتي الى انتاج محصول رأسمائي للتجارة الدولية (القطن) وقد دعى هذا الى الاهتمام بمبدأ الملكية الخاصة .

٣ - كان لانجلترا وفرنسا مصلحة خاصة في تدعيم هذا الاتجاه في اقتصاد مصر ، بقصد تشجيع زراعة القطن في مصر ،

وتكوين طبقة تعتمد على الأسواق الأجنبية في تصريف محصولهم الأساسي . وفعلًا ارتبط الاقطاعيون المصريون بالسوق العالمي واحتياجاته ، كما ارتبطوا من الناحية السياسية - بعد الاحتلال البريطاني - بالدولة التي كانت تمثل العميل الأول لهم في هذا السوق . لذلك نجد أن المستشارين الأجانب ساهموا في تشجيع كل ما يؤيد هذا التحول .

ثانيا - ازدياد النفوذ الأجنبي :

شهدت هذه الفترة مرحلة جديدة من ازدياد النفوذ الأجنبي . فقد استغلت دول أوروبا ما اعتري مصر من جمود وما في النظام من ثغرات ، وضعف شخصية الولاة ، وما حصلت عليه من امتيازات ، في التمكين لمصالحها .

كان لمصر أهمية خاصة في السياسة البريطانية ، نظرا لموقعها الاستراتيجي باعتبارها معبرا لأسواق الشرق ، وباعتبارها نقطة وقوب على الأراضي البكر في القارة العذراء - وذكر جلادستون انه : « اذا هبطنا مصر ولينا وجوهنا شطر السودان ، واذا اتجهنا الى السودان بسطنا نفوذنا حتى خط الاستواء » .

ولما بدأت مصر تهتم بانتاج القطن زادت أهميتها في نظر بريطانيا ، وأخذت تعمل بكل السبل للاستحواذ عليها . وبانتهاء الحرب الأهلية في أمريكا أصبحت السيطرة على السوق المصرية هدفا أساسيا للسياسة الإنجليزية ، فقد ارتفعت أسعار القطن الأمريكي من ستة سنتات للرطل الى ١٨٦ سنتا نتيجة تحرير العبيد .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف عملت بريطانيا ، حتى قبل الاحتلال ، على تحقيق تبعية مصر للاقتصاد البريطاني ، فعمدت

كما ذكرنا مثلا الى تفويض نظام الاحتكار ، وهدم كل نهضة صناعية ، ولكنها من ناحية أخرى شجعت مد خطوط السكك الحديدية ، حتى كانت مصر ثانى بلد في العالم تمد فيه هذه الخطوط .

وقد شهدت تلك الفترة صراعا خفيا بين انجلترا وفرنسا ، كل تحاول أن تغلب مصالحها في البلاد . ومن مظاهر النزاع البريطاني - الفرنسي ما كان من معارضة بريطانيا لمشروع قناة السويس الفرنسي ، ولكن ما أن اشترت انجلترا أسهم قناة السويس في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ (١٧٦٦٠٣) سهم بمبلغ ٩٧٦٥٨٢ جنيه) حتى تحولت الى مدافعه عن القناة . ورات أن من حقها (اتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان ، لما لنا به من الصلة الوثيقة) على حد تعبير جريدة التيمس في نوفمبر سنة ١٨٧٥ . كما عارضت بريطانيا بشدة - في البداية - ديون اسماعيل ، حتى بدأ يقترض من البنوك البريطانية ، فوجدت أن من واجبها الدفاع عن حق اسماعيل في افتراض « الأموال التي يحتاجها للأعمال التي تدر الخير على مصر ، وتكفل نمو موارد بلاده العجيبة » كما قال سير هنري اليوت سفير انجلترا في الاستانة .

وقد فازت انجلترا في حلبة سباق المطامع ، فقد كان ترتيب الدول حسب أهميتها في تجارة مصر الدولية في نهاية حكم محمد على كالآتي :

تركيا - النمسا - انجلترا - تسكانيا - فرنسا

ولكن هذا الترتيب تغير في عهد عباس وأصبح :

انجلترا - تركيا - النمسا - فرنسا - سوريا .

وظل مركز انجلترا يتقدم عاما بعد عام ، حتى أصبحت
العميل الاول للقطن المصرى كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول صادرات القطن المصرى موزعة على البلدان المختلفة
بالقنطار

| سنة | ١٨٥٨ | ١٨٧٠ |
|------------|---------|---------|
| انجلترا | ٢٧٠.٦١٥ | ٩٦٩.٧٩٨ |
| فرنسا | ١٠٨.٢٤٨ | ٧٨٠.٣٥ |
| النمسا | ١٤٠.٤١٢ | ٥٨١.٥١ |
| بلدان أخرى | ١٩١١ | ١٠٠.٣٩٢ |

والجدير بالذكر أن اطراد النفوذ الأجنبى فى مصر ، قد
صحبه ازدياد فى هجرة الأجانب إليها . واشتغلت غالبيتهم بتجارة
القطن ، وتكونت منهم فئة لا قراض صفار الزراع ، وكانوا يقدمون
قروضهم بفوائد عالية ، منتهزين حاجة الفلاح لتمويل زراعة
القطن . وقد استغلت هذه الفئة عجز كثير من المزارعين عن
السداد فى انتزاع اطيانهم ، مما أدى الى تكوين ملكيات كبيرة
للأجانب فى مصر .

ثالثاً - تحول مصر الى مزرعة قطنية :

زاد انتاج البلاد من القطن من ٣٦٤ر٨١٦ «قنطاراً» فى نهاية
عهد محمد على الى اكثر من ثلاثة ملايين قنطار سنة ١٨٨٠ .
وقد رأينا كيف تعاونت المصالح القطاعية على تدعيم هذا
الاتجاه وكيف تغير نظام ملكية الأرض ليتلاءم معه . ومن ناحية
أخرى قامت الدولة بالمشروعات الأساسية التى تكفل تحقيق هذا
الغرض :

١ - توسعت الدولة في مشروعات الري الصيفي كضرورة حيوية للقطن ، وقام اسماعيل بحفر ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل ، ومن أهم الترع ترعة الابراهيمية التي كان يعمل فيها ١٠٠.٠٠٠ فلاح مدة ٤ شهور كل عام طوال السنوات من ١٨٦٧ الى ١٨٧٢ .

٢ - طورت طرق البواصلات تحت الحاح الحاجة لنقل محصول القطن الى موانئ التصدير . وقد امتدت خطوط السكك الحديدية ٩١٠ أميال خلال عهد اسماعيل ، وكان ذلك بناء على الرغبات التي قدمها كل من المزارعين والتجار الأجانب وقناصل الدول الأجنبية .

٣ - زاد الاهتمام بتسهيل تداول القطن ، ونظمت أسواقه . وفي عهد اسماعيل اهتمت الحكومة بإنشاء حلقات القطن في جميع أنحاء الوجه البحري والقبلى ، وعينت بكل حلقة فبايين ومعاونين وشيخا خبيراً بالمهنة (فرازا) . وقام السماسرة والتجار الأجانب بتكوين بورصة العقود في سنة ١٨٦١ ، وتعد هذه البورصة من أقدم البورصات الموجودة في العالم ، وكان القصد من انشائها تأمين حصول المازل على احتياجاتها من القطن عن طريق الاتفاق على شراء الاقطان بعقود صيفية . وحينما نتحدث عن البورصة مستقبلا وما حوته ساحتها من مؤامرات ومناورات ، فسنبجد أن نظام التجارة الذي كانت البورصة تمثل ذروته ، لم يكن الا شبكة لاصطياد الأرباح الضخمة ، وخلق أرباح وهمية في كثير من الأحيان . ولعل من أقدم الحوادث دلالة على ما صارت تستغل فيه البورصة كستار لعمليات غير سليمة وضارة باقتصاد البلاد ، ما رواه الرافي عن الخديو اسماعيل « فقد باع اسماعيل الى التجار الأفرنج في صيف ١٨٦٩ - بناء على نصيحة وزيره اسماعيل صديق (المفتش) - مقادير كبيرة من بلرة القطن تربو على ٥٠٠.٠٠٠ أردب ، قبض ثمنها نقداً وعد بتسليمها بعد أربعة

شهور . ولما انقضى الميعاد المحدد اتضح أن الحكومة باعته مالمديها من محصول بلرة القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه . وقد سويت الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار شراء ما سبق أن باعته لهم بزيادة سبعة قروش في الأردب ، على أن تدفع القيمة لهم افادات مالية - حوالات - تسرى عليها فوائد سنوية قيمتها ١٢ ٪ .

٤ - زاد الاهتمام بالصناعات التجهيزية ، وكان عدد المحالج قبل الحرب الأهلية في أمريكا ٢٤ محلجا وارتفعت خلال تلك الحرب الى ٥٠ محلجا ، ثم اطردها بعد ذلك . وبعد أن كان العمال يقومون بحليج الأقطان على دواليب بدائية ، أدخلت دواليب مكارثي لحليج الأقطان . وكانت مقطوعيتها لثك قطار في الساعة ، وأدخلت عليها فيما بعد مختلف التحسينات حتى زادت مقطوعيتها الى حوالى قطار في الساعة .

ولا يغفونا أن نشر في هذا المجال الى حدث عالمي ضخم ، استطاعت أن تفيد منه المصالح الإقطاعية ، وكان له نتائج بعيدة المدى على زراعة وأسواق القطن ، هذا الحدث هو الحرب الأهلية الأمريكية . . وإذا جاز لنا أن نعتبر عصر محمد على هو المرحلة الأولى للتوسع في إنتاج القطن المصرى ، أمكننا أن نقول : ان المرحلة الثانية لهذا التوسع بدأت مع الحرب الأهلية ، وما صاحبها من رواج هائل في أسواق القطن المصرى وارتفاع في الأسعار منقطع النظير . كانت أمريكا تنتج ١/٤ أقطان العالم حتى نشبت الحرب بين الشمال والجنوب ، وتوترت علاقاتها مع بريطانيا ، فانقطعت صادراتها الى البلدان الأوروبية مما دفع أصحاب مصانع الغزل والنسيج الى أن يتجهوا شطر البلاد الأخرى المنتجة للقطن . وقررت جمعية مانشستر ارسال سكرتيرها الى مصر والهند ، وعندما حضر مبعوث تلك الجمعية الى مصر رغب الى الوالى سعيد باشا فى الاكثار من زراعة القطن . وفعلا أخذ الوالى بهذه

النصيحة ، فعم زراعة القطن في مزارعه ، واخذ ينصح كبار
الزراع بهذه النصيحة فعملوا بها وشجعهم على ذلك توالى ارتفاع
الاسعار كنتيجة للحرب الاهلية الأمريكية ، الأمر الذى يتضح من
الجدول الآتى :

صادرات مصر من القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية

| السنة | صادرات القطن بآلاف القناطير | سعر القنطار بالريال |
|-------|--------------------------------|------------------------|
| ١٨٦١ | ٥٩٦ | ١٢ر٠٠٠ |
| ١٨٦٢ | ٧٢١ | ١٣ر٠٠٠ |
| ١٨٦٣ | ١١٨٢ | ٢٣ر٠٠٠ |
| ١٨٦٤ | ١٧١٩ | ٣٦ر٢٥٠ |
| ١٨٦٥ | ٢٠٠١ | ٤٥ر٠٠٠ |

وقد ترتب على هذا الرواج آثار عميقة في الاقتصاد المصرى،
وانتشرت زراعة القطن في البلاد فأصبح يزرع في جميع مديريات
الوجه البحرى ، بعد أن كان يزرع في المنوفية والغربية بصفة
اساسية وفي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية ، كما امتدت زراعته
الى الكثير من مديريات الوجه القبلى . لقد كانت الحرب الاهلية
الامريكية فعلا بداية طريق جديد تحددت فيه ملامح جديدة لهيكل
الانتاج الزراعى المصرى ، فأصبح هيكلًا متخصصًا ، وأصبحت
الزراعة المصرية تعتمد أساسًا على محصول واحد ، وهو الاتجاه
الذى أخذت تدعمه الدول الاستعمارية وبخاصة بريطانيا ، والذى
انتهى بالاحتلال العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ .

هذا وقد أدى الاهتمام البالغ بزراعة القطن والتوسع غير
العادى في الانتاج الى نتائج كثيرة منها :

١ - تفوق الانتاج المصرى من الأقطان الطويلة التيلة ، فقد بدأ انتاج صنف الأشمونى سنة ١٨٦٠ . هذا الصنف الذى يعتبر أبا لجميع الأصناف المصرية على ما بينها من اختلافات ، فقد نتجت هذه الأصناف اما بالانتخاب منه او بالتهجين بينه وبين سخا ١٠ أو سخا ١١ وهما من سلالة سانت كيتس من أقطان جزيرة البحر .
وفي سنة ١٨٨٢ استطاع أحد تجار القطن اليونانيين أن ينتخب من حقل قطن أشمونى بقرية ميت عفيف صنفا ممتازا طويل التيلة أطلق عليه ميت عفيفى ، ويعتبر هذا الصنف أبا للأصناف الطويلة المتأخرة التى ظهرت فى أوائل القرن الحالى مثل السكلاريدس والزفرى والعباسى ، وبهذا دخل القطن المصرى مرحلة انتاج الأصناف الفاخرة التى طبقت شهرتها الخافقين واستطاعت مصر بفضلها أن تحتل المرتبة الأولى بين الدول المنتجة للأقطان .

٢ - اثرت سياسة التوسع فى زراعة القطن على توزيع الحاصلات وعلى انتاجية الأرض فنسبت أدت الى إهمال زراعة الحبوب وقصب السكر ونباتات العلف الأخضر ، كما أدت الى تدهور الانتاج الحيوانى ، وأصبحت قضية توفير القوات الضرورى لجباهير الشعب على جانب كبير من التعقيد . وبالرغم من أن مساحة القطن قد انخفضت بعد توسع كبير - عقب الحرب الأهلية الأمريكية ، فانها لم تعد أبدا الى ما كانت عليه من قبل . وانتهى الأمر الى انهالك الأرض بتوالى زراعة القطن عاما بعد عام ، وهو محصول مجهد يمكث فى الأرض فترة طويلة ، فهبطت انتاجية الفدان من خمسة قناطر الى قنطارين .

٣ - ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية ، فقد ارتبط الاقطاعيون المصريون بالسوق العالمى للقطن ، وكان هذا الارتباط حافزا لهم على زيادة انتاجهم ، ورغم انخفاض انتاجية الأرض ، الا أن

الصورة الاقطاعية للاستغلال اتجهت الى زيادة مساحة الأرض المملوكة لهم ، عن طريق شراء المريد من الأراضي ، والاستيلاء على أقصى ما يمكن الاستيلاء عليه ، بدلا من العمل على استصلاح أراضي جديدة ، أو رفع الكفاية الانتاجية للأراضي المنزرعة . وقد وجه هذا التنمية الرزمية في طريق عقيم عاد على اقتصادنا بأوخم العواقب ، وإن حقق للاقطاعيين عائدا طيبا . فعند ذلك التاريخ أخذت رقعة الأرض التي يملكها الاقطاعيون تتزايد بينما يقل ما يملكه الفلاحون الكادحون . وفي نفس الوقت أخذت نسبة الملاك الاقطاعيين العددية تتناقص مع ازدياد نسبة ملاك الأرض الفقراء ، نتيجة لتفتيت الأرض وقد ترتب على ذلك زيادة متوسط الملكية الاقطاعية وتقصان ملكية الفلاح العادي .

٤ - زيادة صادرات القطن ، وزيادة حجم التجارة الخارجية - كما يتضح مع الجدول الآتي :

صادرات وواردات مصر ١٨٨٠/١٨٥٠

| السنة | صادرات/جنيه | واردات/جنيه |
|-------|-------------|-------------|
| ١٨٥٠ | ٢٠٤٣٥٧٩ ر. | ١٦٢١٣٦٦ ر |
| ١٨٦٠ | ٣٥٣٥٦٥١ ر | ٢٦٠٤٩٣٣ ر |
| ١٨٦٥ | ١٣٠٤٥٦٦٢ ر | ٥٧٥٣١٨٤ ر |
| ١٨٧٠ | ٨٦٨٠٧٠٢ ر | ٤٥٠٢٩٦٦ ر |
| ١٨٨٠ | ١٢٩٨٣٢٠٤ ر | ٦٥٤٩٩٣٣ ر |

الا أن هذه الزيادة في تجارة مصر الخارجية لم تكن بشيرا كاملا لمصر ولا لاستقلالها ، فلم تكن مصر في الحقيقة الا مصدرة للمواد الخام التي تحتاجها أوروبا ، ومن ثم احتلت في تبادل التجارة الدولية مركز الطرف الأضعف ، ولا أدل على ذلك من أن إنجلترا والبول الدائنة نجحت في تخريب اقتصادنا الوطني وأفرقنا

بالديون ، على الرغم مما توضحه الاحصائية السابقة من أن الميزان التجاري كان في صالحنا .

٥ - ارتباط الطبقات الاقطاعية والاستغلالية بسوق القطن .
وقد بدأ ظهور طبقات الوسطاء في سوق القطن في تلك الفترة الاولى ، فهي بتكوينها ودورها مظهر وأداة السيطرة الاستعمارية والاستغلال الاستعماري والاقطاعي . ولما كانت انجلترا منذ تلك الوقت قد أصبحت صاحبة المركز الممتاز في هذا السوق ، فقد تولد بينها ارتباط في المصالح ، حتى أصبحت تلك الطبقات أداة السياسة البريطانية في بلدنا وركزتها الاجتماعية .

٦ - سيطرة المصالح الاستعمارية والاقطاعية ترتيبا على ما سبق على مقدرات الوطن الاقتصادية والسياسية وعلى التطور الاجتماعي . وقد تم هذا عن طريق تكوينات وتنظيمات اجتماعية كثيرة ، بدأت ملامحها تتضح في تلك الفترة ، ولم تكن الا فئات ومؤسسات طفيلية واستغلالية تحتل المركز المتوسط في الهرم الاجتماعي الذي يقبع عند قاعدته الفلاحون ، ويتربع على قمته الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المستغلة .

وهكذا أصبحت هذه الفترة بداية جديدة تحددت فيها ملامح جديدة لهيكل الانتاج الزراعي المصري فأصبح هيكلًا متخصصًا ، وأخذت الزراعة المصرية تعتمد أساسًا على محصول واحد ، وأصبح القطن مصدر الرخاء والشدة في نفس الوقت . ولكن حتى في فترات الرواج كان ما يعود الى الفلاح المنتج الحقيقي ضئيلا لا يذكر ، أما العائد الأساسي فتذهب به مصانع لانكشير وسادة البورصة والاقطاعيون ، وما يبقى يعود للفلاح عبر سلسلة طويلة من التجار والوسطاء والسماسرة والمرايين والنهازين .

واخذت الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا تدعم هذا
الاتجاه حتى تمكنت بريطانيا من احتلال مصر عسكريا . وفي
سطور قليلة كتبها قائد حملة الاحتلال البريطاني على مصر ، فضح
ما وراء الاحتلال ، اذ يقول : (نحن وكل المملكة في سرور وإبتهاج ،
وآمل أن يتقبل الله شكرنا . انه لم يمض ستة أسابيع منذ أن
توجهنا الى ارسال ٣٥٠٠٠ رجل مسلح عبر مسافة لا تقل عن
٣٠٠٠ ميل .. وكان من فضل الله علينا أن وافانا بنتائج
سريعة .. هذا ما تذكرون بمناسبة مجازفة عسكرية عبثت
لمصلحة بورصة العقود ، ومعركة ذبح فيها ٢٠٠٠٠ من فلاحى
النيل نصف المسلحين) .

عهد الاحتلال البريطاني

احتلت بريطانيا مصر ، وكان هذا كما رأينا نهاية لشوط طويل ، عملت فيه على احكام قبضتها على مقدراتها ، وعلى ربط اقتصادها بالاقتصاد البريطانى الرأسمالى ، مستغلة كافة الظروف الدولية والمحلية المواتية . وكان معنى الاحتلال أن تمارس بريطانيا سلطة غير محدودة لتنفيذ سياستها فى مصر هذه السياسة التى اتضحت خطوطها فى المرحلة السابقة ، والتى كان أبرز معالمها أن تتحول مصر الى مزرعة قطنية ، يكدح فلاحوها ويشقون لتمويل مصانع لاكتشير بحاجاتها من المواد الخام وبالسعر الذى يناسبها ، فضلا عن استغلالها كسوق لاستهلاك منتجاتها ، ومعبرا الى الهند ، ومدخلا الى أفريقيا .

وقد عبر اللورد كرومر عن السياسة التى اتبعتها انجلترا حيال مصر بقوله : « أن مصلحة الطرفين - مصر وانجلترا - تقتضى قيام صناعة قطنية مضمونة . . مصر تزرع القطن ، وانجلترا تصنعه » والجدير بالذكر أن هذه السياسة سمة عامة للامبريالية، ولم تكن قاصرة فى التطبيق على مصر وحدها . فالسياسة التقليدية للاستعمار فى هذه المرحلة ، عملت على فرض نظام دولى لتقسيم العمل ، تخصص بمقتضاه المستعمرات والبلدان التابعة فى انتاج نوع واحد أو نوعين من المحاصيل فمثلا كان الأرز ٨٠٪ من مجموع صادرات بورما ، والقطن ما يقرب من ٨٠٪ من صادرات

مصر ، والبن والقطن ٦٠٪ من صادرات كينيا وأوغندا ، والمطاط والصفيح أكثر من ٧٠٪ من صادرات الملايو .

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية اختطت السياسة البريطانية عدة طرق كان أهمها :

١ - في مجال الزراعة :

عملت الى القيام بكثير من المشروعات الأساسية والضرورية للتوسع في زراعة القطن ، ومن ذلك انشاء خزان أسوان وقناطر أسبوط ، وحفر كثير من الترع والمصارف . ومن الجدير بالانتباه أن بريطانيا عندما أقامت أول خزان على النيل في مصر (في أسوان) راعت أن يكون ذلك بطريقة تجعل المياه تستعمل في أغراض الري فقط لا لتوليد الطاقة الكهربائية . وحتى حفر الترع كان الاهتمام بها لخدمة الأرض دون النقل والمواصلات .

٢ - في مجال الصناعة :

عملت على تحطيم الصناعات القائمة ، خصوصا صناعات الغزل والنسيج حتى يبقى لمصر تخصصها في انتاج القطن الخام ، وحتى تستطيع بريطانيا أن تحكم قبضتها على ناصية الاسعار . وفي نفس الوقت عملت على تدعيم وتنمية الصناعات القطنية التجهيزية .

٣ - في مجال التسويق :

اهتمت بتسهيل تداول القطن ، وسرعة نقله من مناطق الانتاج الى موانئ التصدير ، فقد توسعت في انشاء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية ، وأنشئت حلقات متعددة لتجارة الاقطن ،

وأدخلت عدة تنظيمات على بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة ،
مما جعلهما تلعبان دورا بارزا في سوق القطن المصرى .

على أن بريطانيا قد راعت - في نفس الوقت تنظيم السوق
المصرية بشكل يتيح للمصالح البريطانية السيطرة على السوق ،
ودعمت هذه السياسة بسيطرة مالية تمارسها البنوك الأجنبية
والبنوك البريطانية بوجه خاص . ولم تمنع هذه السيطرة من
التدخل المباشر - إذا لزم الأمر وفي أحيان كثيرة - للتأثير على
أوضاع السوق ومجرى الأسعار .

وليس من السهل أن نتصور أن بعض هذه الاجراءات - على
الأقل - كان من شأنه أن يبعث نهضة زراعية أو يقيم اقتصادا
زراعيا متطورا ، أو يؤدي الى الاستفادة من مزايا التخصص التى
تتلخص في خفض التكاليف ، ورفع الكفاية الانتاجية ، أو أن قيام
التجارة الدولية يؤدي الى ميل شروط التبادل في التجارة الدولية
في صالح البلدان المنتجة للخامات الأولية ، باعتبار أن انتاج
الخامات الأولية ، يخضع لقانون تناقص الغلة ، في حين يخضع
الانتاج الصناعى لقانون تزايد الغلة أو تناقص التكاليف . ففى
تلك الآونة دخلت الرأسمالية الأوروبية - وفي مقدمتها الرأسمالية
الانجليزية - مرحلة الامبريالية ، وتمكنت من توحيد السوق
العالمى ، وحققت لنفسها - ممثلة في الاحتكارات المالية الكبرى -
السيطرة على هذه السوق . ولم يكن من السهل على بلد يقوم
اقتصاده على الزراعة وعلى التخصص في انتاج محصول واحد
فقط ، الصمود للمنافسة المقاتلة في هذه السوق ، تلك المنافسة
التي أطاحت ببعض القوى الاستعمارية نفسها . وأن هذا يبين لنا
بوضوح أن اعتماد مصر على زراعة محصول القطن بشكل أساسى
كان يعنى أن اقتصادها كان يقف على قدم واحدة ، خصوصا وأن
أكبر مشتر لهذا المحصول كان بريطانيا .

لقد ملأت انجلترا الدنيا حديثا عن الاصلاحات التى قامت بها فى مصر والخدمات التى قدمتها للفلاح المصرى . وليس هناك شك فى أن بعض الانشاءات والاصلاحات التى قامت بها بريطانيا كانت سببا فى زيادة المحصول ، ولا شك أيضا فى أن أسعار القطن قد ارتفعت فى بعض الأحيان . . وأصبحت مجزية بشكل معقول . ولكن المسألة ليست زيادة الانتاج أو عائده ، وإنما كم من هذه الزيادة يعود الى المنتج الاصيل ، وما مدى استفادة مصر من ذلك العائد المتزايد ، وما هى الآثار المباشرة وغير المباشرة للاعتماد على محصول واحد ، سواء فى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

ومن ناحية أخرى ففى هذا العصر لا تقاس سلامة اقتصاد ما ، بفترات الرخاء المؤقتة أو العابرة ، فلا استمرار الرخاء لا بد من تنمية اقتصادية شاملة ومستمرة . لقد أطلقت الرأسمالية عقال تطور بعض القوى الانتاجية ، وترتب على ذلك سباق دولى نحو التقدم وتطوير الآلات واحتكار المواد الخام . وإذا أردنا الحكم على اقتصاد دولة ما فإن علينا أن ننظر الى موقعه على هذه الخريطة الدولية . ومن هذه الحقائق يتضح وضع جديد لمسألة التخلف الاقتصادية ، فلا يعنى التخلف مجرد قصور فى قوى الانتاج وطاقاته ، بل يعنى أيضا اقتطاعا وتبيدا لجزء من عائد الانتاج المتزايد . وقد عملت الدول الاستعمارية على أن تظل المستعمرات تدور فى هذه الحلقة المفرغة ، فلم تكنف بتحطيم صناعاتها وحرمانها من ثمرات التطور العلمى والفنى ، بل عملت أيضا على خفض أسعار المواد الخام ، مما مكنها من تهب الموارد القومية للمستعمرات ، وتبيد القسم الأكبر من عوائد الانتاج فيها ، حتى لا تتراكم المدخرات اللازمة لانشاء الصناعة وتعويض التخلف .

السياسة الانتاجية :

ولقد كان من نتيجة السياسة البريطانية في مجال الزراعة أن تزايدت المساحة المنزوعة بالقطن عام بعد عام ، ولم تتوقف هذه الزيادة الا نتيجة تحديد مساحة الأراضي المنزوعة قطناً منسب الحرب العالمية الاولى ، حتى يخفف ذلك من اثر الانخفاض المتوالى في سعر القطن .

تطور المساحة المزروعة قطناً

الوحدة = ألف فدان

| السنة | المساحة المزروعة | السنة | المساحة المزروعة |
|-------|------------------|-------|------------------|
| ١٨٧٩ | ٤٩٦ | ١٩٠٣ | ١٣٣٣ |
| ١٨٩٥ | ٩٩٨ | ١٩٠٤ | ١٤٣٧ |
| ١٨٩٦ | ١٠٥١ | ١٩٠٥ | ١٥٦٧ |
| ١٨٩٧ | ١١٢٨ | ١٩٠٦ | ١٥٠٦ |
| ١٨٩٨ | ١١٢١ | ١٩٠٧ | ١٦٠٣ |
| ١٨٩٩ | ١١٥٣ | ١٩٠٨ | ١٦٤٠ |
| ١٩٠٠ | ١٢٣٠ | ١٩٠٩ | ١٥٩٧ |
| ١٩٠١ | ١٢٥٠ | ١٩١٠ | ١٦٤٣ |
| ١٩٠٢ | ١٢٧٦ | ١٩١١ | ١٧١١ |

ومن دراسة هذا الجدول يتضح أن المساحة المزروعة قطناً قد استمرت في الزيادة عاماً بعد عام ، ولم تتوقف حتى في السنوات التي انخفضت فيها الأسعار ، والسبب في هذا هو ما تتميز به الحاصلات الزراعية - عموماً - من انخفاض في مرونة العرض ، الأمر الذي يترتب عليه أن انخفاض الأسعار لا يؤدي - بالضرورة وفي الوقت المناسب الى انقاص المساحة المزروعة .

فالانتاج القطنى يقتضى فترة من الزمن حتى يصل الى المستهلك النهائى (فى المزرعة وفى الجنى وتجهيز المحصول ، ونقله الى الأسواق الصناعية ، وتصنيعه ثم توزيع الناتج النهائى) فاذا حدث أن تدهورت أسعار المنسوجات بعد الزراعة فانه يكاد يكون من المتعذر تقليل المساحة المزروعة ، فضلا عن أن التوقف عن زراعة القطن يقتضى البحث عن محصول آخر يصلح للزراعة فى نفس الوقت من العام ، ويتفق مع الدورة الزراعية .

وتؤدى هذه الظاهرة الى استمرار تدهور الأسعار ، ومما يزيد المشكلة تعقيدا تشتت المنتجين وتفرقهم ، وصعوبة اتفاهم على اتخاذ اجراء موحد لوقف هذه الزيادة أو تنظيم العرض . وعلى النقيض من ذلك يعمل المنتجون فى أوقات هبوط الأسعار على زيادة انتاجهم عن طريق العناية بالمحصول ، مما يعبر عنه بالامتداد الرأسى ، ذلك أنه فى أوقات الأزمات تزيد منفعة الدخل الإضافى الذى يحصل عليه المنتجون مما يدفعهم الى بذل المزيد من الجهود .

ومن ناحية أخرى فان انتاجية الأرض قد ضعفت بشكل ملحوظ نتيجة سوء التخطيط وعدم اتباع دورة زراعية منتظمة وانهاك الأرض بزراعة القطن باستمرار تلبية لاحتياجات السوق الخارجية لا سيما بريطانيا . ويرجع الهبوط فى انتاجية الأرض عموما الى تكرار زراعة القطن ، وهو محصول صيفى يعمر فى الأرض فترة من الزمن تستمر الى تسعة شهور ، مما يؤدى الى اجهاد الأرض واستنفاد خصوبتها . ومن ناحية أخرى فان ارتفاع مستوى المياه الجوفية نتيجة الاهتمام بمشروعات الري للوفاء بكل احتياجات القطن ، وعدم الاهتمام بمشروعات الصرف - قد أضر بدوره بخصوبة الأرض ، ولا ننسى أن جزءا كبيرا من المشاكل التى نواجهها اليوم فى ميدان الزراعة ، ومنها مشكلة رفع

الإنتاجية ، إنما هي جزء من التراث الكريه للاستعمار ، والتركبة
الباهظة التي خلفها لنا . ويوضح الجدول الآتي مدى التدهور
في إنتاجية الأرض خلال سنوات الاحتلال التي سبقت الحرب
العالية الأولى :

متوسط محصول الفدان ١٨٩٥ - ١٩١٤ (قنطار)

| السنة | متوسط المحصول | السنة | متوسط المحصول | السنة | متوسط المحصول |
|-------|------------------|-------|------------------|-------|------------------|
| ١٨٩٥ | ٥٢٩ | ١٩٠٢ | ٤٥٨ | ١٩٠٩ | ٣١٢ |
| ١٨٩٦ | ٥٦٠ | ١٩٠٣ | ٤٨٨ | ١٩١٠ | ٤١٩ |
| ١٨٩٧ | ٥٨٠ | ١٩٠٤ | ٤٣٩ | ١٩١١ | ٤٣٣ |
| ١٨٩٨ | ٤٩٨ | ١٩٠٥ | ٣٨٠ | ١٩١٢ | ٤٣٥ |
| ١٨٩٩ | ٥٦٤ | ١٩٠٦ | ٤٦١ | ١٩١٣ | ٤٤٤ |
| ١٩٠٠ | ٤٤٢ | ١٩٠٧ | ٤٥١ | ١٩١٤ | ٣٦٧ |
| ١٩٠١ | ٥١٠ | ١٩٠٨ | ٤١٢ | | |

ومن ناحية ثالثة يلاحظ أن هذا التوسع ، تم دون خطة
منظمة تمنح الاقتصاد القطنى تدعيمًا محققًا عن طريق التطوير
العلمى ، سواء في مجال استنباط الأصناف الجديدة أو المحافظة
عليها من التدهور . وعلى النقيض من ذلك وقفت بريطانيا في سبيل
إنشاء وزارة للزراعة المصرية ، ولو كان ذلك على حساب تدعيم
وتحسين الاقطان المصرية .

وفي مجال استنباط الأصناف الجديدة اعتمدت الزراعة
المصرية على الجهود الفردية للفرازين في انتخاب الأصناف الجديدة .

وقد قدمت لنا هذه الطريقة كثيرا من الأصناف الممتازة ، إلا أنها لم تكن على درجة كبيرة من النقاوة ، مما عجل بتدهورها وكان مثار شكوى أصحاب المغازل من عدم انتظام مواصفات المادة الخام ، ولم تساعد هذه الطريقة على تخليص الأصناف المصرية عن طريق جمع الصفات المرقوبة في الأجيال الممتازة أو التخلص من الارتباطات غير المرغوبة ، مثل الارتباط بين زيادة التصفى والمثانة الواطية ، كما أن هذه الطريقة لم تساعد على تقسيم القطن المصرى الى طبقات متدرجة في صفاتها ، حتى يتسع مجال السوق المصرى ويمكن مقابلة احتياجات المغازل المختلفة .

وفي سنة ١٩٢٠ أنشئ مجلس مباحث القطن ، غير أن سياسة استنباط الأصناف الجديدة لم تكن تسير على نحو مرض ، نتيجة عدم الاهتمام بتوفير وسائل القياس وعدم وجود دراسات كافية عن السلوك الوراثى والكفاية الوراثية للصفات الاقتصادية في الأقطان المصرية . ومن مظاهر القصور في هذه السياسة انخفاض مستوى النقاوة في الأصناف المصرية واندثار أصناف ذات أهمية قبل أن يتسنى إيجاد بدائل لها . ومن مظاهر التخطيط في هذه السياسة استنباط أصناف جديدة متقاربة مثل ج ٣٤ ، ج ٣٥ ، ج ٣٦ وإنتاج أصناف جديدة قبل أن تثبت صفاتها الوراثية ، مثل المنوفى القديم .

وبجانب هذا القصور في الأساس العلمى وفي طرق التربية ، فقد أدى التوسع دون خطة منظمة ، وعدم تنظيم الحوافز الفردية، الى سرعة تدهور الأصناف المصرية والى الاضرار بمستوى الجودة، وعلى سبيل المثال فإن محاولة المنتجين ضغط تكاليف الزراعة عن طريق عدم العناية بنقاوة الأقطان الهندية والغربية كادت أن تؤدي الى اندثار صنف الأشمونى سنة ١٩٢٦ . كما أن زيادة عائد القطن في بعض السنوات قد دفع المنتجين الى زيادة زراعتهم القطنية ،

عن طريق استعمال البذور الرديئة المعدة للعصر ، وأدت هذه الظاهرة الى تدهور القطن الاسمونى مرة ثانية فى سنة ١٩٥١ مما كبد الدولة نفقات طائلة فى تقاوة الاقطان الهندية من الحقول . كذلك فان خلط الأصناف كان يحدث بصفة مستمرة من تجار القطن لاستغلال فروق الأسعار ، وتدل بعض مناقشات النقابة الزراعية على أن خلط الساكل بأصناف الزاجورة والبليون والفتحي كان أمرا طبيعيا . والملاحظ أنه ما أن تبدأ درجة النقاوة فى الانخفاض عن حد معين ، حتى يعم التدهور ، ويشند خطره ، لأن الطبيعة تبدأ فى الانتخاب لصالحها ، وهى تنتخب فى عكس اتجاه المربى ، لأنها تعمل بصرف النظر عن القيمة الاقتصادية للصفات الوراثية ، فمثلا نلاحظ أن الانعزالات التى ظهرت فى السكلاريديس كانت معدومة القيمة الاقتصادية ، وان كانت مقاومة لمرض الذبول .

وقد اتجهت الدولة ، منذ انشاء وزارة الزراعة ، الى محاولة حل المشاكل الزراعية ، ومحاولة تحسين وسائل واساليب الانتاج وأصدرت كثير من القوانين التى تهدف الى تحسين الانتاج القطنى، والمحافظة عليه ، من ذلك قانون منع خلط القطن والقوانين الخاصة بانتاج التقاوى ، الا أن هذه المحاولات كانت ضئيلة الأثر ، وذلك لعدم تنظيم الانتاج القطنى ، وعدم وجود سياسة اقتصادية متكاملة ، تشمل النواحي الخاصة بالانتاج والتسويق والتصنيع .

الصناعة القطنية - صناعة الغزل والنسيج :

أما فى ميدان الصناعة القطنية فقد عمدت بريطانيا الى تحطيم الصناعات التى كانت قائمة ، بما فرض عليها من ضرائب البائنتا ، وفى الوقت الذى كانت مصر فيه مجبرة على اتباع سياسة الباب المفتوح . وفى أبريل سنة ١٩٠١ فرضت على جميع الصناعات القطنية فى مصر ضريبة مقدارها ٨٪ لتعادل الضريبة

المفروضة على الواردات ، مما أدى الى تحطيم صناعات الغزل والنسيج التى كانت قائمة فى مصر بما فيها تلك التى تأسست برعوس أموال مشتركة (انجليزية / مصرية) . وعلى سبيل المثال شركة الغزل التى تأسست سنة ١٨٩٩ برأسمال مشترك (مصرى / انجليزى) قدره ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، اضطرت لتصفية أعمالها سنة ١٩٢١ بعد أن بلغت خسائرها ١١٢.٠٠٠ جنيه ، وشركة الغزل والنسيج الأهلية التى تأسست برأسمال قدره ٥٠.٠٠٠ جنيه بلغت خسائرها فى سنة واحدة ٢٠.٠٠٠ جنيه .

وبالإضافة الى العراقيل التى وضعتها السياسة البريطانية أمام الصناعة المصرية عموما ، أخذت تشيع فيما يختص بصناعة القطن ، الرأى القائل بعدم نجاحها فى مصر لانعدام الرطوبة فى جوها مع ضرورتها لعملية الغزل ، بل ان بعضهم ابدى رأيه فى أهمية المحافظة على جو مصر من أن يكدر صفاء دخان المصانع أو يشوب هدوءه ضجيج الآلات .

على أننا نجد أنه فى خلال الحرب العالمية الأولى نمت فى مصر بعض الصناعات الرأسمالية نتيجة لانقطاع الواردات بسبب انقطاع المواصلات من ناحية ، وتوجيه الصناعة الأوروبية لخدمة المجهود الحربى من ناحية أخرى ، وللحاجة لسد احتياجات السوق المحلى ومواجهة مطالب الجيوش المحاربة من ناحية ثالثة . وقد أدت بعض العوامل - فيما بعد - الى المحافظة على هذه الصناعات وحمايتها وأول هذه العوامل تكوين رأسمال وطنى ، وانشاء بنك مصر - فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ - برأسمال - برأسمال وطنى ، ومن هذه العوامل أيضا اتباع سياسة جمركية مستقلة بانتهاء آخر اتفاقية كانت تربطنا بسياسة الباب المفتوح (سنة ١٩٣٠) .

ولقد اتاحت ظروف الحرب العالمية الاولى لشركة الغزل الاهلية أن تقف على اقدامها بعد أن كانت أعمالها مهددة بالبور ، ثم أنشئت بعد ذلك في عهد الاستقلال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧ ، كما أنشئت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار سنة ١٩٣٨ ، وكان ذلك ايلدانا بتطور صناعة الغزل والنسيج في مصر فازداد المستهلك في صناعة القطن عاما بعد عام حتى بلغت نسبة المستهلك محليا ٢٥٪ من جملة محصول موسم ٤٤/٤٣ .

المستهلك في صناعتي الغزل والنسيج قبل الحرب العالمية الثانية

| السنة | الاستهلاك في صناعة الغزل | الانتاج في صناعة النسيج |
|---------|--------------------------|-------------------------|
| | ألف قنطار | ألف متر مربع |
| ١٩٣١/٣٠ | ٧٨ | ١٤٠٠٠ |
| ١٩٣٣/٣٢ | ٢٣٩ | ٢٥٠٠٠ |
| ١٩٣٥/٣٤ | ٢٧٣ | ٣٨٠٠٠ |
| ١٩٣٧/٣٦ | ٤٣٧ | ٥٥٠٠٠ |
| ١٩٣٩/٣٨ | ٥٨١ | ١١٠٠٠٠ |

ويلاحظ أن التطور في صناعة المنسوجات اليابانية - قبيل الحرب العالمية الثانية - شكل خطرا على مراكز الصناعة في العالم بأسره . واضطرت مصر الى فرض رسم اضافي قدره ٤٠٪ على المنسوجات الواردة من اليابان ، فلجأ أصحاب مصانع النسيج اليابانية الى تصدير هذه الأقمشة عن طريق الهند والصين ، كما أرسلوا منسوجاتهم الى إيطاليا لتبييضها ومن ثم تصدر الى مصر . ومرة ثانية اضطرت مصر الى فرض ضرائب على المنسوجات

الواردة من الصين ، الأمر الذى أدى الى زيادة قيمة المنسوجات الواردة من الهند كما يتضح من الجدول الآتى :

وارد المنسوجات من الهند

| السنة | القيمة بالجنيه |
|-------|----------------|
| ١٩٣٥ | ٣٠٠— |
| ١٩٣٦ | ١٠٦٠٠٠ |
| ١٩٣٧ | ٢٠٠٠٠٠ |

ومرة ثالثة اضطرت مصر لحماية الصناعة الناشئة باصدار مرسوم فى سنة ١٩٣٨ بفرض رسوم على المنسوجات الواردة من البلاد الأجنبية ، الأمر الذى أدى الى استياء بريطانيا ، فطلبت اعفاء وارداتها أو تطبيق نظم الحصص .

ومن ناحية أخرى كان النمو الصناعى فى هذه الفترة يعانى من كثير من المساوئ والغرضى ، فقد كان مبنيا على الأحوال الطارئة ، فلم تعتمد الصناعة فى رسم برامجها واختيار منتجاتها على أساس إمكانية توفير عناصر الإنتاج ، وتتبع حالة الأسواق ، ويعود هذا الى الأساس الرأسمالى الذى قامت عليه الصناعة . وكان من نتائج هذه السياسة أن تعرضت صناعة الغزل والنسيج فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الى ضربات قوية ، واضطر بنك مصر وشركائه قبيل الحرب — تحت وطأة الأزمات التى تعرض لها الى الخضوع مرة ثانية لرعوس الأموال الأجنبية ، والسماح بمساهمتها فى شركائه وأعماله — الأمر الذى لم يكن مسموحا به فى البداية ، مما حوله من مؤسسة اقتصادية وطنية الى مؤسسة خاضعة للنفوذ الأجنبى .

وكان من مظاهر هذه الفوضى الصناعية اغفال كثير من المقاييس والاعتبارات الاقتصادية الهامة مثل التعرف على الميزة الاقتصادية للمواد الخام ودراساتها ، ودراسة نفقة الحصول على هذه الخامات ، ومن مظاهر القصور في هذه الدراسات الهامة استعمال القطن المصرى فى انتاج النمر المنخفضة من الغزل مما ادى الى قصور الغزل المصرى عن منافسة الغزل الناتج من اقطن اقل قيمة ، ومن مظاهر القصور - ايضا - عدم ايجاد حل لمشكلة العادم فى صناعة الغزل والنسيج المصرية . ولم تكن هناك أية عناية بشئون التدريب المهنى، ورفع مستوى المعرفة الفنية لدى العاملين وحتى فى الوقت الحاضر ما زالت صناعة الغزل والنسيج تعاني فقرا فى عدد الفنيين من المهندسين ورؤساء الاقسام .

ومن ناحية أخرى فقد أدت التنمية الصناعية خلال هذه الفترة الى نتائج اجتماعية ضارة منها تركيز رأس المال فى يد فئة قليلة من المجتمع ، وزيادة الفوارق الطبقيّة ، وأصبح واضحا أن الحرية الاقتصادية لا تعنى الا الفوضى والاستغلال ولا تعنى الا اننا نسير فى طريق غير طريق التنمية والبناء .

صناعة القطن التجهيزية - الطيغ والكبس التجارى :

ومن مظاهر الفوضى والتخبط ما انتهى اليه الوضع فى صناعة القطن التجهيزية ، فقد اهتمت بريطانيا بتنمية هذه الصناعة بالذات كما ذكرنا ، فهى من جهة ضرورية بالنسبة لها ، من الناحية الاقتصادية اذ هى التى تجهز الخامة حتى تصبح صالحة للنقل والتصدير ، ومن جهة أخرى فهذه الصناعة من الصناعات البسيطة الموسمية التى لا تسهم فى بناء كيان صناعى حقيقى للبلاد . ولقد تروّب على المبالغة فى تنمية هذه الصناعة دون اعتبار للاحتياجات الوطنية الحقيقية ، ولا لاية قاعدة من قواعد التنظيم،

أن نمت هذه الصناعة وتضخمت تضخما مريضاً ، بحيث تجاوزت الى حد بعيد الحاجة الحقيقية للبلاد .

وفي صناعة الخليج مثلاً نجد أن الطاقة الانتاجية كانت تفوق ما كنا بحاجة اليه مرة ونصف ، كما نجد أن أغلب المحاليج القائمة كانت منشآت فردية ، وكانت مبعثرة بلا تخطيط ، فتركزت حيثما تواجدت ملكية اصحابها ، أو حيثما استطاعوا تحقيق أكبر قدر من السيطرة والاستقلال . وعلى سبيل المثال نجد محافظة كفر الشيخ كانت تنتج ما يزيد عن مليون ونصف مليون قنطار قطن ، في حين يقل عدد دواليب الخليج الموجودة بها عن ٣٥٠ دولا ، بينما محافظة أخرى تجاورها مثل محافظة البحيرة تنتج ما يقل عن ربع مليون قنطار ويصل عدد دواليب الخليج فيها الى أكثر من ٦٥٠ دولا .

أما صناعة الكبس فقد بلغت طاقتها الانتاجية ما يريد على أكثر من ثلاثة أمثال أكبر محصول أنتجته مصر ، ومع ذلك فقد ظلت أرباحها تتزايد عاماً بعد عام نتيجة احتكار أربع شركات ضخمة لهذه الصناعة وتحديد أسعار الكبس في مستوى مرتفع . وان دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن أرباح هذه الصناعة لم تكن لزيادة جودة الانتاج أو تقليل تكاليف الانتاج ، وإنما كانت عبئاً يتحمله المنتج الصغير .

ان أوضاع الصناعة التجهيزية في الماضي تبرهن على سخف الرأي القائل بأن حرية الانتاج الرأسمالي تؤدي الى ازدياد المنافسة ، والاهتمام بتحسين الانتاج ، سعياً الى زيادة الربح ، فثمة ظروف كثيرة يتأثر فيها الربح من أوضاع احتكارية أو من تلاعبات في السوق ، لا علاقة لها بتجويد الانتاج . وكان هذا هو الشأن في صناعة القطن التجهيزية عندنا ، فكثيراً ما أدت التقلبات

غير الطبيعية في البورصة الى كسب أرباح غير متوقعة للمشتغلين في السوق ، حتى أن أصنافا ورتبا من القطن كانت تحقق أسعارا أعلى من أسعار أصناف ورتب تزيد جودة عنها . ومن البديهي بعد ذلك ألا يعطى أصحاب هذه المصانع عناية لتحسين الانتاج وتطويره .

وكان هذا الوضع - لفترة طويلة - سببا لتدهور القطن وانخفاض مستوى الانتاج ، اذ أن بعض المحالج كانت تقوم بمساعدة عملائها على خلط أصناف القطن ورتبه ، وعلى تهريب البذور غير الصالحة للزراعة ، بل أدى الأمر الى اخضاع العمل الفنى والاختصاصى الى متطلبات السوق الوقتية . كذلك أدت موسمية الصناعة والرغبة فى ضغط التكاليف ، والى عدم الاهتمام بتوظيف الاختصاصيين أو تنمية خبراتهم . وبجانب ذلك أدى توزيع الانتاج بين عدد من الشركات والأفراد الى عدم وجود ارتباط موحد ، ومنظم بين المشتغلين ، والى عدم توجيه الخبرات وتطوير الدراسات ، والمعارف الفنية . كذلك كان من نتيجة الظروف التى أسلفنا الإشارة اليها أن تضخمت بشكل غير عادى، الأجهزة الادارية والحسابية فى المحالج ، على حساب كفاية العمل الفنى والانتاجى ، وذلك حتى يتسنى دراسة مراكز العملاء وانتهى الأمر بكثير من المحالج الى عدم العناية بتجديد آلاتها ومتابعة التطورات العالمية فى أداء الفن الانتاجى ، أو كفاية أداء العمل الفنى . وبجانب ذلك اعتمدت الصناعة على آلاف من الصبية والنساء ، لم تتخذ لرعايتهم أى احتياطات من احتياطات الأمن الصناعى ، كانوا يعملون فى ظروف غاية فى السوء دون أن تضىء حياتهم أية لمحة من لمحات الانسانية .

تجارة القطن الدولية :

يظهر من كل ما أسلفنا ما انتهت اليه السياسة البريطانية من تخريب في الصناعة القطنية في نفس الوقت الذي عملت فيه على التوسع في انتاج الخام .

نسبة القطن في صادرات مصر

| التوسط السنوي | % القطن في الصادرات | المتوسط السنوي | % للقطن في الصادرات |
|------------------|------------------------|-------------------|------------------------|
| ١٨٨٥ - ٨٩ | ٨١ | ١٩٤٥ - ٤٩ | ٧٨ |
| ١٨٩٠ - ٩٤ | ٨٠ | ١٩٥٠ - ٥١ | ٨٤ |
| ١٨٩٥ - ٩٩ | ٨٨ | ١٩٥١ - ٥٢ | ٨١ |
| ١٩٠٠ - ٠٤ | ٨٧ | ١٩٥٢ - ٥٣ | ٨٩ |
| ١٩٠٥ - ٠٩ | ٩١ | ١٩٥٣ - ٥٤ | ٨٥ |
| ١٩١٠ - ١٤ | ٩٣ | ١٩٥٤ - ٥٥ | ٨٤ |
| ١٩٣٥ - ٣٩ | ٧٩ | ١٩٥٥ - ٥٦ | ٧٢ |
| ١٩٤٠ - ٤٤ | ٧٧ | | |

ومن الطبيعي مع تحطيم الصناعة أن يصبح تصدير القطن الخام ، هو أساس دخلنا القومي . وأن تمثل الصادرات التي يمثل القطن غالبيتها والواردات - التي تعتمد على الصادرات الى حد كبير - نسبة كبيرة من الدخل . ففي سنة ١٩٥٢ مثلاً كانت صادراتنا ١٤٨ مليون جنيه (٨٩% منها قطن) و وارداتنا ٢٣٠ مليون جنيه ، فتكون جملة تجارتنا الخارجية ٣٧٨ مليون جنيه تمثل ٤٦.٩% من الدخل القومي الذي بلغ في هذا العام ٨٠٦ مليون جنيه . وارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي الى هذا الحد لا يشكل خطورة بالنسبة لاقتصاد نام ، ولكنه بالنسبة

لاقتصاد زراعى متخلف يعتبر ظاهرة مرضية لها خطرها على الخارجية التى تتعرض لها التجارة الدولية ، كما تجعله فريسة لسيطرة عملاء هذه التجارة ، وخصوصا أن إنجلترا وحدها كانت تستأثر بجزء كبير من هذه التجارة ، ويعرض الجداول الآتى تزايد أهمية إنجلترا فى تجارة مصر اعتبارا من الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ حتى الحرب العالمية الأولى .

نسبة تجارة مصر مع إنجلترا الى تجارة مصر الخارجية

| السنة | النسبة الى الصادرات | النسبة من الواردات |
|---------|---------------------|--------------------|
| ١٨٣٦ | ٩ | ٢٢ |
| ١٨٨٣ | ٦٣ | ٣٧ |
| | ٤٣ | ٣٠ |
| ١٩٢٩-٢٠ | ٣٩ | ٢٥ |
| ١٩٣٧ | ٣٢ | ٢٨ |
| ١٩٣٩ | ٣٥ | ٢٢ |
| ١٩٥٠ | ٢٢ | ١٩ |
| ١٩٥١ | ١٩ | ١٧ |
| ١٩٥٢ | ٤ | ١٣ |

ويرجع التناقص التدريجى فى تجارة بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى الى عدة عوامل :

إنجلترا فى تجارة مصر الخارجية اعتبارا من الاحتلال البريطانى ، ولكن يلاحظ أيضا أن هذا النصيب قد أخذ يتناقص فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ويرجع ذلك فى الحقيقة الى عدة عوامل .

ومن أول هذه العوامل محاولة إنجلترا الضغط الاقتصادى

على مصر ، فقد شبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، وقد حاولت انجلترا التأثير على النهضة القومية التى بدأتها الثورة من هذا السبيل . ومن ناحية أخرى فقد ظهر اتجاه جديد خضعت له الحكومات المصرية ، ويقضى بتحديد المساحة المنزرعة قطناً ، حتى يحد ذلك من الانخفاض المتوالى فى أسعار القطن ، ذلك الانخفاض الطبيعى الذى كانت تؤدى اليه ظروف عرض الاقطن المصرية ، وخضوعها لقوانين العرض والطلب فى سوق هى فيه البائع الضعيف . وأخيراً فان ظروف الحرب العالمية ، وما اتاحته من نهضة صناعية ، وبدء تكوين رأسمال وطنى ، أضعف من نفوذ بريطانيا وسيطرتها على الأسعار .

وقد حاولت بريطانيا أن تواجه هذه الظروف الجديدة ، والتى كان المستقبل يبشر بتطورها بالاتجاه الى السودان ، الذى كان يبدو آنذاك أكثر استقراراً وأوفر أمناً ، فعملت انجلترا على أن تجعل منه منتجاً للأقطن طويلة التيلة بدلاً من مصر ، وقد تحقق هذا الهدف لا سيما بعد اقامة خزان سنار على النيل والمضى فى تنفيذ مشروع الجزيرة .

وتعكس هذه الصورة تاريخ مصر فى ظل الحكم البريطانى ، وسيطرة الامبريالية ونلاحظ أن هذا التاريخ ينقسم الى مرحلتين متميزتين : المرحلة الأولى : وهى مرحلة السيطرة الكاملة والمباشرة والتى تعتمد فيها بريطانيا اعتماداً كاملاً على تفوقها العسكرى والسياسى والاقتصادى ، وخلال هذه المرحلة استطاعت أن تسيطر على الاقتصاد المصرى ، وقد مكنتها هذه السيطرة من التحكم فى أسعار القطن ، كما أن تأثيرها فى أسعار القطن كان سبباً فى مزيد من السيطرة على الاقتصاد المصرى . أما فى المرحلة الثانية فقد بدأت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وفى هذه المرحلة اشتدت الأزمة الرأسمالية فى انجلترا ، وانعكست هذه الأزمة فى صناعة

الفلز والنسيج البريطانية خصوصا بعد ازدهار صناعة الفلز والنسيج في بلدان مختلفة ، وفي هذه المرحلة أخذت مراكز الاستعمار تنزع ، وأخذ الكيان الاقتصادي لمصر يتبلور . إلا أنه نظرا لظروف كثيرة ، ولضيق أفق القيادات الوطنية في ذلك الوقت - وانتهازية بعضها ، كان المتخلص من السيطرة الاستعمارية محصورا في حدود ضيقة ، ومصحوبا بكثير من التخبط والقلق وفقدان الهدف والثقة .

أسعار القطن :

وقد كانت أولى نتائج الاحتلال البريطاني كما ذكرنا توالي الانخفاض في الأسعار كما يبينه الجدول الآتي :

متوسط ثمن القطن من القطن المصري (بالريال)

| السنة | متوسط ثمن القطن | السنة | متوسط ثمن القطن |
|-------|-------------------|---------|-----------------|
| ١٨٧٩ | ١٤٨٧ قبل الاحتلال | ١٢ - ١٣ | ١٨٢٨ |
| ١٨٩٤ | ٨٤٩ | ١٣ - ١٤ | ١٩٠٢ |
| ١٨٩٥ | ٨٤٦ | ١٤ - ١٥ | ١٢٠١ |
| ١٨٩٦ | ١٠٠٣ | ١٥ - ١٦ | ١٩٢٨ |
| ١٨٩٧ | ٨٦٨ | ١٦ - ١٧ | ٣٧٨١ |
| ١٨٩٨ | ٧١٨ | ١٧ - ١٨ | ٣٢٥٢ |
| ١٨٩٩ | ٧٩٠ | ١٩ - ٢٠ | ٨٧٨١ |
| ١٩٠٠ | ١٠٨٤ | ٢٠ - ٢١ | ٣٤٥٠ |
| ١٩٠١ | ١٠٨٧ | ٢١ - ٢٢ | ٣٤٣٩ |
| ١٩٠٢ | ٩٨١ | ٢٢ - ٢٣ | ٣٠٧١ |
| ١٩٠٣ | ١٣٦٥ | ٢٣ - ٢٤ | ٣٩٨٠ |

تابع الجدول :

| متوسط نمن القنطار | السنة | متوسط نمن القنطار | السنة |
|----------------------|---------|----------------------|---------|
| ٣٩ر٤٩ | ٢٤ - ٢٥ | ١٤ر٤١ | ١٩٠٤ |
| ٣٠ر٤٦ | ٢٥ - ٢٦ | ١٢ر١٨ | ١٩٠٥ |
| ٢١ر٥٣ | ٢٦ - ٢٧ | ١٥ر١١ | ١٩٠٦ |
| ٢٩ر٦٨ | ٢٧ - ٢٨ | ١٦ر٨٧ | ١٩٠٧ |
| ٢٥ر٨٨ | ٢٨ - ٢٩ | ١٤ر٤٢ | ١٩٠٨ |
| ٢٠ر٣٦ | ٢٩ - ٣٠ | ١٣ر٤٤ | ١٩٠٩ |
| ١٢ر٠٤ | ٣٠ - ٣١ | ٢١ر٤٩ | ١٩١٠ |
| ١٠ر٠٨ | ٣١ - ٣٢ | ١٧ر٦٠ | ١٩١١ |
| ١٢ر٢٨ | ٣٢ - ٣٣ | ١٧ر٢٥ | ١٩١٢ |
| ١٠ر٧٣ | ٣٣ - ٣٤ | ١١ر٢٥ | ٣٤ - ٣٣ |
| ١٠ر٧٨ | ٣٤ - ٣٥ | ١٣ر٢٥ | ٣٥ - ٣٤ |
| | ٣٥ - ٣٦ | ١٤ر٣٥ | ٣٦ - ٣٧ |

ويؤكد لنا جدول الأسعار للأثمان في الجدول السابق ما أشرنا اليه من انخفاض في ائمان القطن ، وإلى جانب ذلك يبين ظاهرة قد تبدو شاذة للوهلة الأولى ، وهي ابتداء الاثمان في الارتفاع اعتبارا من سنة ١٩٠٣ ، ولكن هذا الشذوذ يزول اذا عرفنا ارتباط هذا الارتفاع في الاثمان بحالة الرواج التي كانت تشمل الصناعة الأوروبية في هذا الوقت . وقد يبدو ذلك كظاهرة طيبة ، وبشير خير للإنتاج المصري ، ولكن الأمر ليس على هذا النحو اذا نظرنا إلى المسألة نظرة أشمل . ان الرواج الرأسمالي ليس رواجاً أبدياً ، بل انه ينتهى دائماً إلى الأزمة ، وهذا هو مرض الرأسمالية المزمن، ان حالة الرواج التي شهدتها أوروبا كان من المحتم أن تنتهى إلى الأزمة ، وما أجل هذه الأزمة الا بديل أشد قسوة هو الحرب - وما

جاءت ١٩٢٨ ، حتى ظهرت تباشير الأزمة العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة ثم سرعان ما شملت العالم الرأسمالي بأسره وتوابعه كلها ، وكان القطن المصرى والاقتصاد المصرى ضمن من شملتهم هذه الأزمة .

وقد أدى ارتباطنا بالسوق الرأسمالية الى انتقال عدوى هذا المرض الى اقتصادنا ، فعاش نهبا للتقلبات في الاسواق الرأسمالية العالمية . فاذا كنا قد استفدنا من رواج سوق القطن لسنوات فقد كان علينا أن ندفع ضريبة ذلك الرواج في سنوات أخرى . . . ولما كنا نعتمد على محصول واحد ، ولما كانت حياة كثير من الطبقات ، خصوصا الطبقة الوسطى في الريف والفلاحين تكاد تقوم بالكامل على هذا المحصول ، فان ضربات سنوات الشدة كانت عميقة الاثر . ولا زال بيننا من عاصر سنوات أزمة ١٩٢٩ وشاهد بعينه خراب كثير من البيوت ، وحالة الشقاء والبؤس التي خلفها خراب تلك السنوات في الريف المصرى .

ورغم أن الاقتصاديات الرأسمالية النامية تمر في حلقة مستمرة من الأزمة والرخاء ، فان الدول التابعة والتي ترتبط اقتصادياتها باقتصاديات الرأسمالية المتطورة أو بالأدق باقتصاد الامبريالية - تحمل على عاتقها معظم أعباء الأزمة ، وليس هذا فقط بل انها تتحمل في فترات الرخاء الاستعماري ضريبة هذا الرخاء وتدفع ثمنه .

فنحن نلاحظ أنه في فترات الرخاء يزداد الطلب على المواد الأولية التي تنتجها البلاد المتخلفة ومنها القطن - فترتفع أثمان هذه الخامات ويزيد الدخل القومى ، والمنتظر في هذه الحالة أن تؤدي زيادة الدخل القومى الى مزيد من النشاط والازدهار في اقتصاد

البلدان المتخلفة ، ولكن يتدخل هنا عامل جديد ، هو عامل محلي ، ونعني به ضعف الجهاز الانتاجي المحلي ، نتيجة لشذوذ تركيب رأس المال وضعف الصناعة المحلية ، وسوء استثمار المدخرات ، وانحراف سياسة الادخار عموما ، وهذه الزيادة في الدخل القومي لا يترقب عليها في اقتصاديات البلدان المتخلفة ، الا زيادة في الطلب على سلع الاستهلاك ، تؤدي الى زيادة اثمان سلع الاستهلاك التي تستوردها البلدان المتخلفة ، اعني أن جزءا من الزيادة في حصيلة الصادرات يعود الى البلدان الرأسمالية في شكل زيادة اثمان الواردات. ومن ناحية أخرى يحدث التضخم النقدي نتيجة لنقص فرص الاستثمار ، وعدم القدرة على زيادة عرض سلع الاستهلاك .

أما في حالة الانكماش في اقتصاديات البلاد الامبريالية فتحدث عملية عكسية ، فيؤدي النص في طلب المواد الأولية الى انخفاض اثمانها ، فيقل الدخل القومي فتتخفص قدرة البلدان المتخلفة على الاستيراد ، كما يقل الطلب المحلي على السلع الوطنية ، وهذا يعني الانكماش واصابة الصناعة الوطنية بأفدح الأضرار .

وهكذا نجد أن في حالتى الرواج والكساد يصاب الاقتصاد الوطنى في البلاد المتخلفة بأضرار شتى . ان البلاد المتخلفة لا تملك رخاءها ولا التحكم فى أزمتهاء، انها تستورد الرخاء كما تستورد الأزمة ، ولذا يفقد اقتصادها اصلته ويتحول الى التبعية واذا كان الانتقال المطرد من الأزمة الى الرخاء ثم من الرخاء ثم الى الأزمة يهز عروش الامبراطورية الضخمة ، فان آثاره على الاقتصاديات المتخلفة لا تقف عند هذا الحد ، انه لا يهزها فحسب، انه يحطمها ويسحقها .

بورصة العقود وتحديد الأسعار :

لقد أشرنا فيما سبق الى ظروف نشأة بورصة العقود فى مصر، والى الآثار التى ترتبت على احتلال بريطانيا لمصر - ومن المهم أن

نستوضح أكثر دور بورصة العقود في تحديد أسعار القطن المصري،
فلقد كانت بورصة العقود هي ذروة تنظيمات سوق القطن المصرية
وما الأسواق في جوهرها الا جهاز لتحديد الأسعار ، وقد ذهب الناس
منذ عصور بعيدة الى اعتبار الاسعار مقياسا بسيطا ومشتريا يتيح
لنا المقارنة بين الاشياء ، وتحديد النسب التي يتم بها التبادل ،
وعندما نذكر أن سعر قنطار القطن بلغ خمسة عشر جنيها ، وأن
ثمان عشرة أمتار قماش قطنى خمسة عشر جنيها ، فإن هذا يعنى
أن قيمة قنطار قطن تعادل قيمة عشرة أمتار قماش . ولا ريب في
أهمية تقرير الاسعار العادلة في عصر زاد فيه مجال التخصص
الدولى ، وأصبحت فيه المقايضة أسلوبا عتيقا من أساليب التبادل ،
وإن أى خطأ فى تقرير الاسعار يعنى فى الحقيقة التبادل غير
المتكافى* .

وكما ذكرنا فإن الأسواق فى جوهرها جهاز لتحديد الأسعار،
ولقد جرى القول بوجود السوق العالمية للخدمات الأولية مثل
القطن والقمح ، وبأن الاسعار التي تحددها هذه الأسواق على جانب
كبير من العدالة ، حيث أن التعامل يتم بين البائعين والمشتريين فى
مختلف بقاع الأرض، بعد أن يسرت المواصلات السلكية واللاسلكية
الاتصال المستمر بين المتعاملين وعقد مختلف الصفقات .

وفى الفترة التي سبقت الأزمة العالمية سنة ١٩٣١ كان هناك
سعر عالمى للقطن المصرى لأنه لم يكن يحول دون عقد الصفقات
المختلفة القيود والعراقيل التي قامت فى وجه تجارة القطن الدولية
منذ ذلك الوقت ، مثل التفضيل التجارى ، وقيود الاستيراد ، ونظم
الحصص ، والرقابة على النقد ، وما الى ذلك ، بحيث أن الفروق
بين مكان ومكان أو بين زمان وزمان ، لم تكن تتجاوز مصاريف
النقل المكافى أو النقل الزمانى للسلع .

هذا وقد ساعدت الخصائص التي يتمتع بها القطن على استقرار وضعه كسلعة دولية ، ومن تلك الخصائص التماثل بين وحدات الانتاج وامكان احلال كل وحدة محل الاخرى . فالقطن المنوفى من رتبة جود على سبيل المثال - هو سلعة عالمية محددة المواصفات ، ويمكن احلال أى كمية منه محل كمية أخرى ، كما يمكن الاتفاق على أثمانه دون حاجة للانتقال الى السلعة ، ومعاينتها ، ودراسة خصائصها وبالإضافة الى ذلك فان القطن سلعة قابلة للتخزين دون أن تتعرض خواصها للتلف ، كما أن من الممكن حلجها أو كبسها ونقلها في أقل حيز ممكن ، الأمر الذى يؤدي الى سهولة عمليات التخزين والنقل ، وحصر الفروق المختلفة وسهولة تقديرها بحيث لا تتجاوز الفروق بين مكان وآخر ، أو زمان وزمان الحدود المعقولة . كما أن ذبوع استعمال القطن كسلعة دولية يجعل الطلب عليها مستمرا طول العام ويقلل من مخاطر ركود السلعة وبوارها. وهذه الظروف المختلفة جميعها ساعدت على قيام السوق الدولية للقطن واستمرارها على مدار العام ، بحيث يمكن عقد أى صفقة من القطن فى وقت لا تكون السلعة فيه موجودة وجودا فعليا . أى أنه من الممكن أن يتعاقد أحد الغزاليين فى لندن مع مصدر مصرى على شراء صفقة من القطن فى وقت لا يكون هذا القطن قد تمت زراعته .

وبورصة العقود هي السوق التى يلتقى فيه العرض والطلب عند السعر الملائم ، وهى فى هذا أشبه بالميزان الحساس يتوازن فى كفتيه العرض والطلب ويعين المؤشر السعر العادل ، ويظهر نظريا ولأول وهلة أن الدور الذى تقوم به البورصة هو دور تنظيمى ضرورى، ولكن التجربة العملية أثبتت فساد هذه النظرية الى حد كبير، ويهمننا حتى نتفهم هذا الدور أن نتعرف على عمليات المضاربة التى تعتبر قوام العمل فى بورصات العقود .

وقد أسلفنا الإشارة الى أن وظيفة البورصة هي التقاء المنتج والمستهلك عند السعر الملائم ، الا أن استمرار تواجد بائعين ومشتريين بصفة مستمرة وعلى استعداد دائما وأبدا لتنفيذ الطلبات المقابلة باستمرار أمر غير معقول ، قد يوجد البائعون ويتأخر الطلب ، وقد يوجد المشترون ولا يتوافر العرض الكافي ، لذلك توجد فئة من المتعاملين على استعداد لاستيعاب العروض أو الطلبات الزائدة واعادتها في الوقت الملائم ، أى أن هذه العمليات لا تنتهى بالتسليم والتسلم وإنما تنتهى الى مجرد المحاسبة على الفروق . وقد أباح القانون هذه العمليات باعتبارها عمليات تنظيمية وضرورية لاستقرار الأسواق حيث تستند الى المقدرة على التنبؤ والتقدير السليم لظروف العرض والطلب في السوق . على أنه في سنة ١٩٥٣ صدر حكم من مجلس الدولة ، بالغاه بعض هذه العمليات ، باعتبارها تأمرا صريحا . وفي الواقع فإن معيار التفرقة بين التأمر والمقامرة والمضاربة السليمة (بمعنى تلمس الاتجاهات الطبيعية للسوق) هوية المتعاملين وهو كما نرى معيار دقيق من الصعب الاستناد اليه في الحياة العملية وقد عاشت البورصة نهبا للمتأمرين والمقامرين ، الذين استغلوا أسوأ استغلال ظروف عرض الاقطان المصرية ، وبؤس الفلاح المصري وفقره ، وعدم توفر وسائل التمويل الكافية . ولم يكن التأثير في سوق القطن يتم فقط بهذه الطرق الملتوية . بل كان يتم في أحيان كثيرة عن طريق تدخل مباشر ، سافر وصريح كما حدث في أحيان كثيرة .

ومن ناحية ظروف عرض الاقطان المصرية ، نجد أن عرض محصول القطن موسمي شأن سائر الحاصلات الزراعية ، في حين أن الطلب مستمر على مدار العام ، وبهذا يستحيل الالتقاء الزمنى دائما بين العرض والطلب . لذلك فإن الأسعار كانت في الغالب ترتفع تدريجيا بعد انتهاء موسم الحليج - وبعد أن يكون المحصول قد انتقل

من أيدي المنتجين الى أيدي الوسطاء - وبما يفوق مصاريف النقل الزماني (تخزين القطن) • ولا ترجع موسمية العرض الى أن القانون يلزم الفلاح بحلج قطنه قبل نهاية شهر مارس فحسب ، بل ترجع أيضا الى حاجة الفلاح ، التي تدفعه الى بيع محصوله بمجرد انتهاء جمعه ، فلا يمضى شهر أو شهران حتى يكون المحصول قد خرج من يد الفلاح •

وخلال الفترة التي يكون العرض فيها دون مقابل من الطلب الخارجي ، يسعى كل من تجار الداخل وتجار الصادرات الى توسيع نطاق عملياتهم ، وهم في هذا السبيل يتجاوزون التقدير اليومي للعرض والطلب ، فيقومون بالشراء من الفلاحين والبيع للغزاليين - بأسعار لا تسمح بالتغطية في نفس اليوم • وطبيعي أنهم يحققون خسارة في هذه العمليات ، غير أنهم يعتمدون على سداد الفروق من الأرباح التي يحققها اختزان السلعة ، ومعرفة مواعيد القطع ، فتاجر الداخل مثلا اذا كثر عنده البيع تحت التحديد (القطع)، قد يعتمد الى الاستفادة من ذلك بأن يبيع على المكشوف سبقا لعملية القطع، فتاجر الداخل عندما يبيع سبقا لعملية القطع ثم يشتري عند انخفاض الأسعار يحقق فروقا كبيرة ، ونفس الأمر بالنسبة للمصدر الذي يشتري سبقا لعملية القطع ، ثم يبيع عند ارتفاع الأسعار يحقق فروقا كبيرة . والمهم هنا أن السوق تصبح عرضة لوجات الهبوط المفطة في الوقت الذي يبيع فيه الفلاح محصوله.

زيادة تدهور الأسعار :

ومن الأمثلة الصارخة على الأوامر التي كانت تجري في ساحة البورصة ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا ، نظرا لزيادة الطلب على القطن لامداد الاسواق

بالانتاج لأغراض سلمية ، ولإمداد المخازن العائلية التي كانت في شدة الحاجة الى المزيد من المنتجات بعد ما عانتها في سنى الحرب وكذلك للحاجة للقطن في صناعة جديدة هي صناعة اطارات السيارات وما شجع على زيادة الطلب عموماً ما شاع في تلك الفترة من ضعف الثقة والرغبة في حيازة ثروة أكثر ضماناً - وفي هذه الظروف لم يكن أمام بريطانيا من حل يوقف الصعود المستمر في الأسعار سوى فتح السبيل أمام الدخلاء السعوديين (المضاربين على ارتفاع الأسعار) باعتبار ما تنتهي اليه هذه العمليات من رد فعل عكسي (لأن عملية الشراء مثلاً لا بد أن يعقبها عملية بيع) ، وهكذا انتهى الأمر الى تدهور الأسعار تدهوراً كبيراً ، ونجحت السياسة البريطانية في عزل السوق ووسمها بسمة النزول . ونظرة واحدة الى النهاية الكبرى والنهاية الصغرى للأسعار مرتبة الأساس في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ توضح لنا مدى تدهور الأسعار .

أسعار القطن في موسم ٢٠ - ١٩٢١

| بيان | سكلاريوس | اشموني |
|----------------|----------|--------|
| النهاية الصغرى | ١٩٥٠ | ١٤ |
| النهاية الكبرى | ١٠٤٢٥ | ٦٥ر٥ |

ولتوضيح أحداث هذه السنة نذكر أن سنة ١٩٢٠ سميت باسم (سنة الماشتي ريال) حتى أن غش القطن كان يتم بأقمار السكر . وفي أول فبراير ارتفعت الأسعار الى ٢٠٠ ريال ، وبالرغم من ذلك ظهرت منشورات في البورصة تنصح بعدم البيع بأقل من ١٠٠ جنيه (١) . وفي نفس الشهر بدأ تيار الهبوط ، وفي أول مارس توقفت عن الدفع بعض بيوت السمسرة التي خدعت في هذه العمليات واستمر تيار الهبوط . ومع استمرار الهبوط كانت لجنة البورصة

تعلن بيان الصادرات بأقل من الحقيقة حتى تصور في الازدهان أن الطلب على القطن معدوم . وأخذ الغزالون الانجليز يثيرون الاشاعات عن طريق التلغرافات الى بيوت التصدير « بالرغم من هبوط الاسعار فان الاحصاءات تدل على أن هناك هبوطا جديدا » . على أن الحكومة لم تكتف بموقف المتفرج بل أعلنت « انه مازال هناك ربح محسوس يربو على تكاليف الانتاج للمالك الذي يزرع أرضه » . ومما يذكر أن بعض التجار الأجانب تنبأ باستمرار هبوط الأسعار ، فلما قيل له ان أسعار القطن الأمريكي أعلى من أسعار القطن المصري ، ومع ذلك فان سوقه ما زالت متماسكة ، قال : ان هذه الحقيقة لا تغير من الأمر شيئا لأن مقتنيات الملفس تباع بأرخص الأسعار .

تحديد الاسعار والسيطرة المالية :

هذا ويتضح من العرض السابق ما لعمليات تمويل زراعة وتجارة القطن من أهمية بالغة ، كما يتضح سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية على هذه العمليات ومدى ما كانت تبشره من تأثيرات في هذا الميدان . ويحسن أن نتوقف قليلا لبيان أهمية عمليات التمويل بالنسبة لتحديد أسعار القطن .

وكما أسلفنا ارتبط انشاء البنوك في مصر بالتوسع في زراعة القطن وبالتوسع في الاقتراض من البلدان الأجنبية . وقد تأسس البنك الأهلي في سنة ١٨٨٠ ، ثم توالى انشاء البنوك العقارية والتجارية ، وكانت أغلب هذه البنوك فروعا لبنوك انجليزية وفرنسية وبلجيكية .

وكانت هذه البنوك ترفض تقديم الائتمان للصناعة المحلية طبقا للسياسات التي ترسمها العواصم الأجنبية ، بحجة أن تمويل التنمية الصناعية فيه اضعاف لسيولة البنك ، غير أنها كانت تقدم التسهيلات الكافية لتمويل تجارة القطن . وحتى أغسطس سنة

١٩١٦ كان الجنيه الانجليزى يعتبر عملة داخلية فى مصر ، وفى بداية كل موسم قطنى كانت البنوك تستورد مقادير هائلة من الجنيهات الانجليزية لتمويل عمليات التجارة ، وفى نهاية الموسم ترد هذه النقود مع فوائد القروض الى انجلترا ، وقد استغلت هذه البنوك ندرة رؤوس الاموال المصرية فى السيطرة على السوق ، والتأثير فى اتجاهات الأسعار ، وهناك طرق كثيرة غاية فى البساطة كانت تستغل بها السوق المصرية ، وتعتمد أساسا على السيطرة المالية الاجنبية .

فيكفى ان يتأخر بنك انجلترا عن ارسال النقود الى مصر عدة أيام ، أو أن يرفع هذا البنك سعر الفائدة فتحذو البنوك حذوه ، وبالتالي تقل السلف الممنوحة ، أو تتشدد هذه البنوك فى منح القروض لتجار الداخل ، أو تقوم هذه البنوك بتصدير أموال مصرية وفاء للديون المستحقة وبالتالي سحبها من التداول ، أو أن تنتهز الحكومة الفرصة - بتأثير من المستشارين الاجانب - بالتوسع فى الانفاق خلال موسم تجارة القطن ، وما يتبع ذلك من توجيه الاموال الى أغراض أخرى خلاف عمليات تمويل التجارة .

وعندما عجزت بريطانيا عن ارسال النقود الانجليزية خلال الحرب العالمية الأولى بدأ اتباع نظام جديد يتمثل فى جعل الاسترلينى قاعدة للعملة المصرية . لقد ثبتت انجلترا سعر الصرف بين عملتها والعملة المصرية ، وكان ذلك أمر يستلزمه تسهيل التبادل بين البلدين ومن ناحية أخرى عملت بريطانيا على حرية التحويل بين عملتها والعملة المصرية ، وبذلك تمكنت بريطانيا من الحصول على حاجتها من القطن دون أن تلتزم بتوفير عملة مصرية . ولا نجد أن هذا النظام قد أضعف من سيطرة انجلترا المالية ، وعلى النقيض من ذلك فإن هذا النظام أخضع الاصدار الوطنى لرغبات انجلترا ، وكان يكفى أن تودع انجلترا أى قدر من عملتها فى أى بنك أجنبى حتى يزداد

الاصدار الوطنى ، كما يكفى أن تسحب من هذا الحساب أى قدر من عملتها حتى ينكمش الاصدار الوطنى .

على أن أقل ما فى هذه التبعية يتمثل فى اضطراب مصر الى تغطية الاصدار الوطنى بالاسترلينى ، اذ كنا نحتفظ بفائض ميزان مدفوعاتنا مع انجلترا فى شكل أرصدة استرلينية ، أو فى شكل أصول مقومة بالاسترلينى . أى أننا كنا نقرض انجلترا ما يطفى نفقات الجيوش المتحاربة وما يمول تجارتها معنا ، فى الوقت الذى نعجز فيه عن توفير رموس الاموال للتنمية .

وفيما بعد سنة ١٩٤٧ نجد أنه بالرغم من انفصال الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى من الناحية القانونية فقد اضطرت الحكومة الى تخفيض قيمة الجنيه المصرى على أثر تخفيض الجنيه الاسترلينى وبنفس النسبة ، مما يدل على أن التبعية النقدية كانت لا تزال مستمرة برغم انتهاء صورتها القانونية ، ذلك أن هذه التبعية كانت مرتبطة بأوضاع اقتصادية أقوى بكثير من كل صياغة قانونية محددة . والحقيقة أن السيطرة المالية على بلادنا ظلت بالغة السوء وكانت أموالنا تتحول الى أسلحة فى أيدي الاستعماريين ، والمثل الصارخ على ذلك ما لجأت اليه البنوك الاجنبية قبل تصديرها من الامتناع عن تمويل تجارة محصول القطن عقب تأميم قناة السويس .

تحديد الأسعار والتدخل المباشر :

ونمة طرق أخرى كان يتم بها التأثير فى الاسعار ، فعند اعلان الحرب العالمية الأولى اتخذت لجنة البورصة قرارا بتصفية جميع العقود . وكان المستشار المالى الانجليزى فى ذلك الوقت ، وهو اللورد سيسل ، موجودا فى انجلترا وكانت المعلومات التى لديه تؤكد أن الحرب لن تستغرق الا أسابيع ليلة . لذلك ذهبت السياسة

البريطانية الى انتهاز الفرصة وشراء الاقطان المصرية بأرخص الأسعار، وبمجرد عودة اللورد سيسل الى مصر استصدر قرارا بفتح البورصة وأدى هذا القرار الى تحطيم السوق ، التي ملأتها الاشاعات بعدم امكان بيع القطن ، لانعدام المواصلات البحرية ، ونتيجة لهذا أصبح فى الامكان شراء السكلاريوس بعشرة ريالات ، وفى ذلك الوقت كان على من يريد شراء القطن أن يؤدي ثمنه بالجنيهات الذهبية .

على أن الأسعار ما لبثت أن ارتفعت تدريجيا تحت تأثير عدة عوامل ، أولها انتظام الملاحة فى البحر الابيض المتوسط ، وبالتالي انتظام عملية التصدير ، ونتيجة لزيادة الحاجة للمواد الأولية لأغراض الانتاج الحربى ، بالإضافة الى أن نجاح المنتجين فى الضغط على الحكومة أدى الى شيء من التحكم فى عرض القطن ، وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تضع حدا لهذا الارتفاع المستمر فى الأسعار فقررت شراء القطن بسعر محدد . وصدر بيان رسمى للحكومة جاء فيه : « ان الحكومة ما كانت توافق على حرمان الفلاح من الربح الناشئ عن احتمال ارتفاع الأسعار ، لولا وجود فوائد أخرى تعادل هذا الحرمان وهى الفوائد المترتبة على اتفاق البريطانيين » . والحقيقة أن هذه الحجج ضعيفة وغير مقنعة فان ارتفاع الاسعار فى هذا الوقت لم يكن مجرد احتمال ، بل حقيقة واقعة تدفع اليها الظروف التى كانت أكبر من بريطانيا فى ذلك الوقت . ولو كانت الرغبة فى ضمان تصريف الاقطان هى الدافع الحقيقى لهذا الاجراء لتقرر نظاما دائما ، ولكنه كان نظاما مؤقتا ، ارتبط بهذه الفترة الاستثنائية فكان بريطانيا تسمح بسرمان قوانين السوق حينما يكون ذلك فى صالحها ، أما حينما تتاح للمصريين الاستفادة من قوانين السوق ، ولو لفترة محدودة من الزمن ، هنا كانت بريطانيا تضرب عرض الحائط بكل هذه القوانين ، وبكل ما دأبت على التغنى به من مزايا الاقتصاد الحر ، والمنافسة الحرة . لذلك ليس عجيبا أن نرى أن هذا القرار

كان من أشد عوامل تشجيع السخط الشعبي ثم تفجيره في أثناء الثورة عقب الحرب العالمية الأولى .

تحديد الأسعار والتدخل الحكومي :

في أعقاب الحرب العالمية الأولى - وعقب فترة قصيرة جدا من الرواج - حلت بالفلاح المصرى سنوات طويلة مجذبة نتيجة استمرار تدهور الأسعار . وتكمن وراء انخفاض الأسعار عدة عوامل ساهمت في حالة البؤس التي عمت الريف المصرى ، فمن ناحية كان انخفاض الاسعار نتيجة طبيعية لعمليات التلاعب فى بورصة العقود ، كما يعود لأسباب سياسية تتعلق بالصراع الذى احتدم بين إنجلترا ومصر أثناء الثورة وفى أعقابها . كذلك يرجع الانخفاض فى الأثمان الى أزمة (١٩٢١ - ١٩٢٣) والتي كان سببها اضطراب الأسواق فى البلدان الرأسمالية نتيجة لقيام ثورات عديدة ، وفى جهات مختلفة من البلدان التابعة ، وقد أدت هذه الازمة الى انخفاض نصيب إنجلترا فى تجارة مصر الخارجية نتيجة اشتداد الازمة بها وانعكاسها فى صناعة الغزل والنسيج ، خصوصا بعد نمو صناعة الغزل والنسيج فى بلدان مختلفة . واعتبارا من سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ساهم انشاء خزان سنار ، وبروز الاتجاه لتحويل السودان الى منتج بديل للأقطان طويلة التيلة فى عملية الانخفاض المتوالى للأثمان ، كما ساهم فى ذلك الانخفاض رجوع بريطانيا فى صدد تحديد قيمة الجنيه الاسترلى الى قيمته فيما قبل الحرب العالمية الأولى . وما لبث أن نشبت الازمة العالمية الكبرى التى عصفت بالعالم الرأسمالى وتوابعه من البلدان المستعمرة .

وفى ظل هذه الظروف ، بدأت مساعى الاعيان والمزارعين لدى ولاية الأمور ، وتذكر جريدة الأهرام فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن وفدا مكونا من أكثر من ٢٠ ذاتا وعينا قد ذهبوا الى سراى عابدين وطلبوا

من عظمة السلطان أن تتدخل الحكومة بشراء مليون قنطار من القطن ، وإن تعمل على تحديد مساحة القطن . كما عقد الاقطاعيون « ذوات مصر وأعيانها » عدة مؤتمرات أكدوا فيها مطالبهم السابقة ، كما طلبوا بصفة خاصة (أن تلاحظ الحكومة ألا وجه مطلقا بتدخلها بين المؤجر والمستأجر ، لأن علاقتهما على أحسن ما يكون ، ولأن هذا التدخل يخلق في مصر بغير داع اشكالات اجتماعية ، مثل تلك الواقعة في جهات أخرى . أو التي وقعت من قبل ودونها التاريخ وسببت مالا يحصى من الأضرار .

وفي ظل هذه الظروف تدخلت الحكومة مشترية في موسم ١٩٢٢ - ١٩٢٣ والمواسم التالية وفي موسم ١٩٢٩ - ١٩٣٠ حددت الحكومة سعر القنطار السكلاريدس بمبلغ ٤٩٠ قرشا ، والقنطار الأشمونى بمبلغ ٣٨٠ قرشا ، واشترت ٣ ملايين قنطار ، وفي سنة ١٩٣٠ أصبح المخزون الحكومى حوالى ٣٠٥ مليون قنطار من القطن تكبدت الحكومة في تصريفها حوالى سبعة ملايين جنيه ، ويتضح من الصورة التي كان يتم بها التدخل الحكومى ، انه كان يهدف لصالح الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضى ، وأن عبء هذا التدخل كانت تتحمله جماهير الشعب الكادحة ، وليس من العجيب أن تقف هذه السياسات عاجزة عن وقف التدهور المستمر للأسعار ، في عصر أصبح فيه العالم سوقا واحدة ، تتمثل فيه الدول المنتجة الطرف الضعيف . ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسات اتسمت بالارتجال ، وعدم التقدير السليم لمختلف القوى الاقتصادية التي تؤثر في ظروف العرض والطلب ، الأمر الذى أدى الى انسحاب كثير من الغزالين من سوق القطن المصرية ، والذى كان يعنى المضاربة بالقوت اليومى للشعب . ولا أدل على ارتجال السياسات الحكومية من تدخل الحكومة مشترية في سوق القطن سنة ١٩٥١ مع أن الأسعار كانت قد بلغت عند تدخل الحكومة ١٧٧ ريبالا مع وجود ضريبة قدرها ٢٠ ريبالا لأن الحكومة

كما يبدو اعتقدت أن الأوضاع تبرر ارتفاعا أكبر في الأسعار . وقد أدت هذه السياسات الى تدهور أسعار القطن كما يتضح من الجدول الآتي :

أسعار القطن سنة ١٩٥١ بالريال

| الفترة | الاشموني | الكرنك |
|-------------|----------|--------|
| يناير ١٩٥١ | ٩٧ر٤٦ | ١٦٧ر٣٤ |
| ديسمبر ١٩٥١ | ٥٤ر٣٧ | ٩٧ر٧٦ |

كما أدت هذه السياسات الى انعدام الاستقرار واتساع نطاق تقلبات الأسعار ، وبلغت الفروق الواجب أداؤها على استحقاقى يوليو سنة ١٩٥٠ ويناير سنة ١٩٥٢ عدة ملايين من الجنيهات . وعندما تدخلت الحكومة مشترية في سوق القطن سنة ١٩٥١ تحملت الحكومة ٣٥٠ مليون جنيه في شراء مليون وربع مليون قنطار ، ثم اضطرت الى بيع مخزونها بخسارة قدرها ١٢ مليون جنيه ذهبت جميعها الى جيوب المضاربين، في الوقت الذي عانت فيه البلاد من موجات الغلاء الفاحش ونحن في هذه العجالة لا نتعرض لتفاصيل الاحداث التي سادت في أسواق القطن خلال السنين التي سبقت يوليو سنة ١٩٥٢ والتي يعتبرها الكثيرون من العوامل التي عجلت بقيام الثورة ، وانما نكتفى بالإشارة الى أننا كنا نسير في طريق يؤدي بنا الى الهاوية الى الدمار .

وسطاء القطن ومظاهر التبيد والضياع :

ويتضح من العرض السابق أن الغبن الواقع على الفلاح لم يكن مجرد خلل في الطريق التي تتحدد بها الأسعار ، وانما يتمثل أيضا

فى اقتطاع جزء من عائد الانتاج، يذهب به جهاز الوسطاء والسماسة الذين يسيطرون على تجارة الداخل ويمثلون الصلة ما بين المنتج والمستهلك .

وجهاز الوسطاء ظاهرة عادية فى ظل نظام السوق الحرة الرأسمالية ، وهو على الجملة جهاز طفيلى يستغل الاضطرابات غير الطبيعية وعدم الاستقرار الذى يتميز به السوق الرأسمالى ، لاجتناء أكبر قدر ممكن من الارباح ، اذ أن الخدمات التى يقدمها الوسطاء لا تتكافأ اطلاقاً مع أسعار هذه الخدمات ، كما أن فرص الربح غير المنظور التى تظهر نتيجة الاسعار تشكل مصدراً أساسياً من مصادر الدخل لهذه الطبقة .

ولقد بدأ ظهور هذه الطبقة مع بداية التحول فى السوق المصرية كسوق للأقطان . ولما كان هذا التحول قد تم نتيجة المخططات الاستعمارية فقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأوضاع السوق فى ظل الحماية الاستعمارية ، ومن ناحية أخرى ارتبطت بالأجهزة المصرفية الاجنبية ، بل ان غالبية هؤلاء الوسطاء والعاملين فى مجال الخدمات التجارية للقطن ظلوا لفترة طويلة من الأجانب .

وتبدو المنافسة فى سوق القطن بالداخل بصورة لا تختلف عما نجده فى أسواق السلع الرأسمالية عموماً ، فهناك عدد كبير من التجار ، تعمل كلها دون الكفاية ، وحجم مبيعاتها يقل من الحجم الأمثل . وترجع هذه الظاهرة الى أن كثيراً ممن يمتلكون مدخرات قليلة وتنقصهم المعرفة ، يدخلون ميدان تجارة القطن تحذوهم الرغبة فى المقامرة وتحقيق أرباح عاجلة ، والملاحظ أن كثيراً من هؤلاء الوسطاء يسقطون فى أول الطريق ، غير أنه يوجد باستمرار من هم على استعداد للقيام بدورهم .

وثمة ظاهرة أخرى فى السوق الرأس مالية ألا وهى ضراوة المنافسة الامر الذى يدفع بعض فئات الوسطاء الى محاولة القضاء على الفئات الاخرى ، أو القيام بعملها • فنحن نجد ان المصدر يلجأ الى انشاء مكاتب بالارياف ، وفى نفس الوقت نجد أن السمسار يصبو الى أن يكون زهارا أو تاجرا للشعر • وعلى الجانب الآخر قد يحاول بعض الوسطاء تدعيم نفوذه فى جزء من السوق عن طريق توثيق صلة بالمنتجين أو المستهلكين وتوفير ما يحتاجونه من خدمات، وسواء فى ذلك التاجر المصدر الذى يعد الانماط الخاصة ويعتبرها سرا من الاسرار أو تاجر القرية الذى يستأثر بمحصولها حتى ولو عرض منافسوه أفضل الأسعار •

ويحق لنا ان نتساءل عما تودى اليه هذه المنافسة من كفاية فى أداء الوظائف التسويقية المختلفة ، وعن دورها فى تخفيض تكاليف التسويق ؟

ان جهاز الوسطاء الذى كان يعمل بمعاونة البنوك الاجنبية والبنوك المصرية الخاضعة للمصالح الاجنبية كان محتما أن يحقق وظيفيا دورا مساعدا لتلك المصالح • فقد كانت هذه البنوك تشجع التجار على التوسع فى عملياتهم عن طريق منحهم القروض بفائدة مبالغ فيها قد تصل فى بعض الاحيان الى ١٥٪ من أصل القرض ، فيحاول التجار جهم التوسع فى عملياتهم ، حتى ولو أدى ذلك الى الإضرار بأسعار لا تسمح بالتغطية فى نفس اليوم ، مستهدفين تحقيق أرباح تغطى نفقاتهم وقوائد القروض من عمليات المضاربة ، ثم ان البنوك كانت تقوم ببيع أقطانهم جبريا عند عجزهم عن تكملة المارج - احتياطي هبوط الاسعار، فيكون ذلك عاملا من عوامل تدهور الاسعار ومن الطبيعى أن يتحمل المنتج الصغير كل هذه الاعباء •

كما أن تعدد درجات الوسطاء وقيام كثير منهم بالعمل دون مستوى الكفاية أدى الى تضخم تكاليف التسويق ، ويدفعنا هذا الى التفكير فى سبب عدم سيادة الوحدات الاقتصادية ذات الحجم الامثل . وفى الواقع فان وجود المتاجر الصغيرة يعتبر ضرورة حتمية على الأقل من وجهة نظر كبار المتنافسين فى السوق - فان هذه الفئة تحمل عبء جزء من تكاليف التسويق ، وان انتهى بها الأمر الى الدمار والبوار . ومن ناحية أخرى يؤدى الاحتكار المحلى ، أو الانفراد بجزء من السوق العالمية ، الى ارتفاع ائمان الخدمات التى يقدمها الوسطاء ، وبالتالي يؤدى الى كبر المعدل الاقتصادى فى هذا النوع من الخدمات .

تدل الشواهد على أن كثيرا من الوسطاء تجرفهم دوامة المضاربة وقبلما يغطى تاجر الداخل مشترياته ، وعلى نحو ما كان يفعل التاجر المصدر الذى كان يشتري دون ان يتلقى طلبا حقيقيا ، ومن الطبيعى أن يلقى كل هؤلاء عبء خسارتهم على المنتج .

أما عن دور وسطاء القطن فى رفع مستوى الانتاج ، فنحن نجد أنه من الطبيعى أن تؤدى هذه الفوضى التى كانت ضاربة فى سوق القطن الى تدهور الانتاج ، ذلك أن التقلبات المستمرة فى الأسعار ، نتيجة التلاعبات المحلية أو العالمية ، تجعل ارتباط السعر بالقيمة ارتباطا غير منتظم . ان هذه التلاعبات أدت فى بعض الاحيان - الى تقرير أسعار أعلى للأصناف الاقل جودة أو الرتبة الأقل مرتبة . ومن هنا كان الفلاح يهمل فى رعاية محصوله . ومن هنا تركزت محاولات الوسطاء فى خلق الرتب الصناعية ، وفى خلط الاصناف المتقاربة ، وان أدى هذا الى عدم تجانس الرتبة والتيلة ، وآلى تدهور اصناف ممتازة من القطن المصرى .

الوسطاء وتجارة القطن بالدخل :

من الطبيعي أن تتجسم كافة مظاهر التبيد والضياع التي تشمل السوق الرأسالي في النهاية لكي يتحملها الفلاح المكافح البشس وفي الواقع لا يمكن القول بأنه كن هنالك تقييم علمي موضوعي وانما كانت هناك عمليات نصب وأحتيال وانتهاز حاجة الفلاح الملحة .

فالانتاج لغرض السوق وبخاصة في سلعة مثل القطن تمكث في الأرض فترة طويلة أظهر حاجة الفلاح الماسة لتوفير احتياجات الزراعة ، ومقابلة احتياجاته الجارية ، لذلك ارتبط التوسع في زراعة القطن من هجرة رءوس الاموال الأجنبية وانشاء المحاكم المختلطة وأجاز القانون الفائدة على رءوس الاموال ، كما أجاز عمليات الرهن .

غير أن البنوك التجارية في مصر امتنعت منذ نشأتها عن اقراض صغار المنتجين بضمان أقطانهم أو برهن عقاراتهم ، ويرجع ذلك الى تخصص هذه البنوك في تمويل التجارة ، والى عجز صغار المزارعين عن تقديم الضمان الكافي ، بجانب ما يحيط بعمليات الاقراض الزراعي من مخاطر كثيرة ، مثل تعرض الانتاج الزراعي للتقلبات الكبيرة في الانتاج والأسعار وطول الدورة الانتاجية .

ولهذا كان صغار المزارعين يلجئون الى تجار القطن والى المرابين لتوفير حاجتهم الماسة للقروض ، وقد استغل المقرضون حاجة الفلاح وجهله بصورة أدت الى تجريد كثير من المزارعين من ملكياتهم ، ويلاحظ أن أغلب الملكيات الكبيرة للأجانب انما جاءت من هذا الطريق .

ويلاحظ أن استمرار هذه الأوضاع كان من شأنه أن يقضى على الملكيات الصغيرة قضاء مبرما ، مما اضطر الحكومة الى تخصيص مبلغ لاقرض صغار الزراع ، ثم عهدت الى البنك الأهلى للقيام بهذا الدور . ولما كان هذا يتعارض مع وظيفة البنك الاهلى .- البنك المركزى

للدولة - فقد استدعى الامر انشاء البنك الزراعى ، ليقوم باقراض
الزراع . غير أن أعمال هذا البنك قد تعطلت بسبب عدم جواز الحجز
على الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة .

ولما زادت وطأة الكساد فى الريف المصرى سنة ١٩٣١ ، اتجهت
الحكومة الى انشاء بنك التسليف الزراعى ، وبالرغم من أن الهدف
الأساسى من انشائه كان معاونة صغار الزراع ، الا أن تمسكه بضمان
الأرض حال بينهم وبينه ، لتعقد اجراءات الضمان ، ولأن كثيرا من
الفلاحين لا يهتمون بتسجيل ملكياتهم .

ويمكن القول : ان حاجة الفلاح الى المرابى ، وإلى تاجر القطن ،
ظلت قائمة باستمرار ، وقد قسمت هذه الفئات الريف المصرى الى
مناطق نفوذ ، ولم يكن الفلاح يستطيع أن يتعامل مع غير تاجر
القرية ، لارتباطه به فى علاقات متداخلة ومتشابكة . كان التاجر
يحدد السعر كيفما تراهى له ، ويغالط فى حساب فوائد القرض ،
ويبخس رتبة القطن ، ويطلب سماحا فى الميزان ، ثم يقسم بالغلط
الايمان بأنه مغبون فى الصفقة ، وأن خسارته لا حد لها .

وبالإضافة الى بيع القطن بضاعة حاضرة ، وجدت طريقة البيع
بتعاقدات صيفية أو البيع تحت التحديد ، وهى الطريقة التى كان
يتبعها كثير من أصحاب الملكيات المتوسطة . وكان تاجر القطن يقرى
المزارعين على الارتباط بتوريد كمية من الاقطان بعد الجنى ، وفى مقابل
التعهد بتوريد الاقطان كان المنتج يحصل على جزء من الثمن مقدما
(أثناء فترة الزراعة) ، أما باقى الثمن فكان يتحدد حسب أسعار
السوق فى يوم يختاره المنتج خلال فترة تتحدد فى العقد . وكان
لهذه الطريقة كثير من المساوىء مما دفع الى المطالبة بالحد من اتباعها
وأبرز هذه العيوب :

١ - كان الزراع يتورطون فى الارتباط بتوريد كميات لا يمكنهم توريدها ، فيلتزمون بدفع غرامات كبيرة أو استكمال تعهداتهم بالشراء من السوق الحاضر بأسعار تزيد عن الأسعار التى يبيعون بها محصولهم .

٢ - كان التجار يستغلون ظروف المزارعين والتزامهم بتوريد المحصول فى فرض شروط تعسفية ، وفى التلاعب فى تقرير رتبة القطن الزهر ، بحيث يقل ثمن المحصول كثيرا عما لو بيع بضاعة حاضرة .

٣ - احجام المزارعين عن تحديد الاسعار الا فى نهاية المدة المحددة أملا فى ارتفاع الاسعار ، مما يؤدى الى تراكم أوامر القطن وهبوط الاسعار فى الوقت الذى كان تشتد فيه حاجة السوق الى العناصر الصعوبة .

وفى الاستعراض السابق لتاريخ القطن فى مصر فى ظل الحكم البريطانى وسيطرة الامبريالية ، نجد أنه كان نموذجا لهذا الارتباط المشثوم بين اقتصاد تام متطور ، اقتصاد امبريالى ، وبين اقتصاد ناشئ متخلف تخضع فيه مصر خضوعا كاملا لمقدرات السياسة والاقتصاد البريطانيين . وخلال الفترة الاولى من هذا التاريخ كان حاكم مصر الأعلى والمطلق هو المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وصحيح أن كفاح مصر الوطنى طوال هذه المرحلة سياسيا واقتصاديا لم يتوقف ، الا أنه لم يؤت ثمراته المرجوة حقا الا فى المرحلة الثانية ، التى بدأت عقب الحرب العالمية الاولى ، والتى افتتحت بالثورة المصرية المشهورة والتى دخل فيها كفاح مصر دورا جديدا .

فى هذه المرحلة انطلقت قوى الشعب الوطنية ، وأخذت مراكز الاستعمار تتزعزع ، وأخذ الكيان الاقتصادى لمصر يتبلور ، وتمكنت

مصر من انشاء صناعة جديدة وبنك وطنى جديد ، وفرض بعض نظم الحماية الجمركية . الا أنه نظرا لظروف كثيرة ولضيق أفق القيادات الوطنية . فى ذلك الوقت وانتهازية بعضها ، كان هذا التخلص من السيطرة الاستعمارية محصورا فى حدود ضيقة للغاية ومصحوبا بكثير من التخبط والقلق وفقدان الهدف والثقة ، وكانت نشأة الصناعة المصرية والرأسمالية الجديدة فى أحضان العلاقات مع حكم الاقطاع والاستعمار فى تحالف معهما .

وأصبح الثالث الذى يحكم مصر، هو ذلك التحالف غيرالمقدس الذى يضم الاستعمار والاقطاع والرأسمالية . وقد أدى هذا الى نتائج اقتصادية وخيمة وأوضاع اجتماعية سيئة وظلت مصر دولة زراعية فقط - فى أساسها وانعكس هذا فى الصورة الاجتماعية ، فأصبحت الطبقات الأساسية فى مصر هى تلك المرتبطة بالزراعة والتى انقسمت الى اقطاعيين وكبار ملاك الارض ، يستعبدون ويستغلون الطبقات الدنيا من فلاحين صفار ومستأجرين وأجراء .

وهكذا نجد أن الكفاح الوطنى تحت ظل هذه التيارات القديمة فقد هدفه ومضمونه وانتهى الى طريق مسدود مظلم ، وكان من المحتم أن تتغير هذه الاوضاع وان يحدث الانفجار وتقوم الثورة التى تضع الكفاح المصرى على الطريق الصحيح ليمضى نحو أهدافه متخلصا من كل العوائق والأغلال .

السياسة القطنية في ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سنة

بدأت مصر كلها عهداً جديداً بقيام الثورة في يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان من الطبيعي أن تمتد الثورة لتشمل كل المجالات ، بما فيها الأوضاع الاقتصادية المتخلفة التي كانت البلاد تتخبط فيها . وقد وجهت الثورة اهتمامها في السنوات الأولى الى هدم عمد النظام القديم وانقاضه ، وطرد جيش الاحتلال القائم على أرض الوطن ولكنها ما كادت تنهى هذه المهمة حتى اتجهت بكل قوتها الى وضع أساس جديد لبناء البلاد اجتماعياً واقتصادياً . ولا نغالي اذا قلنا : ان الثورة بما تمثل من وعى مصر الجديد ، قد انتقلت بالموقف في جملة الى مستوى جديد تماماً ، فمن ظل أوضاع كانت ظلال بريطانيا تسيطر فيه على وجه الحياة المصرية ، أصبحت مصر حرة مستقلة في وسط هذا العالم المليء بالمشاكل والنزاعات واللوان الصراع المختلفة ، تعتمد على شعبها وقوتها الذاتية ، ولا تستمد قوتها من أى سند خارجي ، مواجهة مشكلات العصر وقضاياها ، مطالبة بحلول جديدة ، حلول ثورية ، تنهض على أساس من الاعتماد على النفس ، بعد دراسة لكل جوانب الواقع الدولي المعاصر ، وحساب علمي دقيق لكل عناصره وتفاعلاته .

ومن هنا نجد أنفسنا في حاجة الى القاء نظرة أعم وأشمل
نحيط رقيها بالظروف الجديدة للتجارة الدولية التي تقتضيها
مصر لأول مرة ، حرة مستقلة ، ومدى تأثير هذه الظروف على
محصولها الأساسي .

الظروف الراهنة لتجارة القطن الدولية

أولا : أهمية صادرات الخامات للبلد النامية :

تعتمد كثير من البلاد النامية - الى حد كبير - على تصدير محصول أو محصولين من الحاصلات الزراعية أو الاستخراجية . وقد لاحظت خبراء الأمم المتحدة أن أسعار هذه المحصولات قد انخفضت بنسبة الثلث بالقياس لثمان المنتجات الصناعية خلال الفترة من ١٨٧١ - ١٩٣٨ . وبالنسبة للقطن فقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه في ٢٤/١١/٦٦ « أن أسعاره قد هبطت بالقصد المقصود خلال السنوات الخمس عشرة الماضية الى النصف تقريبا ، على حين أن السلع المستوردة التي تصدرها لنا الدول المتقدمة زادت أسعارها الى النصف تقريبا خلال هذه المدة » .

وعموما تبدو هذه الظاهرة غير منطقية ، ولا تتماشى مع مبدأ طبيعي في نظرية الاقتصاد وهو مبدأ الندرة . فما المعروف أن التوسع الزراعي - بحكم ظروف الزراعة نفسها - أبداً كثيراً من النمو الصناعي ، مما يدمو الى التفوق السعري للحاصلات الزراعية على منتجات الصناعة لكن هذه القوانين الطبيعية للسوق تتوقف عن العمل عندما تتدخل في السوق أطراف متقدمة اقتصاديا ، ولها أوضاعها الاحتكارية البارزة ، ففي تلك الظروف تعمل الاحتكارات على استغلال مركزها الممتاز في فرض نوع من

علاقات التبادل غير المتكافئة . وذلك هو ما أشار اليه الرئيس جمال عبد الناصر حين تحدث عن القصد المقصود في هذه العلاقات الظالمة .

وبالإضافة الى ذلك تعاني البلدان النامية من زيادة المدى الذى تتقلب فيه أسعار المواد الأولية ومن تعرضها لتقلبات عنيفة ومفاجئة تكون شديدة الوطأة على اقتصادياتها .

وتحاول البلدان النامية تطوير اقتصادياتها كى تتمكن من تحطيم هذه العلاقات الجائرة ويتطلب هذا التطوير انفاقا موجهيا ولأمداد طويلة دون أن يتحقق من وراء ذلك عائد ملحوظ فى المدى القصير . وعلى سبيل المثال يستدعى الأمر إقامة السدود ، واستصلاح المناطق الجديدة ، واكتشاف الثروات المعدنية ، وإقامة وتطوير الصناعة الثقيلة . وبريطانيا نفسها وهى أول دولة قامت فيها الثورة الصناعية لم تصل الى مرحلة الانطلاق الا بعد أن استنزفت دماء المستعمرات ، وحققت أرباحا هائلة من تجارتها الخارجية . وكما قال الميثاق : « إذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة الغزل والنسيج بلاكشمير فإن تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى » .

وتدرك الشعوب النامية بعد تخلصها من الاستعمار ضخامة التحديات التى تواجهها ، خصوصا أنها بجانب حاجتها الى الكثير من المال للاستثمار - تعاني من كثير من مظاهر التبديد والضياع التى تراكت عبر قرون طويلة من الاستعمار ، سواء كانت هذه المظاهر فى صورة وسطاء أو متعطلين أو اسراف فى الاستهلاك ، أو انصراف عن استثمار كثير من الموارد المتاحة ، أو نقص غير عادى فى الخبرة والتكنولوجيا ، وفى اعداد الخبراء والفنيين والعمال المهرة .

ومما يريد تعقيد الأمر أن تخفيض الاستهلاك لزيادة الاستثمار يصبح أمرا غير مرغوب فيه ، مادامت الغالبية العظمى من أبناء الشعب من ذوى الدخول المحدودة ، الذين ظالت عليهم فترة الحرمان . بل على النقيض من ذلك نجد أن الدولة تعتمد الى التوسع فى الخدمات ، وإلى القضاء على التوزيع المنحرف للدخول ، وإلى رفع مستوى المعيشة المنخفض .

هل تقنع الدولة - اذن بمستوى منخفض من الاستثمار ؟ ان ذلك أمر مرفوض فى كل سياسة صحيحة ، لأنه يؤدي الى زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والنامية ، وإلى زيادة الفقر ، والانخفاض فى مستوى المعيشة . ولا بد اذن على الدول النامية التى تريد أن تجنب نفسها هذه الأوضاع المتخلفة أن تبحث عن سبل لزيادة استثماراتها .

وفى مقدمة هذه السبل أن تعمل على زيادة صادراتها من حاصلات التصدير الزراعية والاستخراجية ، خصوصا وأن تخصصها لفترة طويلة فى إنتاج هذه المحاصلات يقلل الى حد كبير من الجهود التى ينبغى بذلها فى هذا الميدان ، ومن هنا تبدو الأهمية الخاصة للقطن المصرى فى تمويل خطة التنمية .

ومحصول القطن يتمتع بمركز الصدارة بين حاصلات التصدير ، ولا يعود هذا الى مجرد الاستمرار التاريخى فجسب ، بل للميزات التجارية للقطن فى الأسواق الدولية . وتعتبر مصر من أولى الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة بالذات . وقد بذلت جهود دائبة للارتفاع بمستوى الأقطان المصرية وللوفاء باحتياجات مصانع الغزل سواء من ناحية الأصناف أو الرتب .

وليس أدل على ما تتمتع به الأقطان المصرية من سمعة طيبة فى أسواق الغزل الخارجية من اعتماد بعض المصانع على القطن

المصرى اعتمادا يكاد كليا ، الأمر الذى هدداه بالتوقف عندما توقفت التجارة الخارجية أثناء العدوان الثلاثى على مصر . أن القطن المصرى يتمتع بمزايا عديدة والخواص التكنولوجية لتيلته تجعل معظم المستهلكين يفضلونه في كسائهم . وتحتاج صناعة الملابس غير القابلة للتكرمش ، والمقاومة للتمزق والبلى الى القطن الأطوال تيلة ، لما يتميز به من طول التيلة ومتانتها ، كما تحتاج اليه صناعة الخلائط حتى يقلل من عيوب الألياف الصناعية مثل ضعف متانتها خاصة وأن خواص القطن تساعد على خلط ومزج هذه الألياف .

ويبدو من هذا أن دور القطن ليس مجرد حجم الفائض الاقتصادى زيادة كبيرة ، بل ان له أهميته البالغة ، باعتباره المصدر الأول لتوفير العملات الأجنبية التى يلزم توفيرها لاستيراد ما تحتاجه لخطة التنمية من الخارج . وللقطن تفوق ملحوظ على سائر محاصيلنا فى هذه الناحية اذ توضح الدراسة الاقتصادية أنه فيما عدا محاصيل الفاكهة والخضر - يعد القطن من أكثر الزروع ربحا ، والتحول عنه يعنى هبوط مستوى القيمة الانتاجية لانتاج الفدان .

أشار كثير من الاقتصاديين أنه من الأرباح لمصر أن تنتج قطنا تبادله بالقمح على أن يزرع القمح محل القطن فقد حصلت وتحصل مصر على انتاج فدانين من القمح بزراعة فدان من القطن . ويوضح الجدول الآتى صافى دخل زراعة الفدان من بعض المحصولات المختلفة :

صافي دخل الفدان بالجنيه سنة ١٩٥٧

| حاصلات شتوية | | حاصلات صيفية | | حاصلات قلية | | فاكهة وخضر | |
|--------------|---------------|--------------|---------------|-------------|---------------|------------|---------------|
| المحصول | الدخل بالجنيه | المحصول | الدخل بالجنيه | المحصول | الدخل بالجنيه | المحصول | الدخل بالجنيه |
| برسيم | ٣٢٢ | قطن | ٤٩٠٥ | ذرة نيل | ١١٠٤ | فاكهة | ١٠٧ |
| عدس | ٢٨٣ | قصب | ٤٦٩ | | | خضر شتوية | ٤٠٥ |
| بصل | ٢٢٥ | قمح | ٣٥١ | | | خضر صيفية | ٢٩ |
| | | | ١٦٢ | | | | |

ولا تقتصر مزايا القطن على افضليته بالنسبة للتصدير ، بل ان له دوره أيضاً في الانعاش الاقتصادي في الداخل ، اذ يسهم في تخفيف البطالة المقنعة في الريف فالقطن من اكثر المحصولات استفلالا لوفرة العمل في القطاع الزراعي فبينما يحتاج فدان القمح الى ٢٨ يوما من ايام العمل ، وفدان الفول السوداني الى ٥٢ يوما ، يحتاج فدان القطن ٨٣ يوما . ومن ناحية أخرى ما ان تنتهى عمليات الجنى في الحقول حتى تظهر مجالات جديدة للعمل في الصناعة التجهيزية للقطن من حليج وكبس ، كما أن تصنيع جزء متزايد من المحصول يفتح مجالات جديدة للعمل .

أما بالنسبة للحاصلات التي تتفوق على القطن في الربح مثل الخضر والفاكهة فان امكانيات التوسع في انتاجها محدودة ، ولا سيما في الظروف الحالية ، فمن ناحية هناك صعوبة ملموسة في توفير رأس المال اللازم لبدء الانتاج ، ومن ناحية أخرى تقل هذه الحاصلات عن القطن في المزايا التصديرية .

وعلى سبيل المثال تحتاج زراعة الفاكهة الى رأسمالى كبير فى الوقت الذى لا تؤتى فيه ثمارها الا بعد فترة طويلة لا تقل عن أربع سنوات ، كما تحتاج الى ترتيبات خاصة فى توفير مياه الري . ويعوق زراعة الفاكهة والخضر عموما عدم توافر الأصناف الممتازة ، واحتياج زراعتها الى نوع خاص من الخبرة والمهارة ، كما أن عمليات الجمع والفرز التدريجى تحتاج الى خبرة وترتيبات فنية ، وبجانب ذلك هناك ضرورة قيام صناعات التعبئة والحفظ، لصعوبة التصرف فى المنتج مباشرة ، وأخيرا يحتاج الأمر لدراسة الأسواق الأجنبية وتوفير احتياجاتها وتعريف المستهلكين بها . ولا ريب أن زراعة الفاكهة والخضر تعتبر سياسة ناجحة ولكن ذلك يمكن أن يتم فى المدى الطويل . وقد بدئ فغلا فى احلال زراعتها محل القطن فى المحافظات القريبة من القاهرة .

ويعترض البعض على زيادة انتاجنا من القطن بدعوى أن القطن المصرى يتمتع بمراكز احتكارى ، وانه فى ظل الاحتكار لا جدوى من زيادة الانتاج ، . . لان المحاصيل الكبيرة تخفض ثمن القطنار والمحاصيل الصغيرة ترفعه . وفى الحقيقة فان درجة الاحتكار تتناقص على مر الزمن ، لقد مكنت التطورات الحديثة فى الصناعة ، من احلال الاقطان الأقل طولا محل الاقطان طويلة التيلة ، وفى نفس الوقت دخلت بلاد كثيرة ميدان انتاج الاقطان طويلة التيلة ، وتوسعت بلدان أخرى فى انتاجها ، وأصبح القطن يعانى من منافسة الالياف الأخرى ، كما أخذت عقبات أخرى تهض فى طريق تجارة القطن الدوائية ، ولكل هذا يقال : ان القطن المصرى يحظى بتفضيل الغزاليين ، ولكن هذا التفضيل لا يرقى الى مرتبة الاحتكار .

وعلى ذلك فان زيادة انتاجنا من القطن تؤدي بالضرورة الى زيادة فى دخلنا القومى ، وفى حصيلتنا من العملة الصعبة . غير

إن هذا لا يعنى التوسع الأفقى فى زراعة القطن ، بأن يزور مثلا فى الأراضى الجديدة التى يجرى استصلاحها ، فالقطن محصول مجهد ، لا يلائم هذا النوع من الأراضى حديثة الخصوبة . وأوفق المحاصيل لتربة هذه الأراضى محاصيل الخضر والفاكهة ، ومحاصيل الزيت والعلف الأخضر ، وهذه المحاصيل تسد ناحية من نواحي العجز فى الاستهلاك المحلى وتحقق التوسع التدريجى فى تصنيع القطاع الزراعى ، وتبعد عنا الضغوط الاستعمارية التى تنتهز حاجة الشعب لرفع مستوى معيشته فى فرض سيطرتها وشروطها التصفية .

لذلك تهدف خطط التنمية الاقتصادية الى استقرار الرقعة المزروعة قطناً على ما هى عليه ، مع زيادة انتاجية القدان بتحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج سواء كانت أرضاً أو قوى عاملة أو سلماً ، رأسمالية أو تنظيمياً وإدارة مزرعية .

ومن الجدير بالذكر أنه فى السنوات الأخيرة تمكنت بلدان كثيرة من تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج ، ومن أبرز الأمثلة الاتحاد السوفييتى الذى ينتج قطنه فى منطقة تعلق معظم مناطق الانتاج القطنى شمالاً وتنخفض فيها درجة الحرارة الى ١٠° مئوية تحت الصفر . والجدل الآتى يوضح التغير فى انتاجية القطن فى عدد من البلاد .

متوسط انتاجية القطن بالقنطار

| بيان | متوسط السنوات ٢٤ - ٢٨ | متوسط السنوات ٥٣ - ٥٧ |
|------------------|--------------------------|--------------------------|
| روسيا | ٢٩٢ | ٦٤٤ |
| مصر | ٤٧٨ | ٤٧٠ |
| المكسيك | ٢١٦ | ٤١١ |
| الولايات المتحدة | ٢١٢ | ٣٩٢ |

ومن الطبيعي بالنسبة لسلمة عالمية مثل القطن ، تنتج في عدد من البلدان ، وتصنع في عدد آخر من البلدان ، ويستهلكها معظم سكان العالم ، أن نجد مجموعة هائلة من القوى التي تؤثر في سوق القطن . فقد تأثر سوق القطن بالسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة ، زاء مساندة الأسعار وبيع أقطانها للأسواق الخارجية بأسعار تقل عن أسعار البيع الداخلية . كذلك لجأت الولايات المتحدة الى تقديم معونات مختلفة لتمويل صادراتها لبلداد المختلفة . والى بيع محصول القطن بالعملة المحلية للبلاد المستوردة وتخصيص حصيلة هذا البيع لأغراض الأمن المتبادل بين هذه الدول أو لأغراض أخرى يتفق عليها ، كما يقدم بنك الاستيراد والتصدير السلفيات لتمويل مبيعات أمريكا القطنية الى النمسا واليابان . ويتأثر سوق القطن بخطة السنوات الخمس التي تنفذها حكومة الصين الشعبية والتي يراعى فيها مستويات استهلاك وتصدير المنسوجات القطنية . ومن العوامل التي أثرت في سوق القطن ، دخول بلدان كثيرة ميدان انتاج الأقطان طويلة التيلة ، وتفضيل كثير من الزراع في أمريكا اللاتينية لزراعة القطن عن القمح . وهناك أيضا تطور الأبحاث والدراسات التي تجرى حول الألياف الطبيعية والصناعية ، ومحاولة إيجاد حاصلات جديدة تحل محل القطن ، بل اننا نلمس تغيرات الأذواق ، واختلافات خطوط المودة من عام لآخر . ان هذه المشكلات ليست الا انعكاسا للمشكلات العامة لتصدير المواد الخام والتي سنلقى عليها الأضواء فيما يلي :

ثانيا : مشكلات تصدير المواد الخام في الدول النامية :

(١) مشكلة التبادل غير المتكافئ مع الدول المتقدمة

ان هذه المجموعة الهائلة من القوى والمؤثرات - والتي أشرنا الى بعض منها - والتي تؤثر في سوق القطن الدولية ، يجب ألا تبعد

انظرونا عن الأسباب والمشاكل الأساسية التى نعانى منها كدولة منتجة ومصدرة للقطن ، والتى تعانى منها الدول النامية عموما ، وكما قال السيد الرئيس : « اننا نواجه مع غيرنا من الدول المنتجة للمواد الخام والمصدرة لها ضغوط الدول الصناعية المتقدمة تسعى الى هدف مزدوج تحتفظ فيه بمستويات المعيشة العالية لشعوبها .. هذا الهدف المزدوج هو تخفيض سعر المواد الخام ، وفى نفس الوقت رفع سعر السلعة المصنوعة » .

ان الاستعماريين قد فرضوا منذ أمد بعيد نظاما لتقسيم العمل الدولى بين البلدان المنتجة للخامات الأولية والبلدان الصناعية . ويسبب سيطرة الدول المتقدمة ، وعدم مرونة هيكل الانتاج فى البلدان المنتجة للخامات الأولية ، فانها لا تستطيع الافادة من مزايا تخصصها ، أما من يفيد أولا وأخيرا فهو الاقتصاد المتقدم المسيطر الذى يملك ناصية الأسعار .

وقد أوضحت الدراسة التاريخية كيف تخصصت مصر فى إنتاج محصول القطن ، وكيف أصبح قطاع التصدير من أكثر قطاعات الاقتصاد تنظيما ليفذى الصناعة القطنية بلانكشير ، التى كانت تستهلك نصف محصول القطن المصرى . ولكن الاحتكارات الضخمة قابضة على التجارة عن طريق أصحاب البنك البريطانيين ، كانت انجلترا تفرض علينا أسعارا زهيدة مقابل محصولنا الرئيسى .

وبين حين وآخر ينبغى علينا البعض اعتمادنا على القطن قائلين : انه قد استقطب حياتنا ، أن نداء قويا ينبعث فى جميع الدول النامية بالتحول عن الزراعة أو الصناعة الاستخراجية . غير أن هذا ليس مطلباً يسيراً على أى حال . وتجد عوامل الانتاج المشتغلة فى هذه القطاعات صعبة غير محدودة تعوق دون تحولها الى الصناعة بسهولة

أن المحالج الضخمة لا يمكن تحويلها الى مصانع الجارات على سبيل المثال والعمال الريفيون لا يمكنهم اكتساب المهارة العالية المطلوبة للصناعة بيساطة بل يمكن القول : « ان الموارد المادية والقوى البشرية المستثمرة في هذه القطاعات قد استغرقت ، وأنه لا مناص من استمرار استخدامها في الزراعة أو الصناعة الاستخراجية - والى أمد طويل - مهما يكن المدى الذي تصل اليه الأسعار في تدهورها .

ومع ذلك فان الظروف الاقتصادية قد تخدم البعث الاقتصادي للدول النامية بواردها الطبيعية الكبيرة وبتعداد سكانها الكبير ، وأجور عمالها المنخفضة ، وبالثروات الاجتماعية الناهضة في ربوعها . ومن الواضح أن هذه البلدان لها مستقبل عظيم في الناحية الاقتصادية ، اذا استطاعت أن تختار طريقها الخاص في التنمية الاقتصادية بحيث يحقق لها التحرر الاقتصادي ووضع حد للسيطرة الاستعمارية .

(ب) مشكلة عدم استقرار أسعار صادرات المواد الخام

ولا يمكننا عند الحديث عن صادرات المواد الخام أن نفغل الاشارة الى زيادة المدى تقلب فيه الأسعار . ان تقلبات الأسعار اذا لم يكن لها ما يبررها تضر بالمنتج كما تضر بالمستهلك ، فالصناعة الحديثة تقوم على حساب دقيق للتكاليف ، واحتمالات الربح والخسارة ، وبالنسبة للمنتج فان عدم استقرار الأسعار يضع دخله في يد القدر ويخلق عنده شعرا بعدم أهمية العمل ، وتدفعه الى التراخي في العناية بمحصوله . ولا شك أن الدول النامية أخرج ما تكون الى استقرار الأسعار ، فصادرات المواد الخام هي مصدر دخلها الرئيسي ، وبالإضافة الى ذلك فان استقرار الأسعار

يجعل حساب المستقبل ممكنا وسهلا ، ويساعد في رسم وتنفيذ خطط التنمية .

وتتقلب أسعار الخامات الأولية بدرجات كبيرة ، وربما كانت تقلبات الأسعار شديدة الوطأة بالنسبة للخامات الزراعية . ويرجع هذا الى أن الزراعة بطبيعتها عملية بيولوجية .

ومن نافلة القول أن نذكر أن الجزء الأكبر من تقلبات الأسعار يمكن ارجاعه الى ظروف الأسواق العالمية والمحلية ، ويتضح هذا من دراسة تقلبات الأسعار بالنسبة لسلعة عالمية مثل القطن . ولهذا نجد أسعار القطن شديدة الحساسية وسريعة التقلب مع كل تغير في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كذلك نجد أن أسواق القطن التقليدية توجد في البلاد الرأسمالية ، ومن لطبيعي أن تتأثر أسعار القطن بأحوال الأزمة والرخاء التي تتناوب هذه البلدان . بل يمكن القول بأن البلدان المنتجة للقطن والخامات الأخرى كانت تستورد الأزمات كما تستورد الرخاء ، ولا سيما في حالة اعتمادها على محصول واحد وسوق واحدة .

كما تتقلب الأسعار بسبب عدم تعادل العرض والطلب في الزمن القصير ، والمعتاد أن تقلبات الأسعار والربحية لهذا السبب تكون شديدة الوطأة . فمن ناحية نلاحظ صعوبة تنظيم العرض ، ومن ناحية أخرى نلاحظ عدم انتظام الطلب على القطن ، فالفازل الأجنبية تتطلب كميات ضخمة في أوائل سنوات عملها المالية وهي بعد لا تجزى طلباتها على دفعات منتظمة ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة معدلات اختلاف الأسعار .

وبالرغم من أن دور المضاربة يأتى عند عدم توازن العرض والطلب عن طريق خلق عرض اضافى عندما يزداد الطلب ، أو عن طريق خلق طلب اضافى عندما يزداد العرض ، بقصد زيادة استقرار الأسعار ، إلا أن مجريات الأمور أوضحت نقيض لك . إن المكاسب الطائلة التى يحققها تكتل المضاربين ، إنما تكون على حساب زيادة موجات الهبوط والارتفاع . كما أن زيادة أرباح المضاربين تؤثر بصفة خاصة على دخل المنتجين الزراعيين نظرا لسيطرة الغزائمين الاجانب .

ما هو دور القطن الناعية ؟

وخلال الفترة الأخيرة زادت جدة المنافسة في مواجهة القطن المصرى ، ولا سيما القطن الطويل التيلة وذلك نتيجة عدة اعتبارات :

١ - توسع البلدان المنتجة للأقطان طويلة التيلة ، ودخول بلدان جديدة فى هذا الميدان ، فى الوقت الذى تتبع فيه سياسة تحديد الانتاج .

٢ - ان لتطورات التكنولوجيا الهائلة فى صناعة القطن قد جعلت في الامكان الحصول على نمر عالية من الفزل من الاقطان الأقل طولاً . وبهذا أصبحت المنافسة تواجه القطن المصرى من هذه الاقطان .

٣ - منافسة الألياف الصناعية الأخرى .

وبالرغم من أن مصر تنتج أكثر من ٥٠٪ من الانتاج العالمى للأقطان الأطول تيلة ، إلا أن سياسة أمريكا القطنية - بصفتها أكبر منتج للأقطان فى العالم - تؤثر فينا الى مدى بعيد ، ويبدو تأثير الولايات المتحدة فى اتباع سياسات لا قبل لنا بمجاراتها ومنها :

- ١ - البيع بأسعار دون الأسعار العالمية .
- ٢ - البيع بأجل طويلة جدا وبسعر فائدة منخفض .
- ٣ - البيع بعملات البلاد المشترية .
- ٤ - تخصيص حصيلة البيع لأغراض معينة مثل برنامج الأمن المتبادل .
- ٥ - منح إعانات عينية للتصدير .

ويعتبر السودان المنافس الأول لمصر في إنتاج الأقطان الطويلة التيلة ، واعتباراً من سنة ١٩٥١ أخذت السياسة البريطانية في تزكية حدة المنافسة ، وعملت باستمراراً على تشجيع استيراد الأقطان الأفريقية غير المصرية ، وقد سار السودان في هذه السياسة بقدوم ثابتة ، ووجه اهتمامه الى زيادة كمية الانتاج أكثر من اهتمامه بالأسعار ، ووقف ضد كل اقتراح دولي لتحديد كمية الانتاج ، الذي زاد عن امكانيات الاستهلاك . كما دأب على طرح محصوله في مختلف الأسواق بأسعار منافسة . ولا شك في أن لهذا الموقف الانعزالي نتائج الضارة . لأن استمرار تدهور الأسعار لا يخدم الا الاستعمار ، ويضيف في نفس الوقت كثيراً من الاعباء على الدول النامية .

وتمثل الاتحادات الاقتصادية مع البلدان الاستعمارية شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد . لقد أدرك الاستعمار أن في مكانه توسيع سوق منتجاته الصناعية ، وتشجيع التخصص الدولي ، مادامت الدول النامية في حاجة الى رأس المال والبضائع والخدمات ويبحث الاستعمار عن زعماء الدول النامية الذين تجلبهم الاشتراكية الحديثة وخصوصاً تلك التي تهدف الى زيادة الانتاج الزراعي والى زيادة الخدمات الاستخراجية . ويؤكد الاستعمار أهمية النظرة

البعيدة الى تنمية صادرات الخامات ، لا من أجل تصنيع البلاد النامية ، ولكن من أجل تغطية فوائد القروض ومقابلة الزيادة في واردات السلع الاستهلاكية .

وفي الفترة الراهنة نجد أن بعض الدول الصناعية قد نجحت في التكتل وفي نفس الوقت ضمت اليها المستعمرات ومناطق النفوذ ، وبالرغم من المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الدول المنتجة للخامات الأولية ، فإن هذا الأسلوب في التنمية يجعلها تدور في فلك الاقتصادية النامية ، كما يؤدي الى مزيد من التدهور في أسعار الخامات الأولية .

ومن الجدير بالذكر أن تجارة القطن المصري مع دول غرب أوروبا قد تأثرت ، بانشاء السوق الأوروبية المشتركة ، كما أثارت هذه السوق في نفس الوقت مزيدا من السيطرة على أسعار الخامات ، الأمر الذي دعا الدول المجتمعة في المؤتمر الاقتصادي الآسيوي الافريقي الى تبنى قيام اتحاد منتجي الخامات الأولية ولا سيما القطن والشاي والمطاط .

ومن خلال السنوات التي أعقبت مؤتمر باندونج برزت فكرة تضامن الدول المنتجة للخامات الأولية ، للعمل على اقرار سياسة موحدة للأسعار . وعقدت مؤتمرات متعددة ، منها مؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي ، ومؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر دول عدم الانحياز ، ومؤتمر القمة الافريقي ، ومؤتمر القمة للدول النامية والمؤتمر الدولي للتجارة والتنمية . كما برزت للوجود أفكار متعددة للحد من سيطرة الدول الصناعية على الأسعار ، فالمؤتمر الاقتصادي الافريقي الآسيوي عنى بالنص على انشاء اتحادات منتجي المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة كذلك نص المؤتمر الدولي للتجارة

والتنمية على تثبيت أسعار المواد الأولية وزيادة حصيلة صادرات
البلاد النامية من المواد الخام .

وبالرغم من المزايا الواضحة التي يحققها اتحاد منتجي المواد
الأولية ، تتور كثير من الاعتراضات على محاولة التحكم في الانتاج
او تنظيم العرض ، ويذهب البعض الى أن المنافسة الحقيقية تأتي
نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة أو تعديلها ، فإن ارتفاع
الأسعار قد يكون له تأثير واضح في المدى القريب ، إلا أن من شأنه
أن يؤدي بالمشتري الى اختيار رتب أدنى من نفس الصنف ، أو من
صنف مقابله ، أو الى أحلال الألياف الصناعية محل الياف القطن .
ومن ناحية أخرى فإن الدول النامية يمكن أن تزيد من حصيلة
صادراتها عن طريق خفض تكاليف الانتاج والتسويق . كذلك فإن
محاولة التركيز على سعر القطن تنبئ عن فهم خاطئ لحقيقة
الموضوع ، فليس المهم سعر القطن ، بل الأهم هو صافي الربح
الذي يعود على الدولة أو على المنتج من انتاج القطن . وكلما كان من
الممكن زيادة انتاجية الفدان ، وخفض تكاليف الانتاج والتسويق ،
كان ذلك أجدي وأبعد أثراً . ومما يؤيد ما ذهب اليه هذا الفريق
ما جاء في تقرير منظمة الأغذية عن عامي ٥٩ ، ١٩٦٠ من زيادة
استهلاك القطن في دول السوق الأوروبية زيادة كبيرة نتيجة ازالة
الحواجز الجمركية وهبوط الأسعار هبوطاً ملحوظاً .

ونحن لا ننكر أهمية زيادة انتاجية الفدان ، وتخفيض تكاليف
التسويق ، وازالة الحواجز الجمركية ، ومجابهة منافسة الألياف
الصناعية ، ولكننا نذهب الى أبعد من ذلك ، أن اتحادات منتجي
المواد الأولية بجانب ما تؤدي اليه من أبعاد اثر سيطرة البلدان
الصناعية ، يمكن أن تستهدف تحقق هذه الأغراض جميعها . عن
طريق الدراسة الدائمة وتبادل الخبرات ، والعمل المنظم .

ويذهب فريق آخر الى القول بأن القطن سلعة دولية تنتج في عدد كبير من البلدان ، ومن الصعب عقد اتفاقات بينها ، خاصة ون اختلاف الأصناف المنزرعة ، واتساع نطاق زراعة القطن داخل عدد كبير من درجات العرض ، يؤدي الى تباين الانتاج بدرجة كبيرة ، والى صعوبة ايجاد معايير دقيقة يتم بمقتضاها تصنيف نماذج رتب القطن في الدول المنتجة في نموذج عالمي واحد .

ويمكن القول بأن العقبات الفنية من الممكن تذليلها ، فأسس الفرز والتصنيف في القطن واحدة - وإن اختلفت مسمياتها - ما دنا نتبع طريقا عمليا صحيحا . وتوحيد نماذج رتب القطن في الدول المنتجة في نموذج عالمي - بجانب أهميته في اتباع سياسة سعرية موحدة في الدول المنتجة - يؤدي الى الاهتمام بالعمليات الانتاجية وبالصناعة التجهيزية ، كما يؤدي الى تنظيم الأسس التي يتم عليها التعامل في تجارة القطن وتبسيطها ، والى تبسيط المقارنات الاحصائية والدراسات القطنية .

لقد آن الأوان للبحث في جدوى الاعتماد على النماذج الخاصة بالمصدرين ، وفي احلال نماذج الرتب والتيلة الرسمية محلها . وفي الواقع فان الابقاء على النماذج الخاصة بالمصدرين كان ضرورة حتمية تملئها ضراوة المنافسة بين المصدرين في السوق الرأسمالية ، ومحاولة كل منهم الانفراد بسوقه الخاص وعمالته المحددين . كما أن هذه النماذج كانت انعكاسا لقوضى نظام التسويق في الداخل وعدم الاستقرار لمواصفات الانتاج والسماح بخطط التيلة - أما في الوقت الحاضر وبعد أن تم تشكيل القطاع العام ، وتم تعميم نظام التسويق التعاوني ، وتحددت ملامحه ، فإن من الطبيعي أن نبحث في احلال المصلحة العامة بدلا من المصالح الفردية . انه لا بقاء على النماذج الخاصة التي تقف عقبة في سبيل الاتفاق بين الدول المنتجة للقطن واحلال المنافسة السليمة بدلا من الاحتكارات ، كما يؤدي

الى سوء مظهر القطن وانعدام التجانس التام بين تيلته والى زيادة نسبة العادم فى الصناعة . ولا ريب أن السبب فى هذا ما يلجأ المصدرون اليه من خلط رتب مختلفة من الأقطان الشعر مع ضعف خاصة تشابك شعيرات القطن المحلوج .

ان الدول النامية تجد نفسها فى مفترق الطرق ، وبمقدار وعيها وفهمها لطبيعة المرحلة التى تمر بها فانها سوف تصل الى الحلول الاقتصادية السليمة ، وعندما تفكر اندول النامية فى حلول لمشاكلها دون أن تفكر فى مشاكل الآخرين فانها تقع فى خطأ كبير ، انها قد تعمل على زيادة صادراتها من المواد الخام دون أن تعير مستويات الأسعار أى اهتمام ، ويؤدى هذا الى ازدياد المنافسة بينهما ويؤكد سيطرة الدول المتقدمة على الأسعار .

ولعله من المجدى أن نبدأ بتنسيق سياستنا السعرية مع السودان وسائر الدول العربية ، لأن نجاح السياسة الموحدة مع الدول العربية يمكن أن يؤدى الى توسيع نطاق لاتفاقيات بين الدول المنتجة ، وتنظيم التعاون الدولى مع الدول النامية . ونحن نجد أن البلدان العربية ما زالت تثبوا مركزا هاما فى تجارة القطن الدولية ، ولا سيما فى تجارة الأقطان الطويلة الممتازة . فالجمهورية العربية المتحدة تنتج حاليا حوالى ٦٠٪ من هذه الأقطان ، تتلوها السودان وتنتج حوالى ٢٩٪ منها . ثم تاتى بقية البلدان المنتجة للأقطان التيلة الممتازة .

تصنيع القطن المصري

أسلفنا الإشارة إلى التطور الهائل في صناعة الآلات في دول أوروبا الغربية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكانت صناعة القطن من أول الصناعات التي استخدمت فيها المخترعات الحديثة . وفي بداية هذه المرحلة في تاريخ القطن كانت مراكز الصناعة في أوروبا الغربية ، وأصبح معظمه يصدر خاما من البلدان التي تقوم بزراعته .

وكانت إنجلترا في مطلع القرن الماضي تصنع ٧٥ ٪ من الانتاج العالمي للقطن . ومع تطور الرأسمالية إلى مرحلة الامبريالية ، انتهى الأمر إلى فرض سياسة التخصص الاقتصادي بالقوة ؛ وفي مصر تعرضت صناعة القطن بصفة خاصة إلى ضربات قاسية ، وبالرغم من ذلك فإن صناعة الغزل والنسيج ظلت مزدهرة في كثير من المدن والقرى مثل كوم النور وإخميم وقلبيوب ، فقد أستطاعت أن تشبع احتياجات معينة وأن ترضى أذواقا خاصة .

ومن دراسة تطور صناعة الغزل والنسيج في مصر قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، يبدو لنا أن نمو الابتكارات العالمية لم يدع للصناعة الوطنية قدرة على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالمية التي يتحمل عبؤها الجناهير . ومن ناحية أخرى

تعرضت هذه الصناعة الى كثير من الأزمات ، مما أوضح طبيعة الأسلوب الرأسمالى الذى يعتمد على الحركة التلقائية ، باعتبارها دافع النمو الأساسى فى الاقتصاد الرأسمالى ، وما يجره هذا الأسلوب من مشاكل على الاقتصاديات النامية والمتقدمة على السواء .

وكان من أثر الأزمات التى تعرضت لها صناعة القطن فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أن اتجهت الدولة الى تدعيم الصناعة بمنحها إعانات تشجع الصادرات واكتساب أسواق جديدة ، وبلغت الإعانات التى قدمتها الحكومة حتى سنة ١٩٥٠ حوالى نصف مليون جنيه . غير أن هذا الحل لم يكن سوى مسكن وقى لم ينفذ الى طبيعة المشكلة ، وما أن جاءت سنة ١٩٥٢ حتى تراكم المخزون من فائض الانتاج الذى لم يجد له سبيلا الى الأسواق المحلية أو الاسواق الخارجية . ومع تزايد المخزون تفاقمت أزمة الصناعة ، فقد أصبح عليها أن تتحمل فائدة القروض الملزمة لتمويل المخزون غير العادى بالإضافة الى المصاريف الفعلية والإضافية لهذا المخزون ، فى الوقت الذى ظلت تكاليف الانتاج على ما هى عليه .

صناعة القطن ومشكلات التنمية الاقتصادية :

كان على ثورة ٢٣ يوليو أن تواجه مشكلات الصناعة القطنية ضمن ميراث ثقل من الأعباء والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولعل من أبرز الاعتبارات التى دعت الى تدعيم صناعة القطن وتصنيع الجزء الأكبر من المحصول القطنى ، محاولة التقليل من أثر سيطرة الغزاليين على أسواق الدول المنتجة للقطن . وبالرغم من الظروف التى أشرنا اليها ، والتى تحدد من فعالية تحديد حجم المعروض من القطن المصرى ، فإن هذه السياسة تودى الى تخفيف أثر سيطرة الاقتصاديات المتقدمة .

كما أننا بإقامة صناعة وطنية قوية نكون قد كسرنا آخر قيد يربطنا الى الفقر ، وقد أوضح الميثاق : « ان الصناعة الوطنية هي الدعامة القوية للكيان الوطنى ، وهي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال . والصناعة هي الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجارب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق منظورة يصعب السيطرة عليها ومن ثم فهي القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا وحاسما » .

والصناعة الاستهلاكية هي الأساس الذى قام عليه صرح الصناعة الثقيلة . ويمكن القول أن الاتجاه الطبيعى فى البلاد النامية ، انما يكون بالاستفادة من مزايا تخصصها ، وأعني بذلك أن من الطبيعى فى البلاد التى تخصصت فى انتاج القطن أن يكون أول ما تتجه اليه هو اقامة وتدعيم الصناعة القطنية . ولا يغرب عن بالنا ما يحققه تصنيع النسيج الأوفر من محصولنا من زيادة فى الدخل القومى مع ما أشرنا اليه من ارتفاع أثمان المنتجات المصنوعة بالقياس لأثمان الخامات .

من الطبيعى اذن أن يكون تخطيط الاستثمارات الجديدة والبدء فى النهضة الصناعية فى حدود الموارد الطبيعية المتاحة ، وفي صناعة القطن بالذات نجد أن المواد الخام جزء من الاستثمارات ، لا يقل أهمية عن رأس المال الثابت . بل يمكن القول أن مشكلة الحصول على المواد الخام المناسبة ، وضمان استقرار أسعار المواد الخام ، تعتبر أهم مشكلة تواجه الصناعة القطنية فى العالم . وتحمل تكلفة لمادة الخام المركز الأول بين مفردات التكاليف فى مصانع الغزل والنسيج . وفى مصر تقدر نسبتها بحوالى ٦٠ ٪ - ٧٥ ٪ من اجمالى التكاليف .

ولا تتعرض صناعة القطن فى مصر لمشكلة نقص المخزون ، أو زيادة نفقة الحصول عليها ، أو عدم استقرار الأسعار . فعلى العكس

من ذلك نجد أن كثيرا من الظروف المؤدية الى نهضتها وتقدمها . فمن ناحية يتوفر لهذه الصناعة ما تنفقه الصناعة العالمية فى مقابل عمليات الوساطة والنقل والتأمين ، ولا تعاني من وجود ضريبة تصدير على المواد الخام . ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بدراسة المركز الإحصائى للقطن ودراسة مستويات الرتب بقصد توفير احتياجات الصناعة من مختلف الأصناف والرتب . كما عملت الدولة على استقرار القطن المصرى على أساس دراسة العرض والطلب العالمى وهذا الاستقرار قد جنب الصناعة المصرية كثيرا من المشاكل التى تعاني منها الدول الصناعية المتقدمة .

ونحن نجد أن صناعة القطن ، وهى صناعة استهلاكية تقدم حلا جزئيا للمعادلة الصعبة ، أعنى استمرار الزيادة فى المدخرات مع زيادة الاستهلاك . ولا شك أن إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس العدل ، أعنى فى صالح الطبقات ذات الدخل المحدودة والمتوسطة سوف يفتح أمام صناعة القطن المصرية سقوا رائجة وسوف يؤدى الى زيادة الانتاج وتوسيع قاعدة العمالة .

والجدير بالذكر أن الدول النامية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تجتاز مراحل متقاربة من مراحل النمو الاقتصادى . وهى فى سعيها الى التحرر والتقدم الاقتصادى قد أحست بضرورة الاستعمار والرأسمالية ، وبأهمية التضامن بينها وتحقيق صور التكامل الاقتصادى الممكنة ، الأمر الذى يتيح فرصا معقولة لقيام الانتاج الكبير فى الصناعة القطنية ، نتيجة توافر الأسواق الواسعة التى يزداد فيها الطلب على المنسوجات بصفة مستمرة .

تطور تنظيم صناعة الغزل والنسيج :

وفى ٢١ مارس سنة ١٩٥٣ أنشئ صندوق دعم الغزل ، ويتضح من دراسة الظروف والملايسات التى صاحبت التفكير فى انشاء هذا

الصندوق انه جاء كمحاولة لتنظيم الرأسمالية الوطنية ، وتغطية الثغرات التي تصاحب أسلوب النمو الرأسمالى .

وقد بذل الصندوق جهودا موفقة لتطوير الصناعة منها المساعدة فى انشاء قسم هندسة الغزل بجامعة الاسكندرية ، وانشاء مراكز تدريب فنية ، بالاشتراك مع مصلحة الكفاية الانتاجية ، ودراسة احوال صناعة القطن فى مصر بمعرفة الخبراء الأجانب فى مؤسسة جرتزى ، فى محاولة لاكتشاف مواطن الضعف فيها ، واقتراح الحلول الملأمة . ومن ناحية أخرى قام الصندوق بتوجيه المصانع نحو انتاج الغزل المتوسط والرفيع ، الأمر الذى يتفق مع الاستخدامات السليمة للقطن المصرى .

أما بالنسبة لتنشيط الصادرات والبحث عن الأسواق فقد عمل الصندوق على الدعاية للانتاج المصرى ، ذلك بالاشتراك فى المعارض الدولية ، كما أوفد بعثات فنية لدراسة أسواق الشرق الأوسط والشرق الأقصى والسودان ، كما قام بانشاء مكاتب لبيع الغزل فى أسواق غرب أوروبا ، وعمل على فرض رقابة فنية على الغزل والنسيج المصدر ، وضمان مطابقتها للمواصفات ، وذلك بانشاء معمل للفحص واختبار المواد بالاسكندرية ، وزود هذا المصنع بكافة الأجهزة والمعدات الضرورية وقد روعى عند وضع مواصفات الغزل المصرى المعد للتصدير أن يكون هذا الغزل فى مستوى يفوق مستوى انتاج المصانع الاجنبية .

ويقدم الصندوق الى مصانع الغزل والنسيج معونات مالية فى صور مختلفة أهمها :

١ - فرق الأسعار بين ثمن القنطار من القطن المصرى و ثمن القنطار من القطن الاجنبى الذى يستخدم فى نفس الأغراض ، وذلك

لاضطرار المصانع المصرية لاستعمال القطن المصرى المرتفع القيمة
والثمن .

٢ - الفرق بين قيمة التكاليف الصناعية فى مصر والخارج .

٣ - ما يقابل اعانة الصادر التى تمنحها بعض الدول الأجنبية
لمصانع الغزل والنسيج .

ولقد كان القصد من انشاء صندوق الدعم فى ظل مبدأ الحرية
الاقتصادية ، وفى اطار النمو الرأسمالى هو محاولة تجنب الأزمات
الخائقة التى كادت تودى بصناعة الغزل والنسيج . ويمكن القول ان
معاونة الصندوق قد ساعدت على تخفيف أثر الاحتكارات الرأسمالية
الضخمة . غير أن جزءا من أزمة الصناعة يرجع الى طبيعة أسلوب
النمو الرأسمالى فى الصناعة ، وقد عجز هذا الأسلوب عن تقديم أكبر
انتاج بأرخص الأسعار ، ففى ظل فوضى الرأسمالية يضيع ما يوفره
الانتاج الضخم وتظل الجماهير الشعبية مطالبة بدفع ثمن هذه الفوضى
تحت ستار الحافز الفردى .

ان سيطرة الشعب على الصناعة بأسرها هى السبيل الوحيد
لحسن استغلال الثروات الموجودة والمحتملة . وهذا يعنى استبدال
سلطة خاضعة لرغبات المنتج بسلطة تهتم بأمور الصناعة كلها وتهدف
الى تحقيق الوفرة فى الوقت ذاته . ويجب أن نذهب الى أبعد من ذلك
فالتخطيط لا يمكن أن يتم داخل صناعة واحدة أو داخل كل صناعة
على حدة ، فهناك ملايين من الخيوط المتشابكة التى تربط قطاعات
الاقتصاد المختلفة ، ويصبح من الضرورى وضع كل أدوات الانتاج
فى خدمة الاقتصاد القومى ، وتحت سيطرة قوى الشعب المنتجة .
وقد أنشئت وزارة للصناعة لمواجهة هذه الامتبارات فى يوليو
سنة ١٩٥٢ .

وفي سنة ١٩٥٨ صدرت قوانين تنظيم الصناعة ، وتضمنت هذه القوانين أحكاما خاصة بالترخيص والقيود ، وأخرى تشترط موافقة وزارة الصناعة في أحوال زيادة الانتاج أو وقفه أو تقليده ، كما تضمن القانون اجراءات خاصة بتشجيع الصناعة ونص على انشاء مجالس اقليمية للصناعة تضم المنشآت الصناعية بالاقليم ، وتختص هذه المجالس بتقديم المقترحات التي تعين وزير الصناعة في رسم خطط التنمية الصناعية ، بالإضافة الى دورها في العمل على تحسين الصناعة ورعاية المصالح المشتركة لها ، وكذلك العمل على توفير الخدمات العامة الضرورية للصناعة .

هذه التنظيمات يمكن اعتبارها الأساس العريض لخطة منظمة ، بيد أن جميع التجارب قد أكدت أن الاشراف العام وفرض سياسة من الخارج لن تؤدي الى الابتعاد عن المصالح الخاصة والتجاوب مع أهداف الدولة . كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطني على أساس من العدل ، لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت . وبهذا فإن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي . وقد تبعت الشركات المؤسسة المؤسسات التي كانت قائمة وقتئذ وهي المؤسسة الاقتصادية ، ومؤسسة مصر ، مؤسسة نصر . ثم رأى بعد ذلك العمل بنظام المؤسسات النوعية ايماننا بجدوى التخصص وصدر القرار الجمهوري بانشاء المؤسسة العامة للغزل والنسيج لتتولى الاشراف على شركات القطاع العام ، وتوجيهها بما يتفق مع أهداف الخطة القومية في مجموعه .
بعض مشكلات الغزل والنسيج في مصر :

أولا - مشكلة الخامات :

تعتمد صناعة غزل القطن الخام كمادة أولية ، ويوضح الجدول التالي ما تستهلكه صناعة غزل القطن والقطن الطيب من خام القطن .

المستهلك من القطن في صناعة غزل القطن والقطن الطبي

| السنة | الكمية الفقنطار | القيمة الفجنيه | المستهلك | ٪ التغير عن سنة ٥٦ |
|-------|--------------------|-------------------|----------|--------------------|
| ١٩٥٦ | ١٩٩١ | ٢٥٣٠٠ | — | — |
| ١٩٥٨ | ٢٤١٨ | ٣٢٠٤١ | ٢١٤٤ | ٢٦٠٦٤ |
| ١٩٦٠ | ٢٧٥٧ | ٣٦٩٠٢ | ٣٨٤٦ | ٤٥٠٨٦ |
| ٦٥/٦٤ | ٣١٥٠ | ٥١٥١٥ | ٥٨١٥ | ٣٠٣٦٢ |

ويقسم غزل القطن بحسب نمرة الغزل الى اقسام رئيسية هي :

(ا) غزل سميك - ونمرته أقل من ٢٤ وأغلب انتاج المصانع المصرية من هذه النمر ، حيث تقدر نسبته بحوالى ٧٠ - ٨٠ ٪ من مجموع الانتاج المحلى .

(ب) غزل متوسط - ونمرته تصل الى ٦٠ ، وتبلغ نسبته حوالى ٢٠ ٪ × ٣٠٥ من الانتاج المحلى .

(ج) غزل رفيع - ونمرته تزيد عن ٦٠ ، ونسبته ضئيلة وتصل الى ٢ ٪ من الانتاج المحلى .

(د) غزل عوادم - وهو ينتج اثناء صناعة غزل القطن ، وتبلغ نسبته حوالى ٢٢ ٪ من وزن الخامات المستخدمة فى صناعة الغزل وهى نسبة مرتفعة اذا قورنت بنسبة العادم فى الصناعة البريطانية حيث تبلغ هذه النسبة حوالى ٥ ٪ فقط .

ولا تتعرض صناعة القطن فى مصر لمشكلة نقص المخزون من المواد الخام ، او زيادة نفقة المحصول عليها ، او عدم استقرار اسعارها وعلى العكس من ذلك يتوفر لهذه الصناعة كثير من

الظروف المؤدية الى نهضتها وتقدمها على أن هذا القول لا يمكن الأخذ به على علته ، وقد يكون صحيحا بالنسبة لصناعة الغزل الرفيع ، أما بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج المتوسط ، فإن لها مشكلة ذات طابع خاص ، ونعني بذلك مشكلة الاستخدام غير الاقتصادي للقطن المصرى ، فالمصانع المصرية تستخدم القطن الأسمونى وجيزة ٦٦ وجيزة ٤٧ (لوتس) وجيزة ٣١ (دندرة) فى انتاج غزل سميك ومتوسط ، فى حين أن هذه الأصناف ذاتها تستخدم فى الخارج فى انتاج غزل رفيع تريد نمزجه على ٦٠ ، ويؤدى هذا الوضع الى زيادة نفقة المادة الخام ، والى استمرار الحاجة الى تقديم معونة للصادرات تبلغ نحو ثلاثة ملايين جنيه سنويا .

وفى سبيل البحث عن حلول لمشكلة الاستخدام غير الاقتصادى للقطن المصرى أثبتت عدة اقتراحات نذكر منها :

(أ) زراعة أقطان قصيرة أو متوسطة التيلة تلائم الاحتياجات المحلية .

(ب) استيراد أقطان أجنبية قصيرة أو متوسطة التيلة تلائم الاحتياجات المحلية .

(ج) استيراد غزل ومنسوجات تلائم احتياجات السوق المحلية وتصدير محصولنا الى الأسواق الخارجية .

ويبدو - للوهلة الأولى - أن الزاى الأخير لا يمكن أن يلحق رواجاً فهو أولاً - يعنى القضاء على صناعة نامية أصبحنا نتمتع عليها فى تطوير اقتصادنا الوطنى ، وهو فى الدرجة الثانية - يعنى عودة الاقتصاديات الرأسمالية الى مباشرة تأثيرها فى اقتصادنا انسمى . على أننا نجد أنه بالنظر الى زيادة صادرات غزل القطن المصرى ، فقد أصبح المتاح للتشغيل من هذا الغزل أقل مما يكفى لصناعة المنسوجات

بمصر ، مما أدى الى عقد اتفاقية مع الهند لاستيراد غزل القطن اللازم لصناعة الاقمشة الشعبية .

ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن الاقتراحات الخاصة باعتماد صناعة الغزل والنسيج المتوسط على الأقطان القصيرة والمتوسطة هي اقتراحات معقولة ، فهي تقضى على مظهر من مظاهر التبديد والضياع . على أنه لا مناص من إيراد بعض تحفظات فيما يختص بزراعة هذه الأقطان في مصر :

أولاً - زراعة هذه الأقطان تعنى التحول عن محصول ثبتت أرباحيته ، واكتسب أسواقه الخاصة في جميع الدول المتقدمة .

ثانياً - احتمال حدوث تهجينات بين الأصناف المختلفة ، الأمر الذى يؤدي الى الأضرار بالصفات الاقتصادية للأصناف الحالية .

ثالثاً - صعوبة أقلية الأصناف الجديدة واحتمال تدهورها كما حدث بالنسبة لقطن جزيرة البحر الذى كان منزرعا بمصر في أواخر القرن الماضى .

تبقى مسألة استيراد أصناف أجنبية وتصنيعها محليا ، ويشور ضد هذا الاتجاه بعض الاعتراضات نجملها فيما يلي :

أولاً - احتمال انتقال بعض الأمراض والآفات مع الأقطان المستوردة ، كما حدث بالنسبة لديدان اللوز القرنفلية التى قدمت الى مصر مع قطن محلولج حليجا غير جيد .

ثانياً - ما يؤدي اليه التحول من تصنيع جزء كبير من محصولنا من :

(أ) ضعف المركز التنافسى للقطن المصرى .

(ب) صعوبة تصريف الرتب الواطية من محصولنا .

ثالثا - الحاجة الى احداث تغييرات في الآلات بحيث تلائم
الأقطان المستوردة .

ويبدو أنه من السهل التغلب على كثير من العقبات ، فيمكن
مثلا تدعيم أجهزة الحجر الزراعى أو تصنيع الأقطان المستوردة في
منطقة جمركية حرة بعيدة عن المناطق المزروعة قطناً ، حتى نتفادى
انتشار الأمراض والآفات ، كما أن احداث تغييرات في الآلات ليس
من الصعوبة بمكان ، بل ان غالبية المغازل المحلية معدة أصلاً للفلز
السميك والمتوسط . وفى نفس الوقت يجب أن نضع في اعتبارنا ،
عند تحديد أسواق الاستيراد ، امكانية تدعيم المركز التنافسى
للقطن المصرى ، فقد ذهب البعض الى القول باستيراد أقطان
أمريكية من الولايات المتحدة بسبب انخفاض أسعار أقطانها في
السوق العالمية ، ولقد أشرنا الى ما تسببه مثل هذه السياسات
من ضرر باقتصاديات الدول النامية . أن هدفنا يجب أن يكون
تحرير اقتصادنا لا تبعيته للاقتصاديات الاستعمارية ، ويجب علينا
أن نعمل على تحقيق قدر كبير من التكامل والتعاون بين الدول
الاشتراكية والدول النامية . وإن خير ما تفعله الدول المتحررة هو
محاولة الاستفادة من وضعها الراهن بأقصى درجة .

يمكن في هذا الصدد استيراد أقطان من الهند ، كما يمكن
استيراد الأقطان الأمريكية المنزرعة في السودان ، واقامة منطقة
جمركية حرة في منطقة السد العالى لتصنيع هذه الأقطان ، مما
يلاحظ في هذا الصدد :

أولاً - أهمية اتباع سياسة قطنية موحدة مع السودان الذى
يعتبر المنافس الأول لمصر فى انتاج القطن الأطول تيلة .

ثانياً - أن السودان يعتبر المستورد الأول للمنتجات القطنية
المضرية ، والاتفاق مع السودان يساعد على اكتساب هذا السوق ،

حيث قد بدأت منتجاتنا بالسودان تعاني من وطأة المنافسة الأجنبية .

ثالثاً - عدم زيادة نفقة النقل زيادة لا مبرر لها ، حيث أن جزءاً كبيراً من هذه الأقطان يزرع في المناطق المتاخمة لحدود الجمهورية العربية المتحدة في كردفان والمنطقة الشمالية .

رابعاً - أن منطقة السد العالي يمكن أن تصبح منطقة صناعية ، تتركز فيها صناعة الغزل والنسيج لتوفر الكهرباء والإمكانات الفنية .

خامساً - هذه المنطقة تقع جنوب أقصى زراعات القطن في مصر الأمر الذي يقلل من احتمالات انتشار الأمراض والآفات .

ومن ناحية أخرى تزداد تكاليف إنتاج الغزل الرفيع نتيجة ارتفاع نسبة العادم في الصناعة المصرية وتبلغ هذه النسبة في مصر حوالي ١٢٪ بينما لا تتجاوز في بريطانيا ٥٪ .

ويستخدم عادم الصناعة المصرية في صناعة القطن الطبي والأربطة الطبية ، بالرغم من أن نسبة كبيرة من هذا العادم تضارع قيمتها أنواع القطن الهندي والأمريكي ، مما يدفع كثير من أصحاب مصانع الغزل والنسيج البريطانيين إلى إحلاله محل جزء من هذه الأقطان وخلق العادم بها .

وفي الواقع فإن مشكلة ارتفاع نسبة العادم وعدم استغلاله استغلالاً اقتصادياً سليماً ليست مشكلة الصناعة القطنية فحسب ، بل هي مشكلة الصناعة المصرية عموماً ، ومنها تكن الأسباب التي تغزى إليها فإن زيادة هذه النسبة مظهر من مظاهر التبدد في المادة الخام يجب دراسته ومحاولة تلافيه ومحاسبة مديري المصانع عنه .

ثانيا - المشتغلون :

قدر عدد المشتغلين في صناعة الخزل والنسيج القطنى فى عام ١٩٥٦ بحوالى ٦٦.٠٠٠ مشتغل ، وتزايد هذا العدد الى حوالى ٧٥.٠٠٠ مشتغل عام ١٩٥٨ . والى حوالى ١١٥.٠٠٠ مشتغل عام ١٩٦٦/٦٥ ويمكن تقسيم هؤلاء المشتغلين الى فئتين :-

(أ) فئة المشتغلين بالوظائف الادارية : وتشمل المديرين ورؤساء العمل الفنى ، والموظفين الكتابيين ورؤساء العمال .

(ب) فئة المشتغلين بالوظائف التنفيذية : وتشمل عمال الانتاج المباشر ، وعمال الخدمات الفنية ، وعمال الخدمات العامة .

ويقدر عدد العاملين فى النوع الاول من الوظائف بحوالى ٧.٢٢ مشتغلا فى عام ١٩٥٦ ، وحوالى ٨٢٦١ مشتغلا فى عام ١٩٥٨ ، وحوالى ١٣٦٤٧ مشتغلا فى عام ١٩٦٦/٦٥ ، اى بنسبة ١٠.٨ ٪ ، و ١١.٤ ٪ ، ٨.٤ ٪ عدد العاملين فى السنوات المذكورة ، فى حين تبلغ هذه النسبة فى بريطانيا ٦.٣ ٪ .

وبدلنا البيان السابق على التضخم فى الوظيفة الادارية . ولكنه لا يقيس لنا تكلفة الادارة كنسبة من نفقة العمل . على أنه بمقارنة المايات المدفوعة لوظائف الفئة الاولى - ومع استثناء وظائف رؤساء العمال - نجد انها قد بلغت ٢٩٨٦.٠٠٠ جنيه من ١٩٠٠ الى ٢١١٥.٠٠٠ جنيه دفعت للمشتغلين فى عام ١٩٥٨ ، وذلك بنسبة ٢٤.٧ ٪ وهى نسبة عالية تدلنا على زيادة تكلفة الادارة .

ومن ناحية اخرى يلاحظ انخفاض مستوى الوظيفة الادارية، فمثلا فى صناعة نسيج القطن كان عدد المديرين ورؤساء الادارات الذين لا يحملون شهادة على الاطلاق ١٩ مديرا ورئيسا ادارة من عدد المديرين ورؤساء الادارات البالغ عددهم ٦٥ مديرا فى سنة ١٩٥٦ ، وقد تزايد عدد المديرين غير المؤهلين فى هذه الصناعة

الى ١٤٦ مديرا من عدد المديرين البالغ ٢٤٤ مديرا في سنة ١٩٥٨ ،
والى ١٦٦ مديرا من عدد المديرين البالغ ٥٨٧ سنة ١٩٦٦/٦٥ ،
ولا ينصرف الأمر على فئة المديرين فحسب ، بل يشمل جميع
المشتغلين في الوظيفة الادارية فقد بلغت نسبة عدد الموظفين غير
المهملين على الاطلاق من مديرين ورؤساء ادارات وفنيين وكتابيين
حوالى ٢٣٪ من مجموع الموظفين المشتغلين في صناعة نسيج
القطن سنة ١٩٥٦ . وبلغت هذه النسبة حوالى ٤٣٪ في
سنة ١٩٥٨ ، وحوالى ٣٩٪ في سنة ١٩٦٦/١٩٦٥ .

أما بالنسبة للعمل الفنى ، فقد أثرت باستمرار مسألة
انخفاض انتاجية العامل المصرى ، ولا شك أن هذا الأمر لا يتعلق
بطبيعة أو مقدرة العامل المصرى ، ففى أحد مصانع الغزل والنسيج
الحديثة وصل صافي الانتاج للعامل المصرى في سنة ١٩٤٧ ما يوازى
١٦٥ « جنيه استرلىنى » (مقومة على أسعار ١٩٣٧) بينما بلغ
متوسط صافي الانتاج للعامل في هذه الصناعة في بريطانيا
محسوبا على هذا الأساس ١٥٩ جنيها . وفى الواقع يمكن أن نجد
وراء الفكرة القائلة بانخفاض مستوى الكفاية الانتاجية للعامل
المصرى عندنا من الأسباب :

١ - سيادة نوع من علاقات العمل الاستغلالية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

فصناعة الغزل ونسيج القطن لم تعتمد على طبقة من العمال
المهرة ، تتوفر لهم ظروف الحياة والاستقرار بل اعتمدت على وفرة
الأيدي العاملة فى الريف المصرى واستغلت هذه الظاهرة أسوأ
استغلال ، مما كان يدفع العمال الى أن يهجروا مصانع الغزل
والنسيج الى قراهم بمجرد بدء موسم العمل الزراعى ، ويبدو

هذا واضحا من دراسة نسبة التغير في القوى العاملة في شركة المحلة الكبرى في خلال الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٤٥ حيث بلغت من ٥٠٪ الى ما يزيد عن ١٠٠٪ وبلغت نسبة التغير أشدها في موسم جنى القطن .

وفي الحقيقة كانت ظروف العمل بالغة السوء ، وكان العامل يقضى في بادئ الأمر بضعة شهور يتقاضى فيها أجرا يوميا قدره قرشين ، ولم يكن هذا الأجر يوازى إيجار غرفة حقيرة ، فكنا نجد بضعا وعشرين عاملا يقطنون في الغرفة الواحدة ، يتناوبون النوم فيها حسب ورديات عملهم ، وساعدت ظروف العمل والمبيت على انتشار الحشرات والأمراض الصدرية والجاذية بينهم ، وكثيرا ما كان يدركهم النوم أمام الآلات لارهاقهم ، وضعف بنيتهم ، رغم أنهم كانوا مهددين بسيط المشرفين عليهم ويخفص أجورهم .

٢ - سوء الإدارة والإشراف الفني : ولقد أشرنا فيما سبق الى مظهر من مظاهر سوء الإدارة وهو انخفاض المستوى العلمى والثقافى ، ولا ريب أن سوء الإدارة ينعكس تماما على كفاية وإنتاجية العامل . أما من ناحية ضعف الإشراف الفنى فهى ظاهرة ملموسة ، وقد ظلت صناعة الغزل والنسيج تعاني فقرا في عدد المهندسين الفنيين ورؤساء الأقسام - ومع التطور الحديث في الصناعة فقد أصبحت الآلات على درجة كبيرة من التعقيد ، بحيث يحتاج العمل عليها الى درجة عالية من المران . وقد عملت خطط السنوات الخمس على استكمال النقص في أعداد مهندس الغزل والنسيج بإنشاء أقسام جديدة في كليات الهندسة للتخصيص في هذه الصناعات ، وإيفاد البعثات الدراسية للبلدان المتقدمة في هذه الدراسات ، كذلك تضمنت هذه الخطط العمل على نشر الوعى الصناعى بإنشاء مراكز تدريب لخلق جيل جديد من العمال المهرة ، كى يكونوا نواة صالحة لتدعيم هذه الصناعة والنهوض بها . ان

العناية بمثل هذه النواحي تبدو على جانب كبير من الأهمية ، خاصة وأن مستوى الأجور في مصر لا يقارن بالمستوى الفصالي للأجور الذي تعمل في ظله الصناعة في البلدان المتقدمة .

٣ - صناعة القطن والتطور التكنولوجي : في خلال السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الماضية حدث تقدم تكنولوجي كبير ، وتغيرت طبيعة المشكلات التي صادفت الصناعة ، وأخذ الجيل الجديد من المغزولين يستخدم آلات جديدة لاختبار الخيوط ، ويتبع طرقا جديدة للأداء هذه الاختبارات ، ومن ناحية أخرى استبدلت المغازل بالآلات ، ولم يعد عدد المغازل في بلد من البلدان دليلا على المدى الذي يبلغه معدل الإنتاج . ونفس الأمر ينطبق على صناعة النسيج ، حيث حلت الآلات محل المناسج . ومع الظروف التي صاحبت انشاء كثير من المصانع في مصر ، فانه من الصعب مقارنة انتاجية العامل في مصر بانتاجية العامل في البلدان المتقدمة ، ولا ريب ان الانتاجية تقل كثيرا باستخدام الآلات العتيقة والوسائل البدائية .

ثالثا - مشكلة التسويق في مواجهة البلدان النامية :

رغم الجهود الدائبة التي تبذلها كثير من الدول النامية لتجد مكانها الطبيعي والمناسب في ميدان التجارة الدولية ، عن طريق زيادة صادراتها الصناعية ، وتنوع هذه الصادرات ، الا أن مقاومة الدول المتقدمة قد أفلحت بدرجة ملحوظة في احباط الأثر الفعال لتلك الجهود . ولا يمكن طبعاً أن يستمر الأمر على هذا المنوال ، ان أراداة التقدم والحياة في الشعوب النامية لا بد وأن تختط لنفسها الطرق الملائمة لتحقيق أغراضها ، ولا بد بحكم مسيرة التواريخ والتقدم أن تنجح الشعوب في اجتياز هوة التخلف ما بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة .

على أن أهداف الشعوب النامية لا يمكن أن تتحقق اعتبارا ،
بل لابد لها في سبيل ذلك من تحقيق أمرين لا غنى عن أحدهما :

١ - تضمن هذه الشعوب ووحدتها وتنسيق العمل فيما بينها
في مواجهة خطط الاستعمار .

٢ - الدراسة العلمية والموضوعية للظروف الدولية الجديدة
والخطط الاستعمارية ، حتى يمكن وضع وتنفيذ المواجهات
العملية والسليمة للحرب الاقتصادية ، وذلك لأن الاستعمار
يغير دائما من أساليبه وخططه ، ولابد أن تكون لدى الدول
النامية ، المرونة والمبادرة اللازمتين للتكيف السريع مع
الظروف المتغيرة أبدا .

ففى مجال صناعات الغزل والنسيج مثلا ، وهى ما يعنينا
هنا ، وضع الاستعمار في حسابه أن هناك تقدما ملحوظا وفعليا في
هذه الصناعات في كثير من البلاد ، وأن هذه الصناعة تجاوزت في
كثير من الأحيان مرحلة الطفولة والضعف - أى أنها وجدت
لتنقى - وعلى أساس من هذه الأوضاع التى لا نزاع فيها بدأ
الاستعمار خططا جديدة ، لقد تغير طابع المشكلة وأبعادها ، وبناء
على ذلك تغير موقف الاستعمار ، أن الهدف أصبح الآن تخفيض
أسعار مصنوعات الغزل والنسيج التى تنتجها الدول النامية .
أما تحطيم هذه الصناعات - وهو الهدف الذى كان سابقا يحتل
المركز الأول - فقد تراجع إلى المركز الثانى وإن لم ينته تماما .

وفى الاجتماع الأول الذى دعا اليه « الاتحاد الدولى لصناعات
غزل ونسيج القطن والألياف المساعدة » بمدينة زيوريخ في أكتوبر
سنة ١٩٦٤ أعلن مندوب ألمانيا الغربية عن اعتقاده بأن صناعة
الغزل والنسيج تنتقل حاليا من الدول الصناعية إلى الدول

النامية ، والسؤال الآن كيف تواجه الدول الصناعية هذا الوضع الجديد ؟ لقد لجأت الى خطة ذات شعب متعددة :

١ - بدأت تضيق نطاق استثماراتها في هذه الصناعات كما حدث في انجلترا ودول السوق الأوروبية المشتركة حتى تتلافى المزيد من الهبوط في الأرباح .

٢ - وفي نفس الوقت ساهمت هذه الدول في حركة التصنيع في بعض البلاد النامية ، إلا أن هذه المساهمة تمت بشروط معينة، فجعلت منها وسيلة لاستمرار ربط المستعمرات السابقة بها بعد حصول هذه المستعمرات على الاستقلال ، ولادخلها في تلك التنظيمات الاقتصادية للرأسمالية كالسوق الأوروبية المشتركة وما شابهها . وفي نفس الوقت ترى الدول الصناعية أنها تتمكن من هذا الطريق من الحصول على منتجات الفزل والنسيج بأسعار تقل عن أسعارها فيما لو أنتجتها محليا ، مستفيدة في ذلك من توافر المادة الأولية وانخفاض الأجور في البلدان النامية . وذلك ما دعا رأس المال الغربى الى المساهمة في كثير من صناعات الفزل والنسيج في البلدان النامية التي حافظت على ارتباطاتها القديمة بالغرب . وقد أتاح ذلك لدول الاستعمار موردا جديدا هو أرباح رءوس الأموال المستثمرة في تلك البلاد . ومن ناحية أخرى فإن نشأة هذه الصناعة ونموها في البلاد النامية لا يتم بدون الحصول على الآلات اللازمة ، وقد وجدت الدول الاستعمارية في هذا الوضع تعويضا عن العلاقة القديمة البائدة فهي تعمل على رفع أسعار الآلات وخفض أسعار منتجاتها . وبذلك حلت محل العلاقة غير المتكافئة بين سعر المنسوجات والقطن الخام علاقة أخرى هي العلاقة غير المتكافئة بين أسعار الآلات وأسعار المنسوجات . وهكذا غير الاستعمار مواقفه ولم يغير أهدافه ، غير جلده ولم يتخلل عن الاستغلال .

ان اخطر ما في هذه الخطط الاستعمارية الجديدة انها ذات بريق خلاب ، وكثيرا ما تخدع الابصار ، وهى بالذات تخدع أولئك الجامدين الذين لا يدخلون في اعتبارهم تغير الظروف الدولية ، كان الشائع آن الاستعمار لا يساهم مطلقا في تنمية الصناعة في البلاد الأخرى ، ولكن يجب أن نضع في حسابنا أن هذه البلاد قد استقلت ، وأصبحت لها قدرة ولو محدودة على توجيه مصائرها ، ولم يعد الاستعمار قادرا على الدخول من الباب ، فلا بد وأن يحاول اقتحام النوافذ الخلفية ، لم يعد قادرا على المجاهرة فلا بد من اخفائه في غلالات جديدة ، لقد أفلست أساليب الاستعمار القديم وبدأ الاستعمار الجديد .

ومن المهم ان نلاحظ الأساليب التى ينفذ بها الاستعمار الجديد خطته ، ان أهم بند في هذا المخطط هو استمرار ربط المستعمرات القديمة به ، ويعمل الاستعمار من خلال المنظمات الاقتصادية التى ينشئها على تدعيم هذه الرابطة ، ومن خلالها أيضا يعمل على تفضيل الاستيراد من المستعمرات القديمة ، وبذلك يتجه لا في ربطها فحسب ، بل أيضا في الوقفة بينها وبين الدول الأخرى التى تتمرد على السيطرة الاستعمارية ، وفي زيادة أسباب الانشقاق بينهما ، وأخيرا يتمكن الاستعمار من استغلال هذه المزايا فى الضغط على الدول التى تنتهج سياسة استقلالية صحيحة ، ونحن نجد أن استثمارات صناعة الغزل والنسيج فى بلدان مثل اسبانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا تستعمل بجانب الأساليب السالفة — وسيلة ضغط على مجموع الدول النامية .

ومما سبق يتضح أن القيود التى تضعها الدول الصناعية المتقدمة لا تستهدف فى الحقيقة منع استيراد الغزل والمنسوجات من الدول النامية ، بل تنظيمه ، بحيث يصبح الحصول على هذه

المنتجات مضمونا بأقل سعر ، وتلك هى المشكلة التى تواجهها الدول النامية .

وطبعا تحتاج هذه المواجهة الى بلل جهود كبيرة ومستمرة، والشرط الاساسى لنجاح هذه الجهود هو ازدياد وحدة وتضامن هذه الدول ، وبهذا الطريق تتمكن من تنظيم وتنسيق مواقعها فى سوق التجارة الدولية ، ومع أن هذه السياسة تتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية لكل دولة من الدول النامية على حدة ومحاولة تعويضها عن بعض ما قد تتعرض له من خسائر ، الا ان الوصول الى نتائج ايجابية وملموسة يرتهن فى الأساس بادراك القيادات القومية فى كل هذه البلاد ، بأن المعركة الحقيقية هى مع الاستعمار ، وان أى ارتباط معه مهما حقق من أدباج وقتية ، فالمصير النهائى ليس الا الخراب الاقتصادى . واذا تكتسب هذه القيادات ذلك الوضوح ، يصبح الطريق امامها مفتوحا لاتخاذ خطوات إستقلالية جريئة ، وهنا تحقق المقاومة ضد كل أشكال التمييز فى التجارة الدولية بنجاحها وتتمكن الدول النامية من الحصول على أسعار معقولة لمنتجاتها .

حول السياسة الإنتاجية للقطن المصري

في السنوات القليلة التي سبقت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ كانت البلاد تعاني أزمة قطنية حادة ، من ذلك التدهور الذي أصاب صنف الكرنك اعتبارا من سنة ١٩٥١ حيث تفرقت صفاته ونقصت درجة متانته ، وتبقع لونه ، وهبوط معدل حليجه ، ومن ذلك أيضا انتشار القطن الهندي في حقول الأشموني مما هدد باندثاره ، بعد أن عمر ما يقرب من مائة عام ، أما الآن فقد ظهرت سياسة إنتاجية جديدة أبرز معالمها :

أولا - استنباط أصناف جديدة ممتازة :

تهدف السياسة الزراعية الى استنباط أصناف جديدة تتفوق على الأصناف القديمة في غلة الفدان ، وتكون مبكرة في النضج ، منيعة ضد الأمراض . كذلك تهدف هذه السياسة الى العمل على تفوق الأصناف المستنبطة على الأصناف القديمة في صفاتها الفزلية . وبهذا تحقق هذه السياسة مصلحة كل من المنتج والفرد . وفيما يلي مقارنة لبعض الأصناف الحديثة في الزراعة .

مقارنة بين ٦٦ والأشمونى
(أفضل سلالات الأشمونى)
فى متوسط محصول الفدان وتصافى الحليج

| الصف | قنطار زهر/ فدان | قنطار شعر/ فدان | الزيادة المثوية فى محصول | | تصافى الحليج |
|--|-----------------------|-----------------------|-----------------------------|--------------|-----------------|
| | | | القطن زهر | القطن شعر | |
| ٦٦/ هجين (١) ج/ ٤٧-١٩٤٧) الأشمونى | ٧ر٥ ٦ر٢ | ٨ر٨ ٦ر٢ | ٪٢١ | ٪٣١ر٣ | ١١٨ر٠٠ ١٠٧ر٩ |

مقارنة بين ٦٦ والأشمونى
سلالات الأشمونى (فى صفات التيلة ومتانة الغزل

| الصف | النعموة | طول التيلة ٣٢/١ بوصة | متانة الغزل |
|----------|---------|----------------------|-------------|
| ح ٦٦ | ١٧١ | ٤١ | ١٨٣٠ |
| الأشمونى | ١٧٧ | ٤٢ | ١٧٥٠ |

(٢) صنف جيزة ٦٧

مقارنة بين جيزة ٦٧ وجيزة ٣٠ (أفضل

سلالات جيزة ٣٠) في متوسط محصول الفدان وتصافي الحليج

| الصنف | قنطار زهر فدان | قنطار شعر فدان | الزيادة المئوية في محصول | | تصافي الحليج |
|------------------------|----------------------|----------------------|--------------------------|-----------|-----------------|
| | | | القطن الزهر | القطن شعر | |
| جيزة ٦٧ (١٩٤٧) ٣٠ | ٩٥ | ١١٦ | ١١٨ | ١٧٢ | ١١٣٨ |
| | ٨٥ | ٩٧ | | | |

مقارنة بين جيزة ٦٧ وجيزة ٣٠ (أفضل سلالات

جيزة ٣٠) في صفات التيلة ومثانة الغزل

| الصنف | النعومة | طول التيلة ٣٢/١ من البوصة | مثانة الغزل |
|---------|---------|------------------------------|-------------|
| جيزة ٦٧ | ١٦٩ | ٤٣ | ٢٠٤٠ |
| جيزة ٣٠ | ١٥١ | ٤٢ | ٢١٠٥ |

(٣) صنف جيزة ٦٨

مقارنة بين جيزة ٦٨ والمنوفى (أفضل سلالات

المنوفى) في متوسط محصول الفدان وتصافي الحليج

| الصنف | قنطار زهر/ فدان | قنطار شعر/ فدان | الزيادة المئوية في محصول | | تصافي الحليج |
|-----------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------------|--------------|-----------------|
| | | | القطن زهر | القطن شعر | |
| جيزة ٦٨ (١٩٤٩) المنوفى | ٨٠٠ | ٨٠٩ | ٧٧ | ١٤٥ | ١١٣٨ |
| | ٧٤ | ٧٨ | | | ١٠٥٧ |

مقارنة بين جيزة ٦٨ والمنوفى (أفضل سلالات

المنوفى) فى صفات الثيلة ومثانة الغزل

| الصف | النعمه | طول الثيلة ٣٢/١ | من البوصه | مثانة الغزل |
|---------|--------|-----------------|-----------|-------------|
| جيزة ٦٨ | ١٣٢ | ٤٦ | ٢٨٩٠ | |
| منوفى | ١٣٢ | ٤٨ | ٢٨٦٥ | |

(٤) صنف جيزة ٥٩

مقارنة بين ٥٩/ > والكرنك (أفضل سلالات

الكرنك) فى متوسط محصول الفدان وتصافى الحليج

| الصف | قنطار زهر/ فدان | قنطار شعر/ فدان | الزيادة المئوية فى محصول | | تصافى الحليج |
|----------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------------|--------------|-----------------|
| | | | القطن زهر | القطن شعر | |
| ٥٩ > (٣٦ × ج ٤٤) ١٩٤٥ | ٥٣ | ٥٥ | ٨٢ | ١٠ | ١٠٣٨ |
| كرنك | ٤٩ | ٥٠ | - | - | ١٠٢٠ |

مقارنة بين ٥٩ > والكرنك (أفضل سلالات الكرنك)

فى صفات الثيلة ومثانة الغزل

| الصف | النعمه | طول الثيلة ٣٢/١ | من البوصه | مثانة الغزل |
|---------|--------|-----------------|-----------|-------------|
| جيزة ٥٩ | ١٣٠ | ٤٩ | ٢٢٣٥ | |
| كرنك | ١٣٠ | ٤٨ | ٢٨٣٥ | |

تنوع الانتاج المصرى

ومن مقارنة الأصناف التجارية المنزوعة بمصر ، يتضح تفاوت هذه الأصناف فى طول التيلة ، وفى صفاتها التكنولوجية ، وتعدد مقاييس تقسيم الأقطان ، والتقسيم الشائع هو تقسيمها بحسب طول تيلتها الى ثلاثة أقسام :

(١) أقطان طويلة ممتازة - فوق $1\frac{1}{8}$ بوصة ، ويمثلها المنوفى وجيزة ٤٥

(٢) أقطان طويلة وسط - من $1\frac{1}{8}$ - $1\frac{1}{4}$ بوصة ، ويمثلها صنف ذئذرة وجيزة ٤٧ .

(٣) أقطان متوسطة الثيلة - من $1\frac{1}{4}$ - $1\frac{1}{2}$ بوصة ويمثلها صنف الأشمونى وجيزة ٦٦

وأوفق المقاييس دلالة على طبقات القطن المصرى هو قياس نسبة التيلة ، ويلائم هذا المقياس أغراض كلا من المزارع والغزال ، ووفقا له يمكننا أن نميز خمس طبقات للقطن المصرى :

(أ) الطبقة الأولى - وهى أعلى طبقات القطن المصرى ، وتنافس قطن جزيرة البحر ، ويمثلها حاليا صنفي جيزة ٤٥ وجيزة ٥٩ .

(ب) الطبقة الثانية - وهى أقطان طويلة ممتازة، وكان يمثلها صنف الكرنك الذى ألغيت زراعته اعتبارا من سنة ١٩٦٤ م. أما الآن فيمثلها المنوفى المحسن .

(ج) الطبقة الثالثة - وهى أقطان يقل بعض الشيء فى مستواها عن الطبقة الثانية ، وكان يمثلها المنوفى القديم .

(د) الطبقة الرابعة - وهي أقطان طويلة وسط ، ويمثلها
صنف دندرة وجيزة ٤٧ .

(هـ) الطبقة الخامسة - وهي أقطان متوسطة التيلة ،
ويمثلها صنف الأشموني وجيزة ٦٦ .

ويهدف المربي الى استكمال مجموعة الأقطان المصرية
والحفاظة باستمرار على هذا التنوع ، وهو بهذا التنوع يحقق
مصلحة المنتج ومصلحة الفزال ويخلق السوق الواسعة للقطن
المصرى .

فمن ناحية ، نجد أن ظروف البيئة الخارجية (الجو / التربة /
المعاملات الزراعية / مدى التعرض للاصابة بالأمراض والآفات)
لا تقل أهمية في تحديد صفات الصنف ومميزاته عن ظروف البيئة
الداخلية (العوامل الوراثية) . ومن هنا يأتي دور المربي في
استنباط الأصناف الملائمة لكل منطقة ، وبحيث تسمح ظروف
البيئة بأقصى ظهور للصفات الوراثية المرغوبة ، مما يعود على
المنتج وعلى الاقتصاد القومى بالخير العميم .

واعتبار الثانى الذى يهدف اليه المربي من المحافظة على هذا
التنوع هو خلق السوق الواسعة للقطن المصرى ، عن طريق توفير
مختلف طلبات الفزالين بطريق سهل وعدم الالتجاء الى تعقيد
العمليات الصناعية .

وأخيرا فإن هذا التنوع يجعل لكل صنف من الأصناف سوقه
الخاصة ، وبذلك يؤدي الى استقرار الأسعار ، كما يقلل من
مخاطر ركود الطلب على بعض الأصناف .

الثغرات الأساسية في نظم استنباط الأصناف الجديدة :

وحتى سنوات قليلة مضت ، قامت في وجه المربي عقبات
متعددة ، كانت تحول بينه وبين القيام بواجبه في النهوض بمستوى

الأقطان المصرية ، ولم تكن هناك خطة منظمة أو سياسة مرسومة ، يسير على هداها المربي المصرى . وفى مواجهة هذا القصور والتخلف تمكنت بلدان أخرى مثل بيرو والولايات المتحدة والسودان والاتحاد السوفيتى من الوصول بإنتاجها الى مستوى يضارع مستوى الانتاج المصرى بل ويتفوق عليه فى بعض الأحيان ، ولا ريب ان أهم الثغرات والعيوب فى نظم استنباط الأصناف الجديدة ترجع الى :

١ - تفرق شئون البحث العلمى ، استنباط الأصناف الجديدة بين وزارة الزراعة والجمعية الزراعية ومختلف الجامعات ، وعدم وجود خطة موحدة تعمل على تنسيق الجهود .

٢ - نقص فى اعداد القائمين ببحوث القطن بوزارة الزراعة ، ويذكر الدكتور حسن الطوبجى فى مقال له - المجلة الزراعية - فبراير ١٩٥٩ - ان الجهاز الفنى المخصص لبحوث القطن بالوزارة - فى ذلك الوقت - لا يزيد على شخص أو شخصين .

٣ - لم تعد الهيئات المختصة بالبحث العلمى الى الاستفادة من مقدرة الفرازين المصريين وجهودهم فى هذه المجالات ، وهم الذين قدموا للزراعة المصرية - فى مرحلتها الأولى - أصنافها الممتازة .

٤ - عدم توفر وسائل القياس ، فى الوقت الذى نجد فيه أن السرعة التى يتقدم بها انتاج القطن فى جميع بلدان العالم انما يرجع الى توفر وكفاية هذه الوسائل .

٥ - عدم وجود مجموعة من الأقطان العالية - المنزرعة والبرية - لاستعمالها فى تحسين الأقطان المصرية بالتهجين معها .

٦ - عدم الاستفادة استفادة كاملة من التصنيف الطبيعى الموجودة فى الأقطان المصرية كأساس لتحسين صفاتها بالانتخاب .

٧ - علم وجود دراسة كافية للصفات الاقتصادية فى الأصناف المصرية من ناحية السلوك الوراثى والكفاية الوراثية ، وهى الأساس الذى يسير المربي على هده .

• وفى الفترة الأخيرة حدثت ظفرات قوية لاستكمال النقص وسند الثفرات الأساسية فى هذه النظم . ومن رأينا أن مدى النجاح فى تطوير هذه النظم ومدى الاستفادة منها ، إنما يرتبط بالدرجة الأولى بتكامل السياسات القطنية وتنسيق الجهود المختلفة .

ثانيا - المحافظة على أصناف القطن المصرية :

تعرض جميع أصناف القطن المنزوعة - إن عاجلا أو آجلا - إلى نقص متزايد فى قيمة صفاتها الاقتصادية ، الأمر الذى يؤدى إلى اندثارها من الزراعة ومحاوله إحلال أصناف جديدة محلها . وقد توالى على انزراعة المصرية عشرات من الأصناف ، وبعض هذه الأصناف عمره طويل مثل الأشمونى الذى استمر فى الزراعة المصرية فترة تزيد على مائة عام ، وبعضها أدركته عوامل التدهور ولم تكبد تبدأ زراعته مثل صنف بهتيم ١٨٥ ، وهذه الظاهرة التى تعترى الأصناف المنزوعة ، والتى تحط من قيمتها الاقتصادية ، ترجع أول ما ترجع إلى انخفاض مستوى نقاوة الصنف ، والملاحظ أنه بما أن تبدأ درجة النقاوة فى الانخفاض من حد معين حتى يعم التدهور ويشهد خطره ، وهذا أمر طبيعى ، لأنه بمجرد أن تبدأ العوامل الوراثية فى الانزعال نتيجة لعمليات التهجين داخل الصنف فإن الطبيعة تبدأ فى الانتخاب لصالحهما ، وهى تعمل فى عكس اتجاه المربي ويصرف النظر عن القيمة الاقتصادية للصنف ، فمثلا كانت الانزالات التى ظهرت فى السكلاريدس عديمة القيمة الاقتصادية وإن كانت مقاومة للذبول وهو المرض الذى أدى إلى اندثاره من الزراعة المصرية .

وهناك عدة أسباب تؤدي الى تلوث أصناف القطن والى انخفاض مستوى نقاوة الصنف

(١) اكنار الصنف المستنبط سريعا دون اتباع الطريق العلمى الدقيق الخاص بثبيت نقاوة الصنف . ويؤدي ذلك الى سرعة تدهور هذه الأصناف بمجرد توزيعها ، كما حدث فى جيزة ٦٠ وفى المنوفى القديم . او الى تلوث الصنف الجديد وهو مازال فى مراحل التربية الاولى ، كما حدث فى أصناف جيزة ٥١ ، جيزة ٥٨ ، جيزة ٥٩ ، جيزة ٦٠ .

(٢) الخلط الميكانيكي - ويحدث هذا الخلط فى المزرعة ، أو بعد الجنى ، أو أثناء الحليج ، نتيجة اختلاط بذور صنف ببذور صنف آخر ، وبالرغم من صدور القرارات الوزارية الخاصة بتخصيص مناطق لزراعة كل صنف ، وعدم انتصرح لاي محليج بحليج أقطان خلاف الصنف المسموح بزراعته فى المنطقة ، فما زالت هناك مصادر أخرى للخلط . ونحن نجد أن بعض المزارعين يعمدون الى خلط القطن الزهر الناتج من حقول الاكنار بغيره من الأقطان الزهر اعتقادا منهم بأن ذلك يرفع من رتبة الأقطان الناتجة .

(٣) الخلط الطبيعى - ويحدث التلقيح بين الأصناف المختلفة أو بين نباتات الصنف الواحد بنسبة تصل الى ٣٥٪ عن طريق قيام الحشرات بنقل حبوب اللقاح من زهرة الى أخرى . ويحدث هذا الخلط بين الأصناف وبعضها نتيجة عدم اتباع مسافات العزل الواجب مراعاتها بين صنف وآخر ، كما يحدث نتيجة وجود أقطان الهندى مختلطا فى أصناف القطن المصرى . ولا ريب فى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد القومى وعلى دخل المنتج الصغير ، ونحن نجد أن هذه الظاهرة سببت فى نفس الوقت متاعب جمة للغزالين . نجملها فيما يلى :

١ - ان أهم مطلب للغزال هو المواظبة على النوع المسلم من عام الى آخر ، وهذا مطلب أساسى لا يجب أن نفرض من قيمته ، ومن حق الغزال أن يحصل على احتياجاته التى تمكنه من المحافظة على جودة الصنف . على أن استمرار تغير مواصفات الصنف من عام لآخر ، وزيادة مدى التغير عاما بعد عام ، أبرز دور المصدر فى الابقاء على مواصفات الأصناف التى يقدمها للغزال على الرغم من تغيير نوع القطن بالرغم من الصعوبات التى تواجه عمليات مزج الأقطان الشمر وزيادة احتمالات عدم التجانس .

٢ - ان عدم استقرار صفات الصنف قد عقد مشاكل الغزالين ولم يعد فى امكانهم المحافظة على جودة انتاجهم ، مما أدى الى انسحاب بعض الغزالين من السوق المصرية .

٣ - اندثرت بعض الأصناف المصرية التى تتميز بمواصفات خاصة ولها أسواق معينة قبل أن يتسنى إيجاد بدائل لها كما حدث بالنسبة لأصناف الساكل جيزة ٧ ، وأدى هذا الى تحول الغزالين الى أسواق أخرى .

٤ - يؤدى استمرار تدهور الأصناف المصرية الى مضاعفة العبء الملقى على عاتق المربي ، كما يؤدى الى تعجل المربي ومحاولة طرح الأصناف الجديدة فى الزراعة قبل أن تثبت صفاتها الوراثية كما حدث بالنسبة لأصناف جيزة ٦٠ والمنوفى القديم ، وهذا مما يساعد على سرعة تدهور الأصناف الجديدة .

٥ - أحجم المزارعون فى بعض الأحيان عن زراعة أصناف معينة حتى لا تتأثر دخولهم من زراعتها ، كما أن الفلاحين يطالبون باستمرار زراعة الصنف الواحد لفترة طويلة حتى يمكنهم اكتساب الخبرات اللازمة لزراعة الصنف الجديد .

٦ - ان كثيرا من الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة تعمل جاهدة للارتفاع بمستوى انتاجها ، وقد تمكنت بعض هذه البلدان من الوصول بانتاجها الى مستوى الانتاج المصرى ان لم تكن قد تفوقت عليه ، واستمرار قصور الانتاج المصرى فى هذه الناحية يضعف من قدرتنا على المنافسة .

وفى السنوات الأخيرة اتخذت الدولة عدة اجراءات حازمة وفعالة للوقوف فى سبيل التدهور المستمر والارتفاع بمستوى الاقطان المصرية ، ونحيط فى هذه المجالة ببعض الاجراءات التى اتخذت .

١ - اصدار القانون الخاص بمراقبة اصناف القطن ومنع

الخلط :

قضى هذا القانون على الخلط الذى كان يحدث فى مختلف المراحل بين الاصناف المختلفة كذلك فان تضيق نطاق خلط الرتب كان له أهميته فى انتاج تقاوى ممتازة نظرا لضرورة استخراج التقاوى من رتبة واحدة .

٢ - تحديد منطقة لزراعة كل صنف وتخصيص محالج كل

منطقة لطبيخ الاقطان المزروعة بها .

وقد أدت هذه القرارات الى القضاء تماما على الخلط الطبيعى الذى كان يحدث نتيجة زراعة اصناف متعددة فى منطقة واحدة، كما قضت على الخلط الميكانيكى الذى كان يحدث بصفة مقصودة او غير مقصودة أثناء مراحل تداول القطن المتعددة .

٣ - اصدار القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٥٨ الخاص بتداول انتاج بنور القطن للاكثار :

وينص هذا القانون على الزام الهيئات والجمعيات والافراد الذين يتعاقبون مع وزارة الزراعة لانتاج البذور الاكثار بزراعة البذور التي تقدمها الوزارة والترقيع بنفس البذور واقتلاع النباتات الغريبة وعلى اخطار وزارة الزراعة عند القيام بالعمليات الزراعية المختلفة ، حتى يمكن الاشراف والرقابة على مختلف العمليات ، وعدم جواز خلط قطن الاكثار بغيره من الاقطان وبالرغم من أن القانون قد سدمختلف الثغرات الا أنه لا يوجد لدى وزارة الزراعة اجهزة الفنى الذى يمكن من احكام الرقابة على تنفيذ القانون .

٤ - تطوير نظم تجديد واكثار السلالات للأصناف المتداولة:
وفى ظل النظام الحالى تعمل وزارة الزراعة على تجديد السلالة التى ينتج منها الصنف سنويا ، وكان المتبع قبل ذلك تجديد السلالة كل فترة تتراوح بين ٤ - ٦ سنوات . كذلك تعمل على تقصير الفترة بين تجديد السلالة وتغطيتها لجميع مساحة الصنف الى خمس سنوات فقط . وسوف يؤدى هذا النظام الى القضاء على الخلط بين السلالات والى اثناء مشكلة وجود الهنـدى كـفـريـة فى الاقطان المصرية .

٥ - التوسع فى مساحات الاكثار كما يوضح الجدول الآتى :

| النسبة المئوية للمساحة القطنية المغطاة بتقاوى الاكثار | | | |
|---|----|-------|-----|
| السنة | % | السنة | % |
| ١٩٥٨ | ٣٧ | ١٩٦٣ | ٩٥ |
| ١٩٥٩ | ٤٥ | ١٩٦٤ | ١٠٠ |
| ١٩٦٠ | ٥٨ | ١٩٦٥ | ١٠٠ |
| ١٩٦١ | ٨٣ | ١٩٦٦ | ١٠٠ |
| ١٩٦٢ | ٨٣ | ١٩٦٧ | ١٠٠ |

٦ - فحص البذور المعدة للتقاوى :

يقوم قسم فحص البذور بفحص البذور على أساس خلوها من بذور الاقطن القريبة والهندية ، وعلى أساس ارتفاع نسبة الانبات ، وعدم اصابة البذور بالامراض والآفات الحشرية ، كذلك ادخلت الوزارة نظاما لمتابعة وقياس الصفات الغزلية ، وتعتمد الوزارة فى اختباراتنا على معمل اختبارات الغزل التابع لهيئة التحكيم .

على أن النظم الجديدة لاكثر البذور وتعميمها فى الزراعة سوف تقضى على الحاجة القائمة لفحص البذور ، اذ أن النظم الجديدة تقضى باحالة البذور المنتجة من الزراعة العامة الى المعاصر .

٧ - نظام متابعة الصفات الغزلية للاقطن المصرية :

فى ظل الأوضاع القديمة كان من الصعب اكتشاف التدهور الا بعد أن يعم الصنف كله وتزيد الشكوى منه فى الداخل والخارج ، وكانت الوزارة تواجه أحد أمرين : إما محاولة استرجاع صفات الصنف الأصلية ، وهى عملية ممكنة ، ولكنها تستغرق عدة سنوات ، وإما إلغاء الصنف وإحلال صنف بديل عنه ، وهو أمر غير ممكن فى جميع الأحوال . لذلك تعمل وزارة الزراعة على تتبع الصفات الغزلية للأصناف المصرية حتى يمكنها اكتشاف التدهور ومعالجته فى وقت مبكر .

وتعتمد وزارة الزراعة على معمل اختبارات الغزل التابع لهيئة التحكيم واختبارات القطن ، ونشر فى هذا المجال الى أهمية الترابط بين الهيئات المشتغلة بشئون البحث العلمى فى مجال القطن .

٨ - إنشاء صندوق تحسين الاقطن :

أنشئ صندوق تحسين الاقطن ، بهدف منح علاوات تشجيعية

للزراع والتجار والمحالج ، وذلك لحثهم على العناية بالبذور المخصصة
لانتاج انتقاوى . وكذلك بهدف تشجيعهم على حليج الأقطان في
وقت مبكر . بحيث يمكن اختيار البذور الصالحة في مواعيد
مناسبة . ومن رأينا أنه في ظل الظروف الحالية تنتهى الحاجة الى
جهود الصندوق فمن ناحية في ظل سياسة تحديد الأسعار والتسويق
التعاوني تورد جميع الأقطان الى المحالج في فترة لا تزيد عن شهر
أو شهرين . ومن ناحية أخرى نفضل توجيه الانتظار الى الدور
الضخم الذى يمكن ان تقوم به الجمعيات التعاونية المتخصصة في
هذا المجال وغيره من مجالات الانتاج والتسويق القطنى .

٩ - تأميم المحالج وتعميم نظم التسويق التعاوني :

أدت سياسات تحديد الأسعار وزيادة دور الدولة في مختلف
المجالات ، وتعميم نظم التسويق التعاوني الى احكام الرقابة
والاشراف ولم تعد هناك فرص للتلاعب في فرز الأقطان أو تهريب
البذور المعدة للعصر وغير ذلك من التلاعبات التي كانت تؤدي الى
تدهور محصول القطن المصرى .

ثالثا - رفع الكفاءة الانتاجية :

ان المجتمع الاشتراكي هو - بطبيعته - مجتمع علمي يهدف
الى الوصول الى الكفاءة الانتاجية القصوى عن طريق الأخذ بأحدث
المنجزات العلمية وتطبيقها في مختلف المجالات . ويمكن القول :
ان الوصول الى الكفاءة الانتاجية القصوى في المجال الزراعي
عملية ذات جوانب متعددة . وما يهمنا أن نشير الى بعض الجوانب
التي تمس الانتاج القطنى بصفة خاصة .

(١) تحديد المساحة القطنية :

عمدت الدولة واعتبارا من سنة ١٩١٥ الى تحديد المساحة المنزرعة قطناً في سنوات متفرقة وبنسب متفاوتة يختلف باختلاف السنوات ، في سنوات الحرب مثلاً كان الهدف هو توفير غذاء الشعب وفي سنوات أخرى كان الهدف هو تقليل كمية المعروض وتوفير أسعار مجزية للمنتجين ، وأحيانا كان الهدف منها رفع انتاجية الغدان وحث الزراع على اتباع دورة ثلاثية منتظمة تؤدي الى عدم إرهاق الأرض بتكرار زراعتها بمحصول مجهد .

وغنى عن البيان أن عدم استقرار هذه السياسة أدى الى التقليل من آثارها المنتجة ، فقد كان من شأن الفلاحين الاتجاه الى زيادة المساحة المنزرعة قطناً في السنوات التي يرفع فيها حظر زراعة القطن مما كان يخل بنظام الدورة . وغنى عن البيان أن هذه السياسة لم تقلح في التأثير على الأسعار ، فليست المساحة القطنية هي العامل الوحيد الذى يحدد كمية المحصول ، كما أن السعر إنما يتكون وليد تفاعل قوى العرض والطلب المختلفة التى تخرج عن نطاق سيطرتنا المباشرة .

واعتبارا من سنة ١٩٥٦ استقرت سياسة الحكومة على تحديد المساحة المنزرعة قطناً بثلاث الزمام ، وقد مكنت هذه السياسة من اتباع دورة ثلاثية فى الأراضى التى تزرع قطناً . ولا شك فى سلامة هذا الاتجاه ، فالقطن محصول مجهد ، ولا أدل على ذلك مما لاحظته البعض من تأثر المحاصيل الشتوية التى تزرع عقب القطن - فى بعض الأحيان - حتى مع اتباع دورة ثلاثية ، واعتبارا من موسم ٦٧ - ١٩٦٨ اتجهت الحكومة الى عدم تحديد زراعة القطن فى المحافظات القريبة من القاهرة ، وذلك بقصد إيجاد حلول للمشكلات

التموينية وحتى تدعم الاتجاه الى تطوير الريف وتصنيعه ، تدعيما حقيقيا .

ومن رأينا أن تحديد المساحة القطنية ، والى جانب الاعتبارات السنالفة ، يجب أن يراعى الطلب المرتقب على الأقطان المصرية سواء من الصناعة العالمية أو الصناعة المحلية ، كما يجب ان يراعى فيه اتجاهات الاسعار ، حتى يتسنى لنا رسم سياسة سعرية سليمة سواء فى الداخل أو فى الخارج .

(٢) تركيز زراعة كل صنف فى منطقة خاصة به :

وفى الاقليم المصرى نجد أن الظروف البيئية تختلف من منطقة الى منطقة ، مما يؤدى الى اختلاف أصناف القطن التى توجد بكل منطقة . وزراعة القطن فى المنطقة التى تتوفر فيها احتياجات الصنف البيئية (جوية) أرضية ، تؤدى الى نمو النباتات نموا جيدا والى استجابتها للمعاملات الزراعية المختلفة ، وتزداد كمية المحصول وتحسن رتبته ، حيث يزهر ويلوز وينضج المحصول فى ظروف ملائمة .

وفى شمال الدلتا تساعد الظروف البيئية من انخفاض فى درجة الحرارة وارتفاع فى نسبة الرطوبة على بلوغ الشعيرات أقصى نمو طولى لها ، كما يترسب السليولوز على فترة طويلة ، مما يؤدى الى بلوغ الشعيرات تمام النضج ، لذلك تتركز الأصناف الطويلة الممتازة فى شمال الدلتا ووسطها . اما الأصناف الأقل طولا فيمكن أن تنمو فى درجات حرارة أكثر ارتفاعا ونسبة رطوبة أقل مما تحتاجه الأصناف الطويلة الممتازة ، لذلك تزرع الأصناف الأقل طولا فى جنوب الدلتا والأصناف المتوسطة فى الوجه القبلى . أما صنف دندرة فيزرع فى جنوب الوجه القبلى لأنه أكثر احتمالا

لدرجات الحرارة العالية ، كما أنه مبكر فى النضج مما يسمح بالجنى قبل فتح الحياض .

وبجانب ذلك فان سياسة تخصيص منطقة لزراعة كل صنف تهدف الى ايجاد حلول ايجابية لمشكلة من أبرز مشكلات الانتاج القطنى فى مصر . وأعنى بذلك مشكلة انخفاض مستوى نقاوة الأصناف المصرية وسرعة تدهورها ، فنحن نجد أن تخصص منطقة لزراعة كل صنف يساعد على احتفاظ الصنف بمستوى نقاوته نتيجة توفر الظروف الآتية :

(١) عدم حدوث تهجين طبيعى بين الأصناف ، كما كان يحدث قبل ذلك من زراعة الأصناف المختلفة فى حقول متجاورة .

(٢) عدم حدوث خلط ميكانيكى نتيجة اختلاط البذور قبل الزراعة أو الترقيع ببذور من صنف آخر أو اختلاط الأقطان فى المخازن أو فى أية ظروف أخرى .

(٣) سهولة تخصيص محلج لكل صنف وبذلك تمتنع فرص الخلط أثناء تجهيز المحصول كما يمكن احكام الرقابة على العمليات المختلفة .

ومن ناحية ثالثة تهدف سياسة تخصيص منطقة لزراعة كل صنف ، الى تحديد انتاج بعض الأصناف والتوسع فى انتاج أصناف أخرى طبقا لظروف الطلب العالمية الأمر الذى يؤدى الى انتظام الطلب وتحسين ظروف السوق .

وليس من شك فى أهمية استقرار هذه السياسة سواء بالنسبة للمنتج الذى يكتسب خبرته من تكرار زراعة الصنف عاما بعد آخر ، والذى يرغب فى استقرار دخله الى أقصى درجة . غير أن التقلب فى المساحة المحددة لزراعة كل صنف من عام لآخر ، ودون ارتباط بظروف الطلب العالمية ، يدفع الى الظن بأن العامل

المحدد لاتباع هذه السياسة هو مدى توفر البدور الصالحة من كل صنف • ويوضح الجدول الآتى مدى التغير فى توزيع الانتاج من عام لآخر :

التوزيع النسبى لانتاج القطن المصرى حسب طول التيلة

| السنة | فوق ١ ٣/٨ بوصة | فوق ١ ١/٢ بوصة | فوق ١ ١/٨ بوصة |
|-----------------------|----------------|----------------|----------------|
| متوسط السنوات ٣٥ - ٣٩ | ٣٣ % | ٣ % | ٦٤ % |
| متوسط السنوات ٤٠ - ٤٤ | ٤٩ | ٢ | ٤٩ |
| متوسط السنوات ٤٥ - ٤٩ | ٤٥ | ٦ | ٤٩ |
| متوسط السنوات ٥٠ - ٥٤ | ٤٨ | ١٠ | ٤٢ |
| ١٩٥٥ | ٣٧ | ١٩ | ٤٤ |
| ١٩٥٦ | ٤٢ | ١٩ | ٣٩ |
| ١٩٥٧ | ٤٦ | ١٢ | ٤١ |
| ١٩٥٨ | ٦٠ | ٨ | ٣٢ |
| ١٩٥٩ | ٥٢ | ١٥ | ٣٣ |
| ١٩٦٠ | ٤٨ | ٢٣ | ٢٩ |

وتحظى سياسة تخصيص مناطق خاصة لزراعة كل صنف بكثير من اهتمام منتجى الاقطان فى الجمهورية العربية المتحدة حيث انها تربط ارتباطا مباشرا بالدخل الزراعى للمنتجين الزراعيين وذلك لاختلاف معدلات التكاليف وغلة الفدان باختلاف الصنف • ومن ناحية أخرى فان عدم استقرار هذه السياسة وكثرة التقلب والتنوع فى زراعة أصناف بديلة من القطن سنة بعد أخرى ، بجانب ما يحدثه من ارتباطات فى حياة الفلاح لعدم استقرار دخله الزراعى ، فانه

يؤدى الى عدم ادراك الفلاح لخصائص كل صنف والمعاملات الواجب اتباعها في كل حالة ، خاصة وأن الفلاح يؤمن بالتجربة ويصعب عليه تفهم التعليمات المتغيرة ، هذا واذا وصلت اليه ، وقد أشار الأهرام الاقتصادى فى تعليقه على التقدير الاول لمحصول القطن موسم ٦٦/٦٧ الى انخفاض ارقام انتاج صنف جيزة ٤٥ ، اذ تقدر غلة الفدان فى المتوسط بـ ١٩ ر ٣ « قنطار » فى المتوسط ، ولى أن هذه المناطق قد زرعت فى العام السابق صنف المنوفى ، وفى العام الذى قبله صنف الكرنك ومما يذكر فى هذا المجال أن من أسباب انخفاض ارقام الانتاج زراعة هذا الصنف فى مناطق لم تزرعه من قبل ، ولم تجد الارشاد الكافى لزراعته ومتابعة خدمته طوال فترة نموه ، ويوضح الجدول التالى مدى التغير فى توزيع الانتاج القطنى من عام لآخر .

التقدير الاول لمحصول القطن ٦٧/٦٦

مقارنا بمحصول ٦٦/٦٥

(الكمية بالقنطار المترى)

| التغيير | | ٦٦ - ٦٥ | ٦٥ - ٦٦ | البيان |
|---------|-----------|----------|------------|--------------------------|
| % | كمية | | | |
| ١٨.٥ - | ٨٥٤ر٥٤٣ | ٣٧٥٩ر١٩٦ | ٤٦١٣ر٧٣٩ | (١) طويل التيلة الممتازة |
| ٢٠.٣ - | ٥٠١ر٧٠٥ | ١٩٦١ر٠٦٢ | ٢ر٤٦٢ر٧٦٧ | (٢) « » المتوسط |
| ١٩.٠ + | ٥٤٠ر٨٤٠ + | ٣٣٧٧ر٦٥٢ | ٢ر٨٣٦ر٨١٢ | (٣) متوسط التيلة |
| ١٨.٠ - | ٣٠ر٢٩٧ | ١٣٧ر٨٠٥ | ١٦٨ر١٠٢ | (٤) الاسكار تو |
| ٨٤.٠ % | ٨٤٥ر٧٠٥ | ٩٢٣٤ر٧١٥ | ١٠ر٠٨١ر٤٢٠ | الإجمالى |
| ٨.٢ % | ٤٤ ر | ٨٩ ر | ٣٣ ر | وسط غلة الفدان |

ونحن نجد في زيادة معدل التغير دون ما ارتبطا بظروف العرض والطلب دليلا على عدم تكامل السياسة القطنية ، ومظهرا من مظاهر تشتت شئون القطن ، وتفرقها بين مختلف المؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية . وإذا رجعنا الى تاريخ صدور تشريع تمييز مناطق زراعة أصناف القطن سنة ١٩٤٧ نجد أنه قد صدر أساسا بقصد الحفاظ على التوازن المألوف بين أصناف القطن ، وتقريب المعروض من كل منها مع الطلب عليه . وقد كان السبب المباشر في صدور هذا التشريع هو زيادة المعروض من القطن الكرنك بدرجة أدى الى انخفاض أسعاره وتراكم المخزون منه ، الامر الذي أدى الى محاولة خلطه بالمنوفى وما زال الكثيرون منا يذكرون القضايا التي أثارت في هذا الموضوع ، اما أن يزيد أو ينقص المعروض من كل صنف عاما بعد عام دون ما سبب مفهوم ، فهو أمر جدير بالانتباه .

وثمة ناحية أخرى يجب الالتفات إليها ، وهي اختلاف غلة الفدان ومعدلات التكاليف من صنف لآخر ، وبحيث تتفاوت ربحية الفدان من منطقة لأخرى بدون سبب معقول . ومن رأينا أن من أهم ما يجب أن تستهدفه سياسة تسعير الحاصلات في المجتمع الاشتراكي هو تحقيق العدالة النسبية بين المنتجين ، ومن الضروري إعادة النظر في أسعار أصناف القطن في الداخل على أساس غلة كل صنف ومعدلات التكاليف الخاصة به ، والجدير بالذكر أن الدولة قد استجابت لهذه التوصية اعتبارا من موسم ٦٨ - ٦٩ حيث تقرر رفع سعر القطن من أصناف الأشمونى وجيزة ٤٥ ومنوفى حتى تحقق للمنتجين عائدا متساويا .

٣ - تجميع المساحات القطنية :

كان تحديد الملكية وتوزيع الأرض على من يفلحها أول ما اتجهت اليه إرادة الثورة بقصد القضاء على الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى

فى الرىف ، ولقد كان من المنتظر أن تتفاقم مشكلات الانتاج القطنى - والانتاج الزراعى بصفه عامه - نتيجة تفتيت الملكيات ، ولم يكن غريبا فى ذلك الوقت أن نسمع البعض ، يتحسرون على انتاجية الارض من القطن فى أيام الدوائر والملكيات الضخمة . على ان الاشتراكيين عندما ينادون بتطوير العلاقات الاجتماعية لا يهدفون الى مجرد اعاده توزيع الثروة ففى الدرجة الأولى من الأهمية ، ازالة مظاهر التبديد والضياب وخلق الروح الديناميكية التى تعمل على تطوير الزراعة .

والعائق الأساسى فى سبيل رفع الكفاءة الانتاجية فى الرىف المصرى هو أن سعة المزارع لا تتحدد طبقا للاعتبارات الاقتصادية ، وليس من المعقول أن نقيم مزرعة نموذجية لا تتجاوز مساحتها بضعة قراريط ، ونحن نجد أنه طبقا لتعداد سنة ١٩٦٠ بلغ متوسط نصيب الفرد ٦ قراريط فى المنوفية ، ٧ قراريط فى الدقهلية وفى الشرقية ، ٩ قراريط فى الفيوم ، ١٠ قراريط فى البحيرة وفى المزارع الصغيرة يصبح من الصعب توفير البيئة الملائمة للنبات ، ويزيد الفقد فى المحصول لصعوبة مقاومة الآفات والحشرات وضياع جزء من الأرض فى رسم حدودها . كما تزيد تكاليف المزارع الصغيرة لعدم امكان تحقيق الوفورات الفنية التى تترتب على تنمية عنصر الادارة الزراعية أو الوفورات التسويقية التى يمكن تحقيقها فى حالة الشراء والبيع على نطاق كبير . وبجانب ذلك يعانى المزارع الصغير كثيرا من الصعوبات فى تدبير احتياجات المزرعة وفى توفير مستلزمات الانتاج وفى تسويق محصوله .

ولم يكن هناك محيص عن اللجوء الى وسيلة تمكن من تجميع الاستغلال فى هذه الملكيات بصورة تحقيق الكفاءة الانتاجية لهذه الملكيات القزمة . ولقد قبل هذا المشروع فى أول الأمر بالريية

من بعض الفلاحين الذين اعتقدوا أن الهدف منه انتزاع قطعة الحديد التي تفصل أرض الفلاح من أرض جاره ، وبهذه تضييع معالم ملكيته . غير أن البدء بتنفيذ المشروع على أساس موافقة الفلاحين ثم اقتناعهم بالفوائد التي حققها التجميع والتي تتمثل فى زيادة متوسط انتاج الفدان من القطن دفع الى موالاة السير فى تنفيذ المشروع .

ويتلخص مشروع تجميع الاستغلال الزراعى فى تجميع المساحات المنزرعة قطناً فى مساحات لا تقل عن عشرين فداناً ، وتطبيق دورة زراعية ثلاثية ، بمعنى عدم تكرار زراعة القطن فى الأرض الا كل ثلاث سنوات ، ويحقق هذا التنظيم فوائد محققة نجملها فيما يلى :

١ - اتباع سياسة خاصة فى ترتيب الزروع تؤدى الى استعادة التربة لخصوبتها وجودتها من ذلك عدم تكرار زراعة القطن فى الأرض ، الا كل سنوات ، وعدم زراعة محصول القطن بعد زراعة المحاصيل الشتوية ، لما يؤدى اليه ذلك من تأخير الزراعة وزيادة حدة الإصابة بالأمراض والآفات .

٢ - تلافي الأثر الضار لزراعة محاصيل مختلفة متجاورة فى مساحات صغيرة ، على سبيل المثال تؤدى زراعة الأرز بجوار القطن الى ارتفاع مستوى الماء فى الأرض ، وعدم امتداد المجموع الجذرى للقطن الأمر الذى يؤدى الى ضعف النباتات ونقص المحصول .

٣ - سهولة تنفيذ ومراقبة القوانين الزراعية مثل تحديد المساحات المنزرعة قطناً ، أو منع زراعة القطن بعد مواعيد محددة أو نقاوة الأقطان الهندية والشوارد من حقول الاكثار وما يستهدفه ذلك من زيادة الانتاج .

٤ - امكان اجراء عمليات الخدمة في مواعيد موحدة ، وزراعة محصول القطن في مواعيد مناسبة ، ولا ريب في أن زراعة القطن في المواعيد المناسبة تؤدي الى توفير الظروف البيئية الملائمة على اختلاف مراحل نمو النبات ، كما أن تبكير الزراعة يؤدي الى تقليل الاصابة بالآفات ولا سيما ديدان اللوز والى زيادة المحصول وتحسن رتبته . كما أن زراعة القطن في مواعيد موحدة تؤدي الى تلافي الأضرار التي تنجم عن تقديم أو تأخير مواعيد الزراعة ، ومن ذلك انتشار الآفات من حقل الى حقل لما تجده من نباتات متفاوتة في الأعمار .

٥ - الاستفادة بالزراعة الآلية ، وما تحققه من أداء العمليات الزراعية في الوقت المناسب وبتكاليف أقل ، ولا شك أن تجهيز أراضي القطن بالجرارات يكون أسهل في حالة تجميع الزراعة ، بعكس الحال فيما لو كانت المساحة المحددة متفرقة تفصلها الزراعات الأخرى والمساقى والبتون ، كذلك فإن استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية يؤدي الى القيام بالخدمات الزراعية بصورة أفضل فيمكن تسوية أرض الحوض الواحد بدرجة متماثلة وبصورة يندر وجودها في الزراعة العادية .

٦ - كفاءة مقاومة الآفات بطريقة سهلة وفي فترة قصيرة ، وعلى سبيل المثال فقد مكنت المساحات القطنية الواسعة من استخدام الطائرات في رش المبيدات الحشرية . ومن ناحية أخرى فيمكن في المساحات الواسعة اكتشاف الاصابة بسهولة وتنظيم برامج المقاومة .

٧ - توفير كميات كبيرة من مياه الري وتوفير مياه الري وتغذية مختلف المشكلات التي تتعلق بري وصرف الأراضي الزراعية والتي تؤدي استمرارها الى الأضرار بخصوبة التربة .

٨ - امكان تعاقد وزارة الزراعة مع الجمعيات التعاونية التي يقوم افرادها بتجميع حيازاتهم فى وحدات كبيرة وبذلك يمكن المحافظة على سلالات الاصناف المزروعة وتدريب كميات كبيرة من التقاوى المحسنة الى الحد الذى يسمح بتوزيعها على كافة زراع القطن .

٩ - تيسير هذه الطريقة عمليات التسويق التعاونى للمحصول بالطريقة المحسنة ، وامكان توفير الخدمات التسويقية .

وفى عام ١٩٥٦ وقع الاختبار على منطقة نواح فى طنطا لبدء فى تجميع الاستغلال الزراعى ، نظرا لأن هذه القرية بالذات كانت احدى الصور الصادقة لتفتت الملكية فى الريف المصرى (٣٥٠٠ هـزرعة فى زمام القرية البالغ ١٥٦٢ فداناً) وكان من نتائج هذه التجربة ان ارتفع متوسط محصول الفدان من القطن بصورة ملحوظة ، فبعد أن كان قبل التجربة ٤٣ «قنطارا» ارتفع الى ٦٨ «قنطارا» سنة ١٩٥٧ والى ٧٣ «قنطارا» سنة ١٩٥٨ والى ٧٧ «قنطارا» سنة ١٩٥٩ وهى كما نرى معدلات قياسية ، وهكذا كان نجاح هذه التجربة نقطة البدء نحو تعميم هذا النظام .

(٤) دور التعاون فى توفير الاسماليب التى تؤدى الى زيادة الكفاءة الانتاجية :

اشرنا الى تفتت الملكيات فى الريف المصرى ، والى دور تجميع الاستغلال الزراعى فى الوصول بالوحدة الزراعية الصغيرة الى اقصى ما يمكن بلوغه من الكفاءة الانتاجية ، على أن هناك عيوباً أخرى تتعلق بأوضاع التفتت فى ملكية الأرض فالواقع أن هذا الوضع يعنى أن الاقتصاد الزراعى المصرى قد وضع أمر توزيع الموارد

فى الزراعة فى يد الملايين من مديرى المزارع الفردية الذين يقومون بدور المنظم ومدير العمل كما يساهمون بقسط كبير من العمل المزرعى . وهذا الوضع وان كان له بعض المزايا الا أنه لا يحقق امكانية توزيع الموارد فى الزراعة على أساس سليم ، فهذه الفئة من المنظمين تميل نظرتهم الى الفردية ويجهلون التطورات العصرية ولا يضعون فى اعتبارهم متابعة الخطة القومية ولا يمكنهم عمل توقعات عن الاسعار المتوقعة . أو عن حجم ومستويات الانتاج ، لهذا نجد العديد من القرارات التى تتخذ لتحديد طريقة توزيع الموارد فى الزراعة .

لهذا كان من الضرورى لهذه الوحدات الانتاجية أن تعتمد الى تنظيم القدرات الحديثة فى الزراعة من أجل زيادة حجم الانتاج ورفع مستواه ، وقد أخذت الجمهورية العربية المتحدة بأسلوب التعاون الذى يتفق تماما مع التطور الذى وصلنا اليه ، فهو يجمع الى مزايا النظام الجماعى امكان استغلال الحوافز الفردية وتطوير الادارة ، المزرعية ، والجمعيات التعاونية فى ريف البلاد متعددة الأغراض تؤدى كافة الخدمات الزراعية والاقتصادية ، وفى نفس الوقت تميل لأن تكون نواة الخلية الاجتماعية للفلاح عن طريق تأدية كافة الخدمات الاجتماعية والتأمينات الجماعية . وهذا التحول فى وظيفة الجمعية يخلق الجو الذى بين الأعضاء ويحقق ارتباطا قويا بين الفلاح والجمعية ، بالإضافة الى كونه يشكل العنصر الأساسى لوجود تخطيط كامل متطور لأنه يسمح للفلاح بفهم الربح الحاصل من التخطيط ، ويجبر الفلاحين على وضع أساس خطة الانتاج ومراقبة تنفيذها والعمل على تحقيقها .

واستمرار تطوير الريف رهن بتدعيم التعاون والعمل المستمر على نجاحه ، ومن رأينا أننا قد وصلنا الى مرحلة تحت

علينا فيها أما الأخذ بفكرة الجمعيات التعاونية المتخصصة أو تحول الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض الى وسيط بين الفلاح وبنوك التسليف ان الأخذ بنظم الزراعة الواسعة قد أظهر بوضوح مدى ما يمكن أن تقدمه الجماعات المتخصصة في مختلف المجالات ، كذلك فان قيام الأجهزة الحكومية بالأعمال التنفيذية مثل مقاومة الآفات كان مثار ضيق للفلاحين ، للبطء الذى تجرى به هذه العمليات ، ولزيادة الأعباء التى يتحملها الفلاحون . كذلك فان تطور نظام التسويق التعاونى قد أظهر مدى الحاجة الى جهود الجمعيات التعاونية فى توجيه الفلاحين الى اتباع أساليب الجنى المحسن والإشراف على عمليات الجنى والتعبئة والتخزين والفرز ومحاسبة الأعضاء .

ومن رايانا ان تحول ميزانية صندوق تحسين الأقطان ، وهو مبلغ طائل يصل الى ستة ملايين جنيه ، وتنفقه الدولة فى منح علاوات تشجيعية للزراع والمحالج والتجار الى الجمعيات التعاونية المتخصصة فمن ناحية نجد أن تشجيع الفلاحين على العناية بمحصولهم انما يدخل فى دور الجمعيات التعاونية المتخصصة ومن ناحية أخرى هناك أبواب متعددة أولى بالرعاية .

وكلنا يلمس الظروف السيئة التى يتم تخزين أقطان الفلاحين فى ظلها وعدم توفر وسائل الفرز والتدريج فى مراكز التجميع . وسوف نعود الى مناقشة دور هذه الجمعيات عند الحديث عن التسويق التعاونى لمحصول القطن .

سياسة التسويق التعاوني

ان تسويق السلعة هو مرحلة ضرورية لا مفر منها في الدورة الاقتصادية ، والتي تبدأ بالانتاج ثم التسويق ثم تنتهي بالاستهلاك . ورغم أن عمليات الانتاج هي أساس أى اقتصاد واقعى ، الا أنها تصبح مهددة بالتوقف لدى كل اختلال خطير في تسويق السلع المنتجة ، ان الانتاج هو الذى يضيف الى السلعة قيمتها الحقيقية ، غير أن هذه القيمة تظل نظرية حتى نجد تجسدها الحقيقى فى السوق ، وعمليات السوق - فى حقيقة الأمر - تدخل فى باب الخدمات الضرورية وتقتطع تكاليفها ودخول العاملين فيها من حساب القيمة التى يضيفها الانتاج . ولا يعنى ذلك - على الاطلاق - ان خدمات السوق خدمات زائدة أو طفيلية ، بل هى تمثل حلقة وصل لا غنى عنها للمنتج أو المستهلك ، وإذا كانت خدمات السوق لا تخلق قيمة أو منفعة ، فانها تكتشف قيمة السلعة ، وتلاقى بين الحاجة والاشباع ، بين الانتاج والاستهلاك .

ان تركز الانتاج وزيادة التخصص والتقسيم المتزايد للعمل ، كل ذلك يسهم بشكل ما فى زيادة الحواجز بين المنتج والمستهلك . وعبر المرحلة الطويلة من الاقتصاد الطبيعى حيث كان المنتج تقريبا هو المستهلك الى العصر الحديث حيث زاد التخصص فى الانتاج

اتسعت الفجوة بين المنتج والمستهلك وزادت الحاجة الى عمليات التسويق . وفي العصور القديمة كانت حاجات الفرد محدودة ، وكان فى الغالب قادرا على انتاج وسائل اشباعها بنفسه ، ولكن التقدم البشرى وتنوع حاجات الفرد ، وتزايدها ، نتيجة للتقدم العلمى والآلى قد قضى الى غير رجعة على هذه الأوضاع .

والتجارة فى العصر الحديث اذن ضرورة ، لذلك لم يكن من غير الطبيعى أن تزدهر هذا الازدهار وأن تكون المطالبة بحريتها وبإزالة القيود القطاعية عليها من أول ما تطالب به الرأسمالية الحديثة بعد الطفرة الهائلة فى الانتاج أيام الانقلاب الصناعى . وان يكن ثمة اتهام للتجارة فى كثير من الأحيان ، فذلك لا يعود لسبب جوهرى يتعلق بها من حيث هى ومن حيث وظيفتها . وانما يعود لظواهر عارضة مهملاستمرت ؛ وأسباب هذه الظواهر تكمن فى طبيعة الرأسمالية .

غير أن هذا الاتهام آل الى الزوال فى ظل الاشتراكية ، حيث تعود التجارة الى وظيفتها الحقيقية ، وحقيقة ان ذلك - لا يلغى القوانين الاقتصادية ، ولا يجعل من عمليات السوق مصدرا للقيم ، الا أن اكتشاف القيمة وتجسيدها هو فى حد ذاته ضرورة تستحق التعويض المتكافئ ، ونتيجة لهذا تنقلص القيمة التى تقتطعها التجارة وعمليات التسويق ، وتصبح فى الحدود الشرعية والمقولة التى لا تمثل استغلالا .

ويتضح من هذا العرض أن وظيفة التجارة لا تختلف من مجتمع لآخر ، أما ما يميز بين التجارة فى مجتمع وآخر فهو الأسلوب الذى يتبعه المجتمع فى تحقيق أهدافه ، فبينما تنادى الرأسمالية بسيادة المنافسة الحرة ، يعمد الاشتراكيون الى التخطيط العلمى ، والى البحث عن أفضل الانظمة وأقدرها على

تحقيق غايات المجتمع ، هذه الغايات التى تتمثل فى مجال تسويق القطن فى الأهداف التالية :

١ - ضمان استقرار الأسعار وحماية المنتج والاقتصاد القومى من التقلبات الهوجاء التى تسود أسواق الخامات الأولية ، واتباع سياسة سعرية سليمة تحقق العدالة بين المنتجين وتكفل لهم حياة حرة كريئة .

٢ - التقييم العلمى والموضوعى للانتاج بحيث تقوم العلاقة بين القطاع العام والجمعيات التعاونية على أساس من العدل . فالقطاع العام هو وليد الاشتراكية ، والقطاع التعاونى هو ملكية الجماعات الريفية التى عانت من صفوف الظلم والاستغلال .

ولقد كان من فضل الاشتراكية العلمية أن أزيلت التناقض بين التقدم والعدل على النقيض من ذلك أثبتت حركة التاريخ أن المجتمعات الانسانية تسعى نحو تحقيق الكفاية والعدل .

٣ - الارتفاع بمستوى العمل الفنى والوصول بخامة القطن الى أقصى مستوى ممكن مع تخليص السوق من مظاهر التبديد والضياح ، وتقليل تكاليف عمليات التسويق الفنية ، والإدارية والحسابية الى أقصى مدى يمكن الوصول اليه ، وبهذا أصبحت التجارة فى المجتمع الاشتراكى وظيفه اجتماعية ذات ثمن عادل تؤدى دورا هاما ذى شقين :

الشق الأول - هو تمكين المنتج من الحصول على القيمة العادلة لانتاجه .

الشق الثانى - هو تمكين الدولة من متابعة التغيرات فى حاجة الاستهلاك من حيث الكم والكيف .

وفى ظل الرأسمالية تضيق القيمة ذاتها بين مصادر النهب المختلفة وبين التقلبات المتوالية ، ويصبح من الصعب متابعة هذه التغيرات .

٤ - تطوير النظم وتطويرها للوصول الى اكفا النظم ، والكفاءة الحقيقية هى فى قدرة النظام على مواجهة الظروف التى تحيط به ، وعلى تحقيق الاهداف التى نريد الوصول اليها .

حول التدخل الحكومى وأسعار القطن فى الداخل

وخلال السنوات القليلة الماضية ، استهدفت السياسات الحكومية ضمان استقرار أسعار التعامل فى سوق القطن بالداخل ، وتوفير سعر مجز للمنتج . وخلال المرحلة الأولى ، حافظت الدولة على جوهر اقتصاديات السوق ، واستهدفت بعض المحاولات التأثير فى الاسعار عن طريق تعديل السياسة الإنتاجية والتحديد المساحى للأصناف ، وغنى عن البيان أن المساحة المنزرعة ليست العامل الوحيد الذى يحدد كمية الانتاج ، وليست كمية الانتاج ذاتها أكثر من عامل واحد من جملة عوامل تؤثر فى الاسعار . واستهدفت محاولات أخرى إعادة تنظيم السوق الرأسمالية أو أحداث توازن بين القوى التى تحكم العرض والطلب ، ومن هذه المحاولات تنظيم تجارة القطن بالداخل ، وإصدار تشريعات للحد من الاشاعات ، وتحديد نسبة التقلبات السعرية ، وضمان حد أدنى للأسعار ، واستخدام أرصدة لجنة القطن المصرية فى موازنة العرض والطلب . الخ .

وغنى عن البيان أن هذه السياسات عجزت عن تأدية الدور المطلوب منها . ان اقتصاديات السوق تعتمد على ربط المنتج الصغير فى القرية بالمستهلك الصناعى فى البلدان الرأسمالية وبهذا فان

اقتصاديات سوق الداخلى تحكمها نفس المؤثرات التى تسيطر على الاقتصاد العالمى . وانه من خطر الرأى أن نعتقد فى جدوى السياسات المتبعة اذا فتحنا الباب على مصراعيه أمام عواصف السيطرة الرأسمالية البغيضة مادامنا قد احتفظنا بالأشكال والأوضاع التقليدية للسوق الرأسمالية .

أسس تحديد أسعار القطن :

وعندما يفكر رجال التخطيط الاشتراكيون فى تحديد أسعار القطن ، فهم يواجهون فى الحقيقة مشكلة شائكة لها أبعادها المختلفة . وثمة اعتبارات عديدة يجب عليهم عدم اغفالها ، وعليهم أيضا أن يعملوا على الموازنة بين الاعتبارات المختلفة للوصول الى أفضل النماذج . ولا يمكننا على الإطلاق أن نذهب الى القول بوجود سياسة مثلى تلائم جميع مراحل النمو ، ومع حركة المجتمع تحظى بعض الاعتبارات بمزيد من الأهمية ، فى حين تحتل اعتبارات أخرى درجات أقل من الأهمية ، وعلى سبيل المثال يحتاج المجتمع فى المرحلة الأولى الى إثارة الحوافز الفردية ، ومع استمرار التطور ، وزيادة الوعى السياسى والاجتماعى ، يصبح فى الامكان إثارة الروح الجماعية وتطوير السياسات بحيث تحقق مزيدا من التكافل والتضامن بين أبناء الأمة الواحدة .

والخط الاساسى الأول الذى يتعين على حال التخطيط

الالتزام به هو مراعاة الفصل التام بين أسعار الشراء من المنتجين ، وأسعار البيع فى الأسواق العالمية ، وتقوم سياسة الدولة على أساس تقرير سعر معين يجرى عليه التعامل مع كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المختلفة ، فهناك سعر للشراء من المنتجين ، وهناك سعر للبيع فى الأسواق العالمية ، وهناك سعر للبيع لمصانع الغزل والنسيج المحلية .

أما بالنسبة لأسعار شراء القطن من المنتجين فيراعى عند تقريرها أن يسمح بتحقيق عائد مجز للفلاح .

أما بالنسبة لأسعار بيع القطن للمصانع المحلية فانها تكون عند مستوى يسمح بتكوين حصيلة لدعم الصادرات .

وبالنسبة لأسعار بيع القطن للأسواق العالمية فانها تتقرر على أساس دراسة العرض والطلب العالميين ، ومع مراعاة وضع التنافس للقطن المصرى ، لذلك فان الحكومة تعيد النظر فيها أسبوعا بعد أسبوع .

وتهدف هذه السياسة فى جانب منها الى حماية المنتج الصغير من أعباء التقلبات المستمرة فى أسعار القطن فى السوق العالمية ، وفى جانب آخر فان استقرار الأسعار أمر ضرورى لقيام صناعة الغزل والنسيج على أساس سليم ، وقد أشرنا فى مواضع متعددة الى أن غزالى القطن فى مختلف بلاد العالم أصبحوا يتنقلون بين مختلف الأسواق ، بحثا عن استقرار الأسعار ، وفى جانب ثالث فان استقرار أسعار التعامل شرط أساسى لتمكين الدول فى النظام الاشتراكى من تخطيط اقتصادياتها ، وتنظيم التعامل فى السوق الداخلية ، وممارسة دورها فى تطوير المجتمع الانتاجى فى الريف المصرى .

والخط الأساسى الثانى الذى تلتزم به الدولة هو مصلحة الفلاح ، وقد أشار السيد/ الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه « على طريق الاشتراكية » الى « اننا نريد أن نفيد الناس ، ولا نريد اطلاقا أن نجعلهم يكفرون . اننا حينما نعمل أى شئ تصاونى فانما هو لمصلحة الدولة ، وليس لكى تكسب الدولة أو تزيد الميزانية ، ونحن حينما نأخذ المحاصيل من الفلاح ، فاننا نأخذها بالشروط التى تريخ الفلاح وتعطى له حقوقه كاملة » هذا المبدأ

الانسانى الذى أشار اليه السيد الرئيس يضع لنا خطوطا عريضة يتم بمقتضاها تحديد الأسعار التى يجرى عليها التعامل بين الفلاح والدولة .

وان الدولة مطالبة فى الدرجة الاولى - بضمان تغطية الأسعار لتكاليف الانتاج فالدولة فى المجتمع الاشتراكى تحدد للفلاح الصنف الذى يزرعه ، كما تحدد فى نفس الوقت تكاليف الانتاج فهى تحدد أولا مقدار الايجارات ، وهى ثانيا نقرر الأجور التى يحصل عليها مختلف العاملين ، وهى ثالثا تقرر ما اذا كانت قروض الفلاحين يستحق عليها فوائد أم لا . وعليه فان من المنطقي أن تضمن الدولة تغطية هذه النفقات .

وفى الدرجة الثانية ، فان الدولة مطالبة بضمان حد أدنى من الدخل ، وكما ذكرنا تضمن الدولة تغطية تكاليف الانتاج ، ومن الطبيعى أن تتضمن التكاليف أجر عمل الفلاح وأسرته على مدار العام . فاذا كان الدخل الصافى للفلاح يقل عن حد معين فمن الضروري أن تتنازل له الدولة عن جزء من مستحقاتها حتى تعوضه عن النقص فى الدخل .

وفى الدرجة الثالثة من الأهمية يجب أن نؤكد حصول الفلاح على القيمة الحقيقية لانتاجه بمعنى عدم حرمانه من احتمالات التحسن فى أسعار البيع فى الأسواق العالمية . ويرى البعض أن تقوم الدولة بهذه الوظيفة عن طريق (صندوق موازنة أسعار القطن) بحيث يمول عجز هذا الصندوق من فائض عملية التسويق، وان هذا الأسلوب يحقق لنا هدفين :

- أولا - ارتباط السعر بالقيمة ارتباطا منتظما .
- ثانيا - ربط أسعار التعامل فى الدخل بالأسواق العالمية .

وثمة اعتبارات كثيرة يجب النظر إليها قبل تقرير صلاحية مثل هذه الأفكار للتطبيق في المجتمع الاشتراكي ، وفي ظل نظام السوق الحرة حيث تتراوح الأسعار حول القيمة صعودا وهبوطا يكون هناك مجال كبير للأخذ بهذه الفكرة ، أما عندما نأخذ بأسلوب التخطيط فتتفى الرغبة في حرية تقرير الأسعار ، وتكون هناك سيطرة مركزية على الأسعار ، وتقوم الدولة بدورها كصندوق ضخيم لموازنة الأسعار ، واضمة في اعتبارها كافة الظروف المحلية والعالمية .

والخط الأساس الثالث : هو استخدام المكافآت والتغير في الأسعار كوسيلة للتوجيه الاقتصادي .

ان نظام الأسعار يجب أن يبعث الحوافز التي تعمل على زيادة انتاجية الفدان ومعنى هذا ضرورة توفير مزايا عينية للفلاح الناجح والجمعية التعاونية التي تتفوق على غيرها والنظام المشار اليه يمكن أن يحقق أهدافا ثلاثة أشار إليها الميثاق :

— ان الكم والنوع في عملية الانتاج لا يمكن فصلها عن حساب الزمن أو حساب التكلفة . . الميثاق .

وبهذا فان الهدف الأول : هو زيادة انتاج الفدان ، والهدف الثاني هو تحسين رتبة الانتاج ، والهدف الثالث : هو تخفيض تكاليف الانتاج .

وتحقيقا لهذه الأهداف يقتضى الأمر معدلات للانتاج والتكاليف في كل منطقة بحيث يعامل الفلاح أو الجمعية التي تتجاوز هذه المعدلات معاملة تفضيلية بمنحها مكافآت أو محاسبتها على اساس نظام مميز في الأسعار . ولقد طبقت هذه النظم ، بصفة خاصة

لتحقيق الهدف الثانى وهو تحسين الانتاج • فتزايدت العلاوات
الممنوحة لمنتج الرتب العالية عاما بعد عام •

وفيما يلى جدول مقارنة بالعلاوات التى منحت للمنتج فى
موسم ١٩٦٧/٦٦ - والعلاوات التى منحت فى موسم ١٩٦٨/٦٧
والتي تقررت فى موسم ١٩٦٩/٦٨ •

| فئة العلاوة | | | | الرتبة |
|----------------|----------------|---------------|---------------|-------------------------------|
| موسم ٦٨/٦٧ | موسم ٦٧/٦٦ | موسم ٦٨/٦٧ | موسم ٦٧/٦٦ | |
| ٦٩ ٦٨ | متوسط التباينة | ٦٩/٦٨ | طول التباينة | |
| متوسط التباينة | | طول التباينة | | |
| ٨ ريال | هليلج | ١٢٥ ريال | ٠٠ | فج : اكسترا فما فوق |
| ٦ | ٦٠٠ | ١٠ | ٧٠٠ | فج + ٤/١ الى اقل من فج/اكسترا |
| ٥ ريال | | ٧٥ | | فج الى اقل من فج + ٤/١ |
| ٤ ريال | | ٥ ريال | | فج - ٤/١ الى اقل من فج |
| ٣ | ٤٠٠ | ٤ | ٥٠٠ | فج/فج الى اقل من فج - ٤/١ |
| ٢ | ٣٠٠ | ٣ | ٢٠٠ | جود الى ج/فج |

ملاحظة :

(١) لا توجد علاوات للرتب التى تقل عن جود •

التقييم العلمى لمحصول القطن .

ان تقييم الانتاج يعنى ببساطة تحديد مواصفات السلعة ، وبالتالي امكان تحديد ثمنها . وهناك من المبررات ما يدفعنا الى الاهتمام بتقييم الانتاج على أسس علمية خالية من التحيز ، ولا شك أن هذه المبررات تنطبق على انتاج كافة القطاعات الاقتصادية كما تنطبق على انتاج القطن .

واتباع الأسلوب العلمى فى تقييم محصول القطن ليس أمرا جديدا ، فقد وجدت النماذج القياسية لرتب القطن وتيلته ، كما وجدت اختبارات الرطوبة فى ظل الأسواق الحرة للقطن . ولكن الجديد فى الموضوع أن نعطى القياس العلمى صفة الشمول ، بحيث أصبح الفلاح الصغير ينال حقه وفقا للمعايير والمقاييس التى تمتعدها الهيئات العلمية وثمة ناحية أخرى جديدة بالانتباه ، فالقيمة كما كانت تحدد فى الأسواق الحرة لم تكن مقياسا سليما من مقاييس الكفاية ، فقد وجدت الأرباح الاستغلالية فى تجارة القطن بصفة مستمرة ، أما نتيجة لنزوات السوق وتقلباته المجنونة ، وإما نتيجة لجهل الفلاح وضعف مقدراته النضالية ، وإما لعدم اتباع الأسلوب العلمى فى تقديم الانتاج فى تجارة الداخل . وتفقد هذه الأوضاع مبررات وجودها فى مجتمع يهدف الى تحقيق العدل والتخلص من صنوف الاستغلال ، ويعتبر أن تحقيق العدل وسيلة من وسائل تحقيق الكفاية . والى جانب ذلك فإن الأخذ بأسلوب التخطيط العلمى حتم الاهتمام بالتقييم العلمى للانتاج ومتابعة التقدم العلمى فى هذا المجال ، حتى يمكن تطوير الانتاج ومتابعة التقدم العلمى فى هذا المجال ، حتى يمكن تطوير الانتاج الاشتراكى على أسس علمية ، بدلا من الاعتماد على مقاييس الربح الاستغلالية وما تؤدي اليه هذه المقاييس من فوضى فى الانتاج .

ان التقييم العلمى للانتاج أمر ضرورى لتبادل الانتاج بين القطاعات المختلفة (قطاع الزراعة ، قطاع التسويق الداخلى ، قطاع التصدير ، قطاع الصناعة القطنية) وفقا لقيمتها الحقيقية ، حتى يمكن معرفة القيمة المضافة فى كل قطاع وفى كل مشروع . وحتى لا نسمح بوجود أرباح استغلالية ، أو باستمرار مشروعات تعمل بطريقة خاسرة . ومن ناحية أخرى فان سلامة تقييم محصول القطن أمر ضرورى لاستقرار العلاقة بين الجماعات التعاونية والقطاع العام بصورة تؤدى الى انتفاء الشك فى وجود غبن أو أرباح استغلالية .

ومن ناحية ثانية فالتقويم العلمى له دوره فى تطوير الانتاج وتحسينه ، وتوجيهه ناحية الاحتياجات الفعلية للسوق ، ونحن نجد أن حصول الفلاح على القيمة الفعلية للانتاج ، هو فى حد ذاته دافع قوى للعمل على زيادة الانتاج وتحسينه ، وعلى توفير الرتب العالية التى يزداد الطلب عليها فى الأسواق .

ومن ناحية ثالثة فالتقويم العلمى للانتاج له دوره فى قياس الكفاءة الانتاجية فى مختلف القطاعات ، وفى مجالات العمل الواحد ومعرفة الاسباب التى تحول دون ارتفاع الانتاج الى المستوى المطلوب سواء فى الكم والنوع ، ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة .

ومن ناحية رابعة فالتقويم العلمى للانتاج ضرورى لاعادة النظر فى السياسة السعرية على أساس من دراسة التكاليف التاريخية وتطورها ، واحتياجات الأسواق العالمية ، وتطورات الاسعار العالمية وغير ذلك .

وأخيرا فان هناك أهمية كبيرة فى توجيه الدعاية والاعلان لحامة القطن وغزله ونسيجه ، وفقا لما يسفر عنه التقييم الفعلى للسلعة الى جانب الدراسات الاخرى المتعلقة بالمنافسة والاحلال .

قياس الصفات والخواص الاقتصادية خاصة القطن :

يقتضى التقييم العلمى لمحصول القطن ضرورة حليج الأقطان الزهر (تخليص بذور القطن من شعيراته) ، فقنطار القطن الزهر (١٥٧ر٥ كيلو جرام) سلعة مبهمه القيمة قد ينتج عنها قنطار من القطن الشعر (٥٠ كيلو جرام) وقد يزيد ما ينتج عن ذلك أو يقل ، ومن ناحية أخرى فهناك اعتبارات فنية تجعل من الصعب تحديد جودة القطن الزهر بصفة قاطعة الا بعد أن يتم حليجه .
وبلاحظ أن قياس وتحديد القيمة في محصول القطن له اتجاهان :
قياس الكمية ، وقياس الجودة .

أولا - قياس الكمية :

تختلف كمية القطن الشعر الناتجة من حليج قنطار من الزهر (تصافي الحليج) اختلافا كبيرا بتأثير عدد من العوامل التى يصعب حصرها أو التحكم فيها . ومن العوامل التى تؤدى الى اختلاف تصافي الحليج ، وبالتالي الى اختلاف قيمة القنطار من القطن الزهر :
نوع القطن ، صنفه ، منطقة زراعته اختلاف الظروف البيئية ، درجة اتقان العمليات الزراعية ، مدى العناية بعمليات اعداد وتجهيز القطن . ومع اختلاف هذه العوامل وتباين تأثيرها يكاد يكون من المستحيل الجزم بقيمة القنطار الا بعد اتمام عملية الحليج .

ومن ناحية أخرى فان خامة القطن مادة هيدراتية فهمى تكتسب أو تفقد جزءا من الرطوبة حسب حالة الجو المحيط بها . ومن الطبيعى والأمر كذلك أن يتم التعامل على أساس وزن القطن الجاف، وقد تم الاتفاق دوليا على اعتبار أن وحدة التعامل هو قنطار القطن الشعر الذى يحتوى على نسبة رطوبة قدرها ٨٥ ٪ من وزنه الجاف ولما كانت نسبة الرطوبة القطنية في حالة تغير وتلدب مستمرة طوال فترة تخزينه وأثناء مراحل تجهيزه فانه من الضرورى حساب

نسبة الرطوبة القطنية في نهاية عمليات تجهيز القطن حتى يمكن الوصول للقيمة الفعلية للقنطار .

ولا تصل نسبة الرطوبة القطنية في بالات القطن المائية الى النسبة القانونية ، حيث يكتسب القطن جزءا من الرطوبة أثناء عملية فرفرته في المكابس وأثناء شحنه في البحر وتخزينه في المغازل حتى يصل الى نسبة من الرطوبة تجعله أكثر صلاحية للغزل وأقل تعرضا للتلف ، لذلك فان نتائج اختبار الرطوبة تكون في مصلحة البائع في أغلب الأحيان ، الأمر الذي يؤكد ما اشرنا اليه من عدم امكان تحديد القيمة الحقيقية لقنطار القطن الا في نهاية عمليات تجهيزه .

ثانيا - قياس الجودة :

ان السؤال الأول الذي يجول في ذهن الغزال ، وهو بصد شراء خامة القطن ، لا بد وأن يكون خاصا بمدى جودتها ، وهذا يعنى أن الجودة تأتي دائما في المقام الأول . وليس من الضروري أن يشتري أحسن ما في السوق ، فقد يبحث عن أصناف أقل جودة ورتب أقل درجة ، لأن هذا المستوى من الجودة يمثل ما يحتاجه بالضبط . وإن هذا يوضح لنا أهمية تحديد الجودة على نحو قاطع ، وأن التقديم العلمى والموضوعى يجب أن يكون هدفا في ذاته ، وليس مجرد وسيلة تتحدد بها الأسعار ويحتاج التعبير عن مستوى معين من الجودة الى التعرف على ثلاث نواحي أساسية :

صنف القطن / رتبة القطن / صفات التيلة .

١ - الصنف : ان التعرف على صنف القطن عامل أساسى في تحديد القيمة الاقتصادية لخامة القطن ، فهناك ارتباط وثيق بين العوامل الوراثية التى يحملها صنف بعينه وبين الصفات الاقتصادية

على أن تحديد صنف القطن لا يمكن اعتباره تعبيراً سلسلياً عن مستوى معين من الجودة حيث تتراوح الصفات الاقتصادية للصنف الواحد في حدود مدى معين تحكمه عوامل متعددة منها درجة نقاوة الصنف وعمره حيث تقل قيمة الصنف الاقتصادية شيئاً فشيئاً كلما تقدم عمره حتى ينعدم من الزراعة ، ومنها أثر الظروف البيئية ومدى ما يبذله المنتج من جهد في رعاية محصوله ، ودرجة اتقان عمليات اعداد وتجهيز المحصول ، مثل الجنى والتعبئة والتخزين والحليج والكبس حيث تحدد هذه الظروف ، أقصى مستوى يمكن للصفات الاقتصادية الوصول اليه ، ولذلك يحتاج التعبير عن جودة الصنف الى التعريف على رتبة الانتاج وصفات التيلة .

٢ - رتبة القطن : يطلق على مظهر القطن وعلى درجة نظافته وخلوه من الشوائب رتبة القطن . وكما تظهر على الانسان علامات الصحة والمرض فان مظهر القطن هو المرآة التى تعكس جودته وقيمتة الغزلية ، وتعكس فروق الرتب فروقا مماثلة في جودة القطن وفي قيمته الغزلية . ويقوم بتحديد رتبة القطن الشعر فئة من الخبراء يطلق عليها « فرازى الاقطان » وقلما تخطئ عين الخبير فى التعرف على الطابع الذى تتركه ظروف البيئة الخارجية فى مظهر القطن ، ويستطيع الخبير أن يحدد من فحصه لمظهر القطن الخارجى فروقا للرتبة تصل الى ١/٣٢ « جزء » من الرتبة .

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن رتبة القطن الشعر ، أن نشير الى عملية تدريج القطن الزهر الى مستويات ، وهى العملية التى يطلق عليها « فرز المستويات » أو « فرز القطن الزهر » . وتحظى هذه العملية بأهمية بالغة فى ظروف الجمهورية العربية المتحدة حيث يسود نمط المزارع القزمية مما يؤدى الى تباين الانتاج

بدرجة كبيرة ، الأمر الذى يحتم تدريج الاقطان الى مستويات ، حتى يتسنى العمل بطريقة اقتصادية واعداد السلعة بصورة تستجيب لطلبات المستهلكين . ويتضح من هذا العرض أن عملية فرز المستويات لا يمكن اعتبارها أكثر من عملية تحضيرية فى صناعة الحليج وأن رتبة الانتاج انما تتحدد بعد حليجه ، ولهذا نجد أن تقديرات المستوى الواحد تختلف من فراز لآخر ، ويتم الفرز فى القطن الزهر بفروق نصف رتبة ، بل يعمل الفراز فى الاقطان المنخفضة الدرجة على التقريب فى حدود رتبة كاملة .

وبالرغم مما اشرنا اليه من أن رتبة القطن الزهر لا تعد تعبيراً سليماً عن جودة القطن فقد برزت فى الآونة الاخيرة أفكار جديدة مؤداها الارتفاع بكفاية عمليات فرز القطن الزهر فى الارياض حتى يمكن التعجيل بصرف الاثمان النهائية للمنتجين دون انتظار عملية الحليج التى تستغرق فترة طويلة ولعل أهم ما يوجه لهذا الاسلوب من نقد :

— ان الاختصار على قياس الجودة يعنى أننا قد أغفلنا الجوانب الخاصة بقياس كمية القطن .

— لا يمكن الاعتماد على رتبة القطن الزهر فى تحديد رتبة القطن الشعر التى ينتظر الحصول عليها بسبب عدم تجانس القطن الزهر ، واختلاف المعاملات التى يتعرض لها محصول القطن فى مراحل الاعداد والتجهيز المختلفة هذا الاختلاف الذى يحتمه اختلاف خامة القطن فى طبيعة العيوب الموجودة بها . وأخيراً فإن مما يؤكد هذا الوضع عدم امكان خلق مفهوم موحد لمعنى المستوى فى القطن الزهر لاعتبارات علمية وعملية تحول دون عمل نماذج قياسية لرتب القطن الزهر .

٣ - قياس صفات التيلة : كانت رتبة القطن وطول تيلته
« كما يحددها الصنف » هما العاملان الاساسيان اللذان يضعهما
الغزال في اعتباره . على أنه في الوقت لحاضر ظهرت أهمية قياس
صفات معينة واجراء اختبارات متعددة مثل النعومة ، درجة
النضج . الخ الا أن طرق الفحص الآلى مع دقتها تعتبر عملية مكلفة
وبطيئة بالنسبة للغزال ، الأمر الذى يدفعه الى تفضيل القطن
المصحوب بشهادات . وقد عملت الدولة في الوقت الراهن على اقامة
معمل لاختبارات الغزل حتى يمكن تعميم هذه الاختبارات وتحقيق
مطالب الغزالين . ولا تلقى هذه الجوانب اهتماما كافيا فى تعامل
الجمعيات التعاونية مع بيوت التصدير ، والواجب عدم اغفالها
حتى نخلق الحافز للاهتمام بالانتاج .

الزلاخ والتقويم العلمى للانتاج :

أشرنا فى الصفحات السابقة الى الاسلوب العلمى لتقويم
الانتاج . ومن المهم فى هذا الصدد أن يحظى هذا الاسلوب برضاء
الفلاخ ، فالزلاخ هو صاحب المصلحة الاولى والحق الاول فى كل
تطوير وفى ثمار هذا التطوير . ولهذا حرصت الثورة على تسمع
نبض الفلاخين وعملت دائما على المتابعة الدقيقة لكل تجربة جديدة،
ومعالجة كل ما يتكشف من قصور ، وفتحت دائما أبواب المصارحة ،
ورحبت بالنقد البناء الذى يهدف الى العلاج ويلقى أضواء صادقة،
وأمانة على الواقع .

والى هذه الحقائق أشار السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى
خطابه أمام أعضاء مجلس الامة فى مارس سنة ١٩٦٤ : « أنتم محتكون
بالفلاخين أكثر منى ومن الحكومة » وتستطيعون أن تعرفوا عمل
التسويق التعاونى يسير بطريقة صحيحة أو فيه خطأ . هل ممكن أن

نصلح أو نسهل الأمور أكثر للفلاح ؟ هل الفلاح يتعب من عملية التسويق التعاوني ؟ هل الميزات التي يأخذها في التسويق التعاوني أحسن أم التي كان يأخذها أيام كان يتعامل مع التاجر والوسيط ؟ .. أنتم باعتباركم السلطة الشعبية تستطيعون أن تفتحوا هذه المواضيع بحيث نصل الى الكمال . لأننا سنجد وزيرا للزراعة ، ووزيرا للإصلاح الزراعي ، وبعد ذلك وكيسلا للوزارة ، ثم المدير العام ، ثم الباشكاتب ، ثم أمين المخزن ، ثم الجمعيات التعاونية . أما أنتم فتذهبون وتحتكون بالفلاح وتعرفون هذا الكلام ، وبهذا عليكم واجب كبير هو أن تقودوا عملية التوجيه في هذه النواحي .. وليس معنى أن نجد مشاكل في التسويق التعاوني أن التسويق التعاوني خطأ .

وخلال الآونة الأخيرة قدمت الى مجلس الامة اقتراحات تضمن صرف الأثمان النهائية للمنتجين ، على أساس فرز القطن الزهر والعمل على إثارة روح المنافسة بين بيوت التصدير . وأشارت هذه الاقتراحات الى أن الهدف منها اشباع رغبة الفلاح في سرعة الحصول على الأثمان النهائية لمحصوله ، وشعور الفلاح بحريته الكاملة في تقرير من يبيع اليه وفي اختيار السعر الذي يلائمه ، وحتى تكون هذه المنافسة بين بيوت التصدير وسيلة لحصول الفلاح على القيمة الحقيقية لانتاجه . ومن ناحية أخرى أشارت هذه الاقتراحات الى أن هذا الاسلوب يضمن إيجاد مسئول عن عملية القطن منذ اليوم وهي شركات التصدير ، وكلها تابع للقطاع العام ويجب أن تكون مسئولة عن القطن المصري ، وقد يؤدي هذا الوضع الى تحسين الانتاج .

وقد نبه بعض الأعضاء الى أن هذا الاسلوب يعني العودة الى الاوضاع التي كانت سائدة قبل تعميم اسلوب التسويق التعاوني

وان التغلب على بعض الأخطاء والمشاكل والعيوب التي تحدث أثناء التطبيق الاشتراكي لا يعنى العدول عن الحل الاشتراكي الى الطرق الرأسمالية التي كانت سائدة فى المجتمع قبل يوليو سنة ١٩٦١ واعتقادى أن الاقتراحات التي قدمت قد حققت جانباً من مطالب القاعدة الشعبية الا أنها أغفلت جوانب هامة وجديرة بالاعتبار .

فمن ناحية ، أغفلت هذه الاقتراحات مطلباً هاماً للفلاح : وهو ضمان حصوله على القيمة الحقيقية لانتاجه التي يحددها القياس العلمى السليم لجودة الانتاج وكميته . وهذا مطلب حقيقى يجب الا نغض من قيمته حتى ولو أهمل الفلاح فى المطالبة به ، استناداً الى ما يوفر له هذا النظام من راحة واطمئنان . على أن حصول الفلاح على القيمة الحقيقية لانتاجه ليس ضرورة عدل فحسب ، بل هو شرط أساسى لسلامة خططنا القومية التي تقوم على الحساب السليم لانتاجية كل قطاع والقيمة المضافة فيه . وقد ذهب البعض الى التهورين من هذه الحقيقة باعتبار أن ما قد يخسره الفلاح ، إنما يوجه لدعم القطاع العام وتمويل التنمية الاقتصادية . وحقيقة قد يكون زيادة مساهمات الفلاحين فى خطط التنمية الاقتصادية أمراً لا غبار عليه ، على أن تقدير ذلك إنما يرجع فى - الدرجة الاولى الى القائمين على شئون التخطيط القومى ، وعندما ترغب الدولة فى تحديد دخول الفلاحين لاعتبارات تتعلق بالتنمية ومعدلات الادخار والاستثمار ، فإنها تفعل ذلك بطرق أخرى دون أن تخل بالحساب الاقتصادى السليم .

ومن ناحية أخرى يثور كثير من الشك حول مدى ما يقدمه أسلوب المنافسة ، ولعل أبسط ما يوجه الى هذا الأسلوب من نقد : - ان المنافسة السليمة يجب أن تستند الى قياس سليم للقيمة الانتاجية ، والا تحولت الى ضرب من ضروب المقامرة وانتهى الغرض من قيامها .

- ان المنافسة بين الشركات مع عدم وجود القياس العلمى
السليم سوف تعقد مهمة الرقابة على أموال الدولة ، وقد تودى الى
عودة الاستغلال على حساب الفلاح .

- ان امكانيات قيام منافسة حقيقية تودى الى خفض التكاليف
ورفع مستوى الانتاج سوف تكون محدودة للغاية نظرا لأن لكل
شركة طاقة تصديرية لا تستطيع أن - تتجاوزها ، وإذا كان هناك
ثمة منافسة حقيقية فانها سوف تدور حول الاصناف ، والرتب
التي يزيد الطلب عليها لأغراض التصدير ، ومن ناحية أخرى هناك
احتمال قيام اتفاقات بين القائمين بالشراء لبيوت التصدير على
تضييق نطاق المنافسة .

- ان هذا الأسلوب يلقي على شركات التصدير عبء تدعيم
أجهزتها الفنية والحسابية والادارية لتغطية عملية التسويق فيما
يزيد على أربعة آلاف قرية ، وهذه الامكانيات يستحيل توفيرها
تماما في ظل الظروف الحالية . وحتى بفرض امكان التغلب على هذه
العقبة ، فان هذا الوضع يعنى زيادة تكاليف التسويق ومضاعفة
العبء الذى لا بد أن يتحمله الفلاح أولا وأخيرا .

وبأتى أخيرا الشق الخاص باعتبار هذا الأسلوب وسيلة لرفع
الكفاية الانتاجية فى عمليات التسويق . واعتقادى أن قضية الكفاية
الانتاجية لا تعالج بهذه البساطة فالكفاية الانتاجية وليدة تفاعل
وتلاحم عوامل متعددة ابرزها درجة مهارة العاملين ومستوى تطور
العلم ومدى تطبيقه التكنولوجى والترابط الاجتماعى لعملية الانتاج
.. الخ والتطور الحقيقى لعمليات تسويق القطن سبيله الاشراف على
عمليات الجنى فى الحقول وتعميم مخازن القطن النموذجية فى الأرياف
وعلاج ما تعانيه صناعة الخليج من تخلف آلى وبشرى . بل اننا
نذهب الى أبعد من ذلك والى القول بأن القياس غير العلمى للانتاج

سوف يؤدي الى وجود الأرباح والخسائر الوهمية ، الأمر الذى يؤدي
بالمعاملين فى حقل التسويق الى الانصراف عن تجسيد الانتاج
والمحافظة عليه وخفض تكاليفه الى محاولة تحقيق الأرباح بأيسر
الطرق .

ان تطبيق الطرق العلمية فى تقييم الانتاج هو ضرورة أساسية
لتطوير الانتاج الاشتراكى على أسس سليمة ، والقياس العلمى
للانتاج لا يحول دون رغبة الفلاح فى الحصول على الأمان النهائية
فى أقرب فرصة . واننا نعتقد أن قيام الجمعيات التعاونية بصرف
الأمان النهائية للمنتجين لا يحول دون محاسبة هذه الجمعيات على
الناتج الفعلية للانتاج . وعلمنا فى نفس الوقت أن نبحث عن الحلول
السليمة لمشكلة انخفاض الكفاية الانتاجية فى عمليات التسويق .

رفع الكفاية الانتاجية فى عمليات تسويق القطن

« ان انتاجية العمل هى أخيرا العامل الأساسى لانتصار النظام
الاجتماعى . ولقد حققت الرأسمالية انتاجية عمل لم يعرفها النظام
الاقطاعى . ويمكن قهر الرأسمالية ، بل وسوف تقهر الرأسمالية ،
لأن الاشتراكية تحقق انتاجية عمل تفوق سابقتها بكثير » ، والكفاية
الانتاجية تعنى أول ما تعنى زيادة الانتاج ورفع مستواه ،
وهى فى نفس الوقت تعمل على الحد من الاسراف والقضاء على أوجه
التبديد والضياع وخفض التكاليف . ويمكن القول : ان الكفاية
الانتاجية هدف متحرك يستند فى تقدمه الى محاولة اللحاق بأحدث
ما وصلت اليه المعارف الانسانية ، والاخذ بما توصلت اليه
البحوث الدائبة فى مجالات الادارة والتنظيم وفى سائر مجالات
الادارة والتنظيم وفى سائر مجالات العلوم التطبيقية . ولا شك
أن العلم يعطى فى كل يوم امكانيات جديدة ، ويكتشف آفاقا كانت
مغلقة ، وكلما انحسرت الفجوة بين العلم والتطبيق قفز العلم قفزات

جديدة ، وأصبح علينا أن نحاول من جديد تحقيق انتاجية عمل تتفوق على سابقتها . ومن أسف أنه في ظل سياسات التسويق التعاوني المطبقة حاليا لا يمكننا على الاطلاق القول بأننا حققنا انتاجية عمل جديدة ، على النقيض من ذلك يمكن القول ان الأوضاع السائدة أسفرت عن انخفاض مستوى الانتاج وزيادة التكاليف .

فمن ناحية مستوى الانتاج ، يتضح من التقرير السنوى لهيئة التحكيم واختبارات القطن انخفاض المتوسط العام للرتب عاما بعد آخر ، وتتضح هذه الحقيقة من البيان التالى :

المتوسط العام للرتب كل صنف على حدة

| مزارع وزارة الزراعة | دندره | أشمون | جيزة ٤٧ | منوف | جيزة ٤٥ | |
|---------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|---|
| فج - $\frac{1}{8}$ | فج / ج | فج / ج | فج / ج | فج - $\frac{1}{8}$ | فج $\frac{1}{8}$ | سنة ٦٤ قبل (التسويق) |
| فج / ج | ج + $\frac{1}{8}$ | ج + $\frac{1}{8}$ | ج + $\frac{1}{8}$ | فج / ج | فج $\frac{1}{8}$ | سنة ٦٥ (أول سنة) |
| - | ج + $\frac{1}{8}$ | ج - $\frac{1}{8}$ | جود | فج / ج | فج $\frac{1}{8}$ | سنة ٦٦ (ثاني سنة) |
| ٠٠٠ | رتبة $\frac{3}{8}$ | رتبة $\frac{5}{8}$ | رتبة $\frac{1}{8}$ | رتبة $\frac{3}{8}$ | رتبة $\frac{1}{8}$ | جملة العجوز في متوسط الرتب في السنتين الأخيرتين . |

أما من ناحية تكاليف الانتاج ، فقد عملت الدولة على الحد من النفقات التي كان يتكبدها المنتج عن طريق تفادى الوسطاء والحد من تقلبات الاسعار وتحمل جزء من أعباء التسويق التي كانت تقع على عاتق المنتج ، وبالرغم من هذا يمكن القول ان التكلفة التي يتحملها المنتج مباشرة ما زالت متضخمة . ويتضح هذا من دراسة الأعباء

التي يتحملها المنتج في تسويق القطن طبقا لما جاء في مشروع
تسويق القطن موسم ١٩٦٨/٦٧ •

مليح ج

(البند التاسع عشر - ٢) ٠٠ر٠٢٥

ما يتحمله المنتج من أجر
وزن القنطار الزهر،

ويخصم عند صرف الثمن

المبدئي •

(البند ثلاثون - ١) ١ر٥٥٥

أجرة حليج القنطار لأصناف

القطن طويلة التيسلة

• « أكثر » •

(البند ثلاثون - ١) ١ر٦٣٥

أجرة حليج القنطار لأصناف

القطن طويلة التيسلة

• « غير الأكثر » •

(البند ثلاثون - ١) ١ر٣٣٠

أجرة حليج القنطار لأصناف

القطن طويلة التيسلة

• « أكثر » •

(البند ثلاثون - ١) ١ر٤١٠

أجرة حليج القنطار لأصناف

القطن طويلة التيسلة

• « غير الأكثر » •

(البند ثلاثون - ٢) ٠ر٠٢٥

الضرائب الحكومية عن كل

قنطار تزيد تصافيه عن

• ١٠٠٪ •

(بند ثلاثة وثلاثون - ١) ٠ر٠٦٠

للبنك أو الجمعية التعاونية

العامة لمواجهة مصاريف

التسويق •

(بند ثلاثة وثلاثون - ٢) ٠ر٠٢٠

لحساب صندوق التأمين على

القطن الزهر •

مليون ج

| | |
|--|----------------------------------|
| عمولة الجمعية التعاونية المحلية ومواجهة تمويل مشروع الاطفاء . | (بند ثلاثة وثلاثون - ٣) ٠٤٠ ر |
| مواجهة اعباء تعيين تجار وسماسرة القطن الزهر | (بند ثلاثة وثلاثون - ٤) ٠٥٠ ر |
| لحساب المحافظة ويجنب جزء منها لمكافآت تجار وسماسرة القطن الزهر . | (ابند ثلاثة وثلاثون - ٥) ١٠٠ ر |
| لصالح صندوق تحسين معاشات نقابة المهن الزراعية . | (بند ثلاثة وثلاثون - ٦) ٠١٠ ر |

واذا انتقلنا الى ناحية اخرى ، وأعني بذلك التكلفة المترتبة على زيادة استهلاك الجيش ، نجد أن هذه التكلفة في تزايد مستمر (بيان السيد وزير الزراعة - مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس الامة - دور الانعقاد الخامس - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ الطبعة المؤقتة) ، فقد بلغت هذه التكلفة نحو ٦ مليون جنيه في موسم ٦٣/٦٢ ، وزادت الى أكثر من ١٢ مليون جنيه في موسم ١٩٦٦/٦٥ .

بيان التكلفة المترتبة على توزيع عبوات القطن

| موسم | الاستهلاك بالطن |
|-----------|-----------------|
| ٥٨ - ١٩٥٩ | ١٩٠٠٠ |
| ٦٢ - ١٩٦٣ | ٢٨٨٩٤ |
| ٦٣ - ١٩٦٤ | ٣٩٢٧٠ |
| ٦٤ - ١٩٦٥ | ٣٢٥٦٤ |
| ٦٥ - ١٩٦٦ | ٥١٨٣٠ |

ونحن اذا وضعنا في اعتبارنا ما تتحمله الدولة عن المنتج من اعباء ، وما يتحمله المنتج من تكلفة اشرا الى بعضها ، لا تضج لنا مدى الاسراف في تكلفة التسويق . ويدلنا منطق انكفاة أن علينا أن نؤدى ذات الخدمات التسويقية بتكاليف أو أقل ، واما أن نعمل على زيادة وتحسين مستوى الخدمات التسويقية مع عدم زيادة تكاليفها أو مع زيادة التكاليف بمعدل أقل من معدل التحسين في الانتاج . اما أن ينخفض مستوى الانتاج وتزيد تكاليف التسويق في نفس الوقت فهذا أمر غير مقبول يدعونا الى التفكير جديا في طبيعة المشكلات التي تواجه رفع الكفاية الانتاجية في عمليات تسويق القطن .

جلور مشكلات التسويق التعاوني :

لقد مست المذكرة التي قدمها التفتيش الفني العام بهيئة التحكيم واختبارات القطن في الندوات التدريبية التي عقدها الهيئة في مستهل عام ١٩٦٨ جانبا هاما من الجوانب المتصلة بهذا الموضوع : الا وهو انصراف الهيئات المشتغلة في مجال تسويق القطن بالداخل عن العمل على رفع مستوى الانتاج ، الا بقدر ما يتحقق لها من منفعة ، وما تحصل عليه من ربح . ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن بعض الأجهزة قد يكون لها من المصلحة الحقيقية والحافز القوي مايدفعها للاهتمام بالانتاج وخفض تكلفته غير أنه لا يتوفر لها من الامكانيات .

وقد ذهب البعض الى القول بأن على منظمات التعاون أن تذهب الى ابعاد مدى في السوق بحيث تصل الى المستهلك رأسا ، وعلى سبيل المثال يجب أن تقوم الجمعيات التعاونية بجنى المحصول

والإشراف عليه في مراحل التجميع والفرز والتشوين والحليج والكبس وحتى تصديره أو بيعه إلى المفازل المحلية . ولا ريب أن عملية تسويق القطن والحاصلات الزراعية عموماً هي الامتداد الطبيعي لعمليات الانتاج التي تبدأ في الحقول ، بل يذهب البعض إلى القول بأن عمليات الأعداد للسوق تبدأ حتى قبل الزراعة باختيار الأصناف الممتازة وتوفير التقاوي المحسنة التي يزيد طلبها في الأسواق المختلفة ولم يكن من الغريب أن ينص قانون الإصلاح الزراعي على اشتراك المنتجين في جمعيات تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج وأداء الخدمات الضرورية إلى جانب قيامها بتسويق الحاصلات الزراعية المختلفة . ونحن إذا نظرنا إلى الأمر نظرة أعمق وأشمل فسوف نجد أن الفلاح هو صاحب المصلحة الأولى والحق الأول في تطوير نظم التسويق والاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا التطوير . والجمعيات التعاونية هي التي تمثل الفلاحين ومن المنطقي والمفيد أن تقوم عملية التطوير في هذه المجالات . غير أن المواجهة الواقعية لمشكلات التعاون في التطبيق تفتح لنا آفاقاً واسعة لفهم مضمون التعاون ودور الدولة في المجتمع الاشتراكي ، فالتعاون يستهدف إعطاء المنتج القيمة الحقيقية لانتاجه ، وسبيله إلى ذلك إبعاد سيطرة الوسطاء وقيام مؤسسات سوق على درجة عالية من الكفاية تعمل على رفع مستوى الانتاج وتخفيض التكاليف ، وهو يستند في ذلك إلى اقتناع تام من جماهير الفلاحين ومقدرة على التمويل الذاتي . علينا إذن أن نبذل الأفكار والصور التقليدية للتعاون وأن نفكر في مصلحة الفلاح ، أن الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض ، والتي استطاعت أن تقوم بعملية التطوير في الريف قد وقفت عاجزة عن غزو مراحل التسويق لأبعد مدى ، فعمليات تسويق القطن لها جوانبها المختلفة التي تحتاج إلى خبرة وكفاية متخصصة لا تقوى على توفيرها الجمعيات المتعددة الأغراض . وحتى في المراحل الأولى للسوق « الجنى

التعبئة ، التنظيف والغربلة ، التجميع ، فإن العمل أصبح يتم
كيفما اتفق ودون وجود الاشراف والرقابة الكافيين - وأدى هذا
الى عدم تجانس المحصول وانخفاض مستوى الانتاج وزيادة تكلفته .

وإذا انتقلنا الى صناعة الخليج والصناعة التجهيزية عموما
نجدها قد ورثت أوضاعا متخلفة عديدة ، فقد ظلت هذه الصناعة
مملوكة لأفراد أو شركات محدودة استهدفت الربح على حساب
الصناعة - وأدت هذه الاوضاع - الى جانب الطبيعة الموسمية لعملية
تجهيز القطن - الى تضخم الصناعة وعدم تنظيمها في نفس الوقت ،
والى التخلف الآلى ونقص الامكانيات الفنية والبشرية . وقد ظلت
المحاليج منذ تأميمها موزعة بين شركات التصدير التابعة للمؤسسة
المصرية العامة للقطن وبين شركات الخليج المتخصصة وأدى هذا
الوضع الى عدم ارتباط صناعة الخليج بخطة منظمة تستهدف رفع
كفاءة الصناعة والى تفاوت الخدمات التى تؤديها المحاليج وزيادة
نفقات الخليج ، الأمر الذى دعا الى فصل نشاط الخليج عن شركات
التصدير ، وإعادة توزيع المحالج على خمس شركات متخصصة
ومتقاربة فى طاقتها وامكانياتها ، ولا شك أن هذا الوضع قد وفر
مزايا متعددة منها وحدة الاشراف والرقابة والتوجيه بالاضافة الى
المزايا التى يوفرها الأخذ بنظام التخصص .

وبالرغم من المزايا التى يوفرها هذا الوضع فقد أثرت من جديد
قضية الاشراف على صناعة الخليج ، فقد لوحظ أن المحاليج فى الفترة
الاخيرة لم تغط الاهتمام الواجب لتحسين الانتاج - بعد أن أصبح
لكل محلج مقطوعيته المقررة فى الانتاج ، وبعد أن حددت الدولة
أسعار الخليج - وعلى النقيض من ذلك أولت اهتمامها لكل خفض
ممكن فى تكاليف الانتاج ، ولو انعكس هذا الوضع فى صورة
انخفاض فى قيمة السلعة المنتجة . ويبدو أن هذا الاتجاه من

المحالج يحقق لها وفرا فى التكاليف وزيادة فى الارباح ، الا اننا اذا نظرنا نظرة أشمل لا ترتبط بمجرد تحسين ميزانية المحالج فسنجد أن هذا الاتجاه يسبب أضرار لانتاجنا القطنى .

وأخيرا ، يأتى دور بيوت التصدير ، وكلها تابع للقطاع العام ويجب أن تكون مسئولة عن سمعة القطن المصرى ، وهى أقدر الهيئات على تعرف حاجة الاسواق المختلفة وعلى تلبية طلباتها بما يتوفر لها من خبرة ووسائل فنية فى النقاوة والغرلة والتضريب والفرفرة ، الامر الذى مكنها من احتكار جزء من السوق العالمية فترة طويلة من الزمن . لقد نص نظام التسويق التعاونى فى الموسم الماضى على أن تنتقل ملكية القطن للشركة المشترية بمجرد توقيع مندوبيها على وزن الخروج من مركز التجميع ، وتكون مسئولة عن المحافظة عليه وتشرف على نقله للمحالج (بند ثلاثة وعشرون - ٤) كما نص على أن تحلج كل رتبة لكل جمعية على حدة . مع تنفيذ رغبات الشركات فى المعاملات الاخرى التى تهدف الى تحسين القطن (بند سبعة وعشرون - ١) . وبالرغم من أن هذا النظام (نظام ١٩٦٧ - ١٩٦٨) قد جعل من شركات القطن صاحبة القطن منذ اليوم الاول وأتاح لها حرية القيام بأية تحسينات ترغب فى أدائها الا أنه يمكن القول بأن شركات التصدير عزفت عن القيام بأى عملية لتحسين القطن حتى لا تتحمل نفقة هذه التحسينات فى الوقت الذى يمكنها فيه الوفاء بارتباطاتها عن طريق الانتقاء من الرتب المتوفرة فى السوق .

ولا ريب أن هذا الوضع كان الدافع الأساسى لوزير الزراعة فى التقدم باقتراحه الثانى لتسويق القطن موسم ٦٨/٦٩ ، الذى ينص « على أن تكون الشركات هى صاحبة القطن بعد مركز التجميع مباشر حلجها وتحسينها بنفسها ، وتباشر اعداد القطن على صورته

التصديرية بنفسها » . « على أن يكون نصف مائد تحسين الرتبة والتصافى حق الفلاح والنصف الآخر من حق الشركات ليكون ذلك حافزا لها للعناية بالاقطان فى جميع مراحلها » * « وقد يؤدى ذلك الى تحسين فى الرتب » .

التنظيم وقضية الفلاح :

ان القضية المطروحة حاليا هى قضية ما بعد التأميم . التنظيم من أجل الربح أم التنظيم من أجل الانتاج ؟ كيف نعيد تشكيل الانظمة الاجتماعية ونمى أعظم قدر من الروح الجماعية ؟ . كيف نعمل على التنسيق الاقتصادى الذى يبرز المزايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة للاشتراكية ، والذى يكفل نجاح التخطيط واثارة الحوافز السليمة للاهتمام بالانتاج وخفض تكلفته ؟

ان هدفنا يجب أن يكون واضحا : التنظيم من أجل الانتاج . وكما يقال فإن التنظيم ليس هدفا فى حد ذاته ، ولكنه الوسيلة التى يحقق بها صاحب المنظمة - الفرد أو المجتمع - هدفه . ان عمليات السوق ما زالت تدار على الاسس الرأسمالية ، وما زلنا نفترض أن هناك تناقضا بين مصلحة الفلاح ومصلحة الدولة يبرر تعدد الهيئات المشتغلة فى السوق بحيث نجد فى كل خطوة من يمثل الفلاح . « الجمعيات التعاونية » ومن يمثل الدائن المرتهن « بنسوك التسليف » ومن يقوم بشراء المحصول « بيوت التصدير » ومن يقف حكما بين الجميع « هيئة التحكيم واختبارات القطن » ومن يقوم باعداد المحصول وتجهيزه « المكابس وشركات الخليج بوزارة الزراعة ، وأجهزة الحكم المحلى » المحافظات ومجالس المدن والقرى » والاتحاد الاشتراكى وهذه الأوضاع بالذات تقف وراء كل مشكلة وتفرض لنفسها فى صورة قيود تحول دون التطوير الطاوب وتكبل عملية الانتاج وتفرض كثيرا من أوجه التبيد والضياع .

دور اللجان في تنسيق الجهود والعمل على تنفيذ الخطة :

لقد أبرزت هذه الأوضاع مدى الحاجة الى تنسيق الجهود والتعاون من أجل تنفيذ الخطة ، وكان أن طبقت طريقة العمل من خلال اللجان في تجارب التسويق المختلفة على ما بينها من فروق .

بيان اللجان التي نص عليها نظام التسويق التعاوني

موسم ١٩٦٨/٦٧

| ملاحظات | عدد الأعضاء | اسم اللجنة | البند | مستل |
|--------------|-------------|-----------------------------------|-------|------|
| في كل مركز | ٧ | لجنة حصر الحيازات | (٤) | ١ |
| في كل جمعية | ٥ | لجنة البت في الطمون | (١٢) | ٢ |
| - | ٩ | لجنة دراسة النظم الحسابية | (١٣) | ٣ |
| في كل جمعية | ٣ | لجنة معاينة ضعف المحصول | (١٧) | ٤ |
| في كل محافظة | ٦ | لجنة اختيار مراكز التجميع | (١٨) | ٥ |
| ٦٥ لجنة | ٣ | لجنة التحكيم على رتبة القطن الزهر | (٢١) | ٦ |
| في كل مركز | ٤ | لجنة تنسيق حركة النقل | (٢٤) | ٧ |
| في الجمهورية | ٩ | لجنة متابعة نقل القطن | (٢٤) | ٨ |
| في كل محطج | ٧ | لجنة الاشراف بالمحطج | (٢٦) | ٩ |
| في الجمهورية | ٢٠ | لجنة متابعة تنفيذ النظام | (٣٧) | ١٠ |
| في كل محافظة | ١٠ | لجنة متابعة تنفيذ النظام | (٣٧) | ١١ |
| في كل قرية | ١٦ | لجنة متابعة تنفيذ النظام | (٣٧) | ١٢ |
| في كل قرية | ٦ | لجنة متابعة تنفيذ النظام | (٣٧) | ١٣ |
| في كل وحدة | | أي لجان داخلية أخرى | | ١٤ |

على أن طريقة العمل من خلال اللجان ليست الحلول الجذرية لمشكلة التسويق التعاوني . ان العمل عن طريق اللجان قد يكون أمراً لا غبار عليه اذا عمل الجميع من أجل هدف واحد ، انها في هذا الوقت تصبح وسيلة طيبة لتبادل الآراء والبحث عن أفضل الحلول ، كما تؤدي الى تنسيق الجهود وتعاون الجميع من أجل تنفيذ الخطة . واذا كان للجان مزاياها عندما يعمل الجميع من أجل هدف واحد ، فان لها عيوبها المتعددة - التي يلتمسها جميع العاملون في التسويق - مثل البطء في العمل ، والاتجاه الى الحل الوسط ، وزيادة التكاليف ، وتشتمل المسؤولية . هذه العيوب التي تظهر واضحة جلية عندما يمثل أطراف اللجان مصالح متناقضة .

عقبات على مستوى التخطيط وعلى مستوى التنفيذ :

ان العمل في اعداد وتسويق محصول القطن يلاقى - في الوقت الراهن - كثيراً من الصعوبات سواء في مرحلة التخطيط ورسم السياسات أو في مراحل التسويق المختلفة . ولا ريب أن عدم وجود جهاز مسئول يملأ الفراغ الذي تركته منظمات ادارة السوق ويقود عملية التطوير في مجال تسويق القطن بالداخل يشكل العقبة التي تحطمت عليها تجارب التسويق المختلفة . وهناك أمثلة عديدة لما يؤدي اليه انصراف الهيئات المختلفة لتحقيق أهدافها الخاصة على حساب قضية الانتاج .

في مجال التخطيط ورسم السياسات والتنسيق بين الهيئات :

١ - عدم وجود خطة منظمة لتعميم مراكز التجميع بالارياف :

مراكز التجميع هي أولى مراحل التسويق التعاوني ، وفيها يتم انتقال محصول القطن من حوزة الفلاح الى السوق . ومن الطبيعي أن يتم تجميع المحاصيل في مناطق انتاجها ، فانتاج المزارع العادي صغير ولا يسمح له بتحمل نفقات النقل الى المحالج البعيدة،

وقد تزايدت الاعباء الملقة على عاتق مراكز التجميع ، والامل معقود عليها حتى تصبح محطات لفرز الاقطان تدار على أحدث الاساليب العلمية . على أن صعوبات جمّة تقف في طريق التطوير وتقتصر بمراكز التجميع عن الوصول الى الاهداف المرجوة ، ولا تعدو هذه الصعوبات أن تكون انعكاسا لمشكلة تفتت الاشراف مع صعوبة التنسيق بين مختلف الهيئات ، وما يختلف بهذا الوضع من عدم الالتزام بخطة معينة وانخفاض مستوى العمل وزيادة تكاليفه . وفي الوقت الراهن تشكل في كل عام لجنة لاختيار مواقع مراكز التجميع بكل محافظة . وتتعرض هذه السياسة لكثير من النقد نظرا لزيادة تكاليف اللجان ونفقات اعداد وتأجير هذه المراكز ، بالإضافة الى الصعوبات الجمة التي تواجه العمل الاداري والفنى والحسابي في هذه المجمعات نتيجة عدم تجهيزها واعدادها الاعداد السليم . على أن النقد الاساسي ينصب على أن تعميم مراكز التجميع لا يتم فوق تخطيط مدروس يراعي فيه كافة الظروف والمؤثرات في الزمن الطويل . وعلى سبيل المثال التوزيع الحالي والمقبل للمحالج ، مناطق الزراعة القطنية وسياسة انتاج القطن في المدى الطويل ، الكفايات الفنية والادارية الممكن توفرها ، امكانية تزويد هذه المجمعات ببعض الاجهزة والمعدات التي تساعد على رفع مستوى الانتاج ، خطة تعميم مخازن القطن في الارياف . الى غير ذلك من المؤثرات والنعوامل التي قد لا يتسع المجال لحصرها .

٢ - تفاقم مشكلة القطن الزهر في الارياف :

ومن الأمثلة على مشاكل لتسويق التعاوني تفاقم مشكلة تخزين القطن الزهر في الارياف . وتعد مشكلة تخزين القطن الزهر من أولى المشكلات التي صادفت تجارب التسويق التعاوني ، فلم يعد هناك ما يدفع الفلاح الى التريث في بيع محصوله بعد أن ضمنت له الدولة استقرار الاسعار ، بل أصبحنا نجد غالبية الزراع يبادرون

الى التخلص من محصولهم في بداية الموسم تحوطا ضد اخطار التخزين . على أن هذه المشكلة قد تفاقت نتيجة اتجاه بعض هذه السياسات الى حث المنتجين على سرعة توريد أقطانهم من ذلك مذهب اليه صندوق تحسين الاقطان من منح علاوات متدرجة تزيد بالنسبة للاقطان التي تورد في أول الموسم ومنها أيضا ما ذهب اليه نظام التسويق التعاوني موسم ٦٦ / ٦٧ من منح علاوة توريد للاقطان التي تورد في أول الموسم . لقد دفعت هذه السياسات بما يزيد عن ٧٥٪ من محصول القطن الى المحالج في فترة لا تتجاوز شهرا في بداية موسم ٦٦ / ٦٧ . وتم تشوين هذه الكميات الهائلة على قارعة الطرقات أو في شون بعيدة عن المحالج ولا يتوفر فيها الاستعدادات الكافية مما أدى الى زيادة حدة العجز في المحصول وزيادة تكلفة النقل ، واستهلاك كثير من الاكياس ، كما انتهى الامر الى حدوث اختناقات وارتباك العمل في كثير من الاحيان . ولا ريب أن العامل الاول في هذه المشكلة هو الارتجال في وضع سياسة التسويق الامر الذي حتم التحول عن بعض السياسات التي اشرنا اليها آنفا . ومن ناحية ثانية اوضحت هذه المشكلة مدى الحاجة الى تنسيق العمل بين أجهزة السوق ، والعمل على تنظيم حركة انسياب الاقطان الزهر من المحالج وتنظيم نقل نواتج الحليج الى الاسكندرية والى المغازل المحلية والى المعاصر .

٣ - تعقد إجراءات العمل :

وبالإضافة الى عدم وجود سياسة واضحة المعالم فقد اتسمت إجراءات العمل بالبطء والتعقيد في غالب الاحوال . ولا ريب أن تعقيد إجراءات العمل هو النتيجة الحتمية لعدم وجود جهاز واحد مسئول ، وتداول القطن بين مختلف الهيئات ، مع ضرورة اشتراك كل جهة من الجهات التي تعمل في مجال تسويق القطن في الداخل في مجال الرقابة على جميع العمليات . وهذه الاوضاع من شأنها

أن تعوق أداء العمل فى مختلف نواحيه « الادارية ، الحسابية ، الفنية » والامثلة على ذلك كثيرة :

● فى عملية وزن القطن الزهر : يتم وزن انقطن عند كل مرحلة من مراحل التسليم والتسليم ، كما يوزن في أحيان كثيرة بقصد الرقابة على سلامة عمليات الوزن . ويوزن القطن فى أول مرة يوم توريده حيث يتسلمه مركز التجميع من المنتج ، ثم يوزن للمرة الثانية قبل خروجه من مراكز التجميع حيث تتسلمه الشركة المشترية تمهيدا لنقله ، وعند وصول القطن الى المحلج يوزن للمرة الثالثة حيث تتسلمه شركة المحلج ، وقبل بدء عملية المحلج ذاتها تقوم لجان الاشراف على المحاليج بوزنه مرة رابعة لتقدير نسبة العجز أثناء وجود القطن بالمحلج . وقد يوزن القطن مرات أخرى - بخلاف ما سبق - لأغراض المتابعة والتأكد من سلامة الأوزان . ويمكننا بعد ذلك أن نقدر ما يؤدى اليه هذا انوضع من بطة فى الانجاز وانخفاض مستوى العمل وزيادة تكاليفه .

● الاسراف فى النواحي الحسابية : ويعطى العمل فى النواحي الحسابية صورة واضحة لما يمكن أن يؤدى اليه عدم تحديد المسئولية وتشابك الاختصاصات من تعقيد وبطء . ويكفى أن نشير هنا الى أن عدد النماذج الخاصة بعمليات التسويق فى بنوك التسليف - وهو أحد الاجهزة المشتركة فى التسويق التعاونى - تبلغ ٢٠ نموذجاً ، وأن أغلب هذه النماذج متعددة وتمثل مرحلة من مراحل العمل فى نظام ٦٦/٦٧ كانت هناك الاستثمارات ١٨ ، ٨ ، ٨ ، تسويق وكلها خاصة بسحب عينات القطن الزهر ، وفى نظام ٦٧/٦٨ وجدت الاستثمارات ١٥ ، ٥ ، ٥ ، ٥ ، تسويق وكلها خاصة بفرز المستويات . والجدير بالذكر أن أغلب هذه الاستثمارات تحرر من أصل وعدد من الصور الكريونية ، وقد تزيد عدد التوقيعات على الاستثمار الواحدة عن ١٥ توقيعاً ، ولعله من أبسط الأمور دلالة على تعقد النظام الحسابى

أن تشير الى أن الامر يستلزم كتابة اسم الفلاح الواحد ١٣ مرة في كل مرة يورد فيها قنطار من القطن .

مشكلات في التنفيذ :

١ - مشكلة فرازى المستويات :

على سبيل المثال، ليست الا انعكاسا للأوضاع التى أشرنا إليها فى مقدمة هذا الحديث . فقد كانت مهنة الفرز قاصرة على أبناء الجاليات الاجنبية الذين قدموا الى مصر للاشتغال فى سوق القطن والقيام بأعمال الرهونات . وفى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ غادر كثير من الفرازين الاجانب البلاد ، كما صدرت تشريعات تقصر الاشتغال بالفرز على ذوى الاستعداد العلمى والثقافى، وأدت هذه الأوضاع الى الارتفاع بالمستوى الاخلاقى والفنى للمهنة وان أبرزت فى نفس الوقت حدة العجز فى اعداد الفرازين . . وقد تفاقمّت المشكلة مع بدء تجارب التسويق التعاونى عندما لجأت مختلف الهيئات الى استكمال الأجهزة الفنية الخاصة بها ، فقد أدت حادثة عهد كثير من الفرازين بالعمل وتفوق أمورهم بين مختلف الهيئات الى استكمال الأجهزة الفنية الخاصة بها ، فقد أدت حادثة عهد كثير من الفرازين بالعمل وتفوق أمورهم بين مختلف الهيئات الى انخفاض مستوى الأداء والى كثير من الصعوبات التى ظهرت واضحة جلية فى مراحل تنفيذ العمل الفنى .

فمن ناحية . . يؤدى تعدد جهات الاشراف الى تشتت المسئولية والى الازدواج وتكرار العمل الواحد ، والى اتخاذ كثير من القرارات المتضاربة أو الى تأخير اتخاذ القرارات على أهون الظروف .
وثانيا . . يؤدى هذا الوضع الى بطلان العمل ونقص كفاية الاداء نتيجة تشتت الجهود أو نتيجة النقص فى كفاية واعداد القائمين بالعمل .

وأخيرا . . يؤدى هذا الوضع الى عدم تكوين وتنمية الكفايات

على أساس علمى مدروس وإلى تحويل الفرازين إلى محاولة الحصول على الربح بأى طريقة .

٢ - علم الاهتمام بالنواحي المؤدية إلى رفع مستوى الإنتاج :

ولقد أشرنا فى الصفحات السابقة إلى صعوبة إعتبار الربح مقياساً من مقاييس الكفاية الإنتاجية إذ أن مستوى الإنتاج قد ينخفض وتنمو تكاليف الإنتاج فى نفس الوقت الذى يرتفع فيه معدل الربح . وقد تناول السيد / على صبرى فى بيانه عن التطبيق الاشتراكى فى مصر ، واعتبرها ناشئة عن عدم الفهم الصحيح لطبيعة الربح فى الاشتراكية ، كما أشار إلى أن اندفاع المؤسسات فى التحايل على الأرباح يعد خروجاً على الاشتراكية . ونحن نعتبر أن هذه الظاهرة قرينة على وجود عيوب فى التنظيم أو الطريقة التى تتحدد بها الأسعار ، فالتنظيم الاشتراكى - قبل كل شيء - هو نظام معد بطريقة علمية لا يسمح بزيادة الأرباح إلا عن طريق الاهتمام بالإنتاج ومن أسف نجد فى ظروف التسويق التعاونى ظاهرة واضحة - أشرنا إليها - وهى اغفال الجوانب المؤدية إلى رفع مستوى الإنتاج - والأمانة عديدة :

● مشكلة الجنى الحسن للقطن :

أزاء الأوضاع التى أسلفنا الإشارة إليها لم يكن من الغريب أن تنشأ أولى مشكلات التسويق التعاونى فى حقول القطن ذاتها ، وأعنى بذلك مسألة تعود الفلاح على تأخير جنى محصوله إلى ما بعد تكامل نضج جميع اللوزات فى الحقل كله اعتقاداً منه أن هذا الأسلوب يحقق وفراً فى التكاليف ويكفل له المحافظة على إنتاجه . على أن النظرة الثاقبة تدلنا على أن تأخير الجنى فى الطريقة التى تعود عليها الفلاح لها أثره الضار على رتبة الإنتاج وعلى قيمته الغزلية . ومن المعروف أن لوزات القطن التى تتأخر فى نضجها إلى نهاية الموسم تتعرض لفتك ديدان اللوز ، وبحيث يؤدى تأخير الجنى فى

الطريقة التى تعود عليها الفلاح الى اختلاط اللوزات السليمة باللوزات المصابة • وعلى الجانب الآخر يؤدى تأخير الجنى الى زيادة فترة تعرض اللوزات السليمة - والتي تبكر فى النضج - للمؤثرات الجوية مثل الرياح والأمطار ، مما يؤدى الى تغير خواص القطن ونقص درجة تجانسها • ومن ناحية أخرى نجد أن تأخير الجنى يؤدى الى زيادة التكاليف على عكس ما يتوقعه الفلاح ، ومن المعروف أن تأخير الجنى يؤدى الى تساقط نسبة كبيرة من اللوزات النضج وتقل قيمتها ان لم تنعدم تماما ، كما يؤكد الفلاح نفقات طائلة لفصل اللوزات السليمة عن اللوزات المصابة حتى لا يضطر الى بيع محصوله بـشمن بخس •

ان الحل المنطقي لهذه المشكلة هو فى اتباع الاسلوب المحسن فى جنى القطن • وتقوم فكرة الجنى المحسن على عدم تأخير جنى اللوزات المبكرة فى النضج ، على أن يتم جنى القطن عندما تبلغ نسبة تفتيح اللوزات ٤٠ - ٥٠ ٪ ، والثانية عند تمام التفتيح • ويوضح الجدول الآتى مدى ما تعكسه طريقة الجنى المحسن من ارتفاع فى رتبة الانتاج •

جدول مقارنة بين الطريقة المعتادة وطريقة الجنى المحسن

| الرتبة . | الجنى المعتاد | الجنى المحسن |
|-------------------------|---------------|--------------|
| أكسترا | ١٢ر٤٥ | ٦٣ر٠٠ |
| فولى جود تواكسترا | ٢٠ر٢٠ | ٠٠ر٠٠ |
| فولى جود | ٣٠ر٤٠ | ١٩ر٧٠ |
| جود | ٠٠ر٠٠ | ٠٠ر٠٠ |
| فولى جود فير | ١٥ر٨٠ | ٠٠ر٠٠ |
| جود فير تو فولى جود فير | ١١ر٦٥ | ٨ر٥٠ |
| جود فير | ١ر٥٥ | ٠٠ر٠٠ |
| فولى فير | ٤ر٠٠ | ٧ر٢٠ |
| واطى مخلوط | ٣ر٩٥ | ١ر٦٠ |

وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة وعملت بطرق مختلفة على توجيه المزارعين الى جنى محصولهم بالطرق المحسنة والى العناية بعمليات الفرز والتقاوة . ومن ذلك ما ذهب اليه نظام التسويق التعاوني موسم ١٩٦٧/٦٦ من منح علاوة توريد للأقطان التي تورد في أول الموسم ، ومن ذلك العمل على توفير السلف النقدية - سلفة الجنى وسلفة التسويق - وقت جنى المحصول ، ومنه أيضا تأجيل بدء الدراسة في المدارس الريفية لتوفير الأيدي العاملة لجنى القطن ، وهناك أيضا الندوات التي تعقدها مختلف الهيئات لتوعية الفلاحين بالمزايا التي يوفرها الجنى المحسن ، وهناك المنح النقدية التي تتوسع وزارة الزراعة في منحها للتعاونيين وأعضاء الاتحاد الاشتراكي وغيرهم في مقابل توعية الفلاحين وارشادهم الى طريقة الجنى المحسن والمزايا التي يوفرها ، غير أن هذه الحلول كانت قليلة الفاعلية .

وقد ذهب البعض الى أن صلب المشكلة يكمن في خشية الفلاح من سرقة محصوله ، والحقل الذي يجنى مرة واحدة يظل « مختوما أو مقفلا » ويمكن اكتشاف السرقة منه بسهولة بعكس الحال فيما لو تم الجنى على أكثر من مرة ، وهذا جانب حقيقي لا سبيل الى انكاره ومع ذلك يبقى لهذه المشكلة وجهها الآخر ، وهو وجود هيئات متعددة تعمل في مجال تسويق القطن بالداخل دون أن يكون هناك جهاز واحد مسئول عن عملية الجنى بالذات . أن النجاح الحقيقي في مجالات الانتاج القطنى والتي تتميز بحاجتها الى الجهود الجماعية والى الخبرات المتخصصة، انما يأتي بخلق جهاز فنى يكون مسئولا مسئولة مباشرة عن الانتاج ، وأن هذا الجهاز يمكن أن يؤدي فى مجال الجنى المحسن خدمات متعددة وعلى سبيل المثال :

- يستطيع هذا الجهاز وضح الخبراء المتخصصين فى المكان الملائم الذى يمكنهم من الالتحام بجماهير الفلاحين وتطوير العملية الانتاجية .

- تحديد الموعد المناسب للبدء في عمليات الجنى في الحقول عن طريق دراسة دودات النمو المتماثلة ، ومعرفة مدى الإصابة ودرجة انتشارها ونسبة تفتح اللوزات . الخ .
 - اسناد عمليات الجنى في الحقول وتعبئة المحصول الى أفراد ذوى دراية وتدريب عن طريق تنظيم طاقة العمل فى المجتمع الريفي وزيادة كفاءتها عن طريق التخصص .
 - القيام بعمليات الارشاد على رأسها الفنيون المتخصصون ووضع أساس علمي سليم لتنظيم عملية ائارة الحوافز التى أصبحت مثارا لكثير من التساؤلات .
 - وضع أساس سليم يمكن الارتكان اليه فى أداء مختلف العمليات التسويقية وضمان دقة العمل وانتظامه .
- **الاهتمام بعملية التخزين :**

والى جانب توفير الشون والمخازن الكافية ، والعمل على تنظيم حركة انسياب القطن الى مراكز التجميع والى المحالج بما يتفق مع امكانيات الصناعة التجهيزية وطاقاتها التخزينية يستدعى الامر بذل مزيد من الجهود فى الاهتمام بعملية التخزين ذاتها ، وتوفير كافة الظروف التى تكفل المحافظة على قيمة القطن والتى تضمن سلامة العمل وانتظامه . واذا كانت شعيرات القطن تفوق الصلب فى متانتها فان هذه المتانة تتحطم على صخرة الزمن مع أى تغير فى ظروف التخزين عن الظروف المثلى .

- ويلاحظ أن تشوين القطن قد يتم داخل أكياس من الجوت فى شون وأحواش المحالج ، على أن تشوين القطن فى مخازن بالارياض يعتبر الطريقة المثلى للتخزين لما يحققه من مزايا أهمها :
- يؤدى الى زيادة تجانس الرتبة وارتفاع مستواها نتيجة لتضريب القطن وفرفرته أثناء التفريغ والتعبئة .
- يمكن المحافظة على رتبة القطن وعلى قيمته الغزلية حيث يكون

التخزين في ظروف حسنة في الوقت الذي تتعرض فيه الأكياس للمؤثرات البيئية كما يعمل الكبس الشديد في الأكياس على تفتيح الفصوص المصابة بما يحط من رتبة القطن .

- امكان اجراء العمليات الفنية لتحسين مستوى الاقطان في مخازن الريف مثل النقاوة والغربلة ، هذه العمليات التي قد يعوق القيام بها ازدحام شون المحالج .

- يسهل اكتشاف الغش أثناء تفريغ الأكياس وبها يمكن الاستدلال على صاحب القطن وتفادي آثار الغش ، بعكس الحال فيما لو تم اكتشاف الغش في المحالج .

- تقليل الفقد في المحصول والذي ينجم عن استعمال الأكياس ، حيث تتعرض الأكياس للاستهلاك والتمزق في مختلف المراحل بما يؤدي الى تناثر الاقطان وتلوثها .

- عدم زيادة استهلاك الأكياس نتيجة الرطوبة الارضية أو بسبب تعرضها للشمس والامطار فترة طويلة أو نتيجة تكرار عمليات التحميل والتفريغ .

- تنظيم انسياب الاقطان الى المحالج وعدم الحاجة الى استئجار شون واسعة بعكس الحال فيما لو تم التخزين في أكياس .

- الاستفادة من مزايا الفرز الجماعي في تخفيض تكاليف العمل الاداري والفني والحسابي وضمان تحقيق العدالة النسبية بين المنتجين .

ازاء هذه المزايا التي يوفرها تعميم مخازن القطن بالارياف بدأ المختصون بتوجيه الجمعيات التعاونية الى بناء مخازن لتشوين الاقطان في الارياف . ولا ريب أن مشاركة الجمعيات التعاونية لها أهميتها في تنمية الوعي التعاوني وتوجيه الانظار الى البحث عن الحلول الذاتية للريف . ومن ناحية أخرى فإن نجاح التعاون رهن باستناده الى تمويل

ذاتي ، ولعلنا نذكر أن جزءا كبيرا من التكاليف التي يتحمل بها قنطار القطن توجه الى عملية تحفيز الجهود الفردية وما من شك في ان اثارة الحافز الفردى يجب الا تحول بين قيام الجمعيات بالمشروعات الهامة . واخيرا يأتى الناحية المتعلقة باثارة الحافز الاجتماعى فهو مورد لا ينضب ، ونجاح الجمعيات التعاونية ليس بقدر ما توفره من خدمات اقتصادية واجتماعية وانما فى اقامة علاقات انتاجية سليمة وقادرة على اذابة التناقضات الموجودة فى الريف واثارة حوافز العمل الاجتماعى من أجل بناء المجتمع الجديد وتطوير الانتاج وواجب القادة الاجتماعيين العمل على تزكية هذه الحوافز بمختلف السبل .

على أنه اذا كان من واجب الجماعات التعاونية أن تساهم فى تعميم مخازن القطن فى الارياف فاننا لا نستطيع أن نطالبها بتحمل كافة الاعباء . على أن هذه المساهمة لا بد لها من ان تتم فى اطار خطة شاملة لتطوير عمليات تسويق فى الداخل يراعى فيها المواصفات النموذجية للمخازن المطلوبة ، تكاليف الانشاء ، تكلفة النقل بالنسبة للمنتج وبالنسبة للمحالج ، خطة توزيع المحالج فى المدى البعيد الدورة الزراعية ، امكانيات تطوير نظم التسويق . وفى رأينا أنه يكاد يكون من المتعذر اخضاع عمليات التسويق الداخلى لتخطيط شامل الا اذا وضعنا كافة الامكانيات والموارد المادية والبشرية تحت السيطرة والاشراف المباشر لجهاز واحد يقود عملية التطوير فى هذا المجال .

● عدم القيام بأية تحسينات أثناء عملية الحليج :

مرحلة الحليج أهم مرحلة يمر بها محصول القطن أثناء اعداده وتجهيزه وفقا لاحتياجات السوق المحلية والعالمية ، وتمر خامة القطن أثناءها بعدد من العمليات الميكانيكية المختلفة . وتحتاج الاقطان

المصرية - بصفة خاصة - الى عناية فائقة فى أداء هذه المعاملات بقصد المحافظة على المميزات التى انفردت بها مثل طول التيلة ومتانتها • ويتوقف الامر فى وصول الانتاج المصرى الى المستوى الرفيع الذى يحتله بين الاقطان المنافسة على اتقان هذه العمليات ، وأى اهمال فى أدائها ينعكس على خامة القطن ويسىء الى مظهره وقيمتة الفزلية •

ولا يتم حليج الاقطان الزهر كيفما اتفق وانما تجرى هذه العملية وفقا للقواعد الفنية وبقصد اشباع احتياجات معينة • ويطلب الى الفراز فى غالب الأحيان تجهيز رتبة معينة يزيد الطلب عليها فى الأسواق • ويقع على عاتق الفراز فى كل حالة اختيار الاقطان الزهر التى يقوم بحليجها • وتحديد الخطوات الاساسية والمعاملات الضرورية التى يقتضى الامر القيام بها ، ثم مراقبة تنفيذ العمليات والتأكد من جودة الانتاج •

ولا يفوتنا أن نذكر أن خامة القطن مجال لكثير من التحسينات فى مختلف مراحل عمليات الاعداد والتجهيز من تخزين ، ونقاوة ، وغربلة القطن الزهر ، وقضيب ، وحليج ، وتشبيق وتقسيم ، وفرفة وكبس مائى • ويتوقف الامر فى الوصول الى التحسين المطلوب على كفاءة الفراز وخبرته فى تخطيط العمليات وفى متابعة التنفيذ وفى إيجاد حلول للمشكلات الطارئة وفى مراقبة جودة وكمية الانتاج • ومن ناحية أخرى فان حرية الفراز فى رفع مستوى الانتاج تحكمها عوامل متعددة : منها مدى الرغبة فى تحمل أعباء التحسينات ، ومدى اقتصادية العملية التى ترمى الى رفع رتبة القطن فقص لا توازى التحسينات المنتظرة تكاليف عملية التحسين ، وأخيرا فهناك الحاجة الى توفير رتب معينة قد يطلبها السوق ويوضح الجدول الآتى نواتج عمليات غربلة أجريت باستعمال الغرابيل المترددة •

جدول بيان نواتج عملية غربلة

| الرتبة قبل الغربلة | الرتبة بعد الغربلة | مدى التحسن | فصوص مصابة | أثرية |
|--------------------|--------------------|--------------------|------------|-------|
| فولى جود | فولى جود تواكسيرا | $\frac{1}{4}$ رتبة | %٢٧٠ | %٢٣ |
| جود توفولى جود | فولى جود زائد ثمن | $\frac{9}{8}$ رتبة | %٣٦٥ | %٣٣ |
| فولى جود فيرتوجود | جود توفولى جود | ١ رتبة | %٦٣٣ | %٧١ |
| جود فير | فولى جود فيرتوجود | $\frac{1}{4}$ رتبة | %٩٤١ | %٧٤ |

مدى التطوير المطلوب :

ظهر من العرض السابق لأوضاع السوق في ظل التجارة الحرة، أن عمليات السوق كانت تهدف أساسا لجنى أكبر قدر ممكن من الربح ، وكان المصدر الاساسى للأرباح المتحققة يأتي من فروق الاسعار التي كانت تترتب على حالات القلق وعدم الاستقرار التي كانت تتحكم في السوق والتي كان يتحمل عبئها في التحليل الأخير المنتج والمنتج الصغير بصفة خاصة ، أما أهداف الانتاج فكانت آخر شيء يعطى بالاهتمام في سوق تعكس فيها تقلبات الاسعار فربما أكثر مما تعكسه الجودة ، ان لم نقل ان تحقيق الهدف الأساسي - وهو الربح - كان يتم - في الحقيقة على حساب الانتاج .

ولا شك أن هذه الظروف قد دعت الى التفكير في تأميم صناعة الخليج والكبس وفي نقل ملكية المؤسسات المشتغلة بالتجارة والتبادل الى الدولة ، وتم التأميم فعلا ، في اطار التحولات الاشتراكية التي شهدتها بلادنا . ولا شك أن نقل المواقع الحاسمة في السوق الى صورة من صور الملكية الاشتراكية هو في حد ذاته ضمان لا بعباد سيطرة الوسطاء واستغلالهم ، وهو أيضا ضمان أكيد لقيام مؤسسات سوق على درجة عالية من الكفاية تعمل في تحسين الانتاج وخفض التكاليف .

على أن عملية التأميم في حد ذاتها قد تعنى لا شيء . ان انجلترا - وهي الدولة العريقة في الرأسمالية عملت في يوم ما على تأميم بعض صناعاتها الأساسية . وهناك حاجة ملحة لاعتبار عملية التأميم وسيلة لا غاية ونقطة للبدء تتبعها خطوات لإطلاق العنان لقوى الانتاج ، ولن تستطيع ذلك الا اذا عملنا على تغيير أهداف المؤسسات القائمة . ان الوصول الى أفضل انتاج بأقل تكاليف هو قضيتنا الأساسية وهو المحور الذي يجب أن توجه اليه كافة الامكانيات والجهود المخلصة ، بينما يهدف المشروع الرأسمالي الى هدف مختلف تماما : انه يسعى وراء الكسب وزيادة الارباح المحققة . ونحن هنا لا نقض من قيمة الارباح المحققة ولا نذهب الى القول بأن مقياس الربح لا تطبق على الاطلاق ، فما زالت الارباح المحققة مقياسا سليما من مقياس الكفاية الانتاجية اذا طبقت بطريقة سليمة ، غير أننا لا نستطيع أن نذهب الى أبعد من ذلك فتعتبر قضية الارباح هدفنا الأساسي ولو أدى ذلك الى صور عديدة من صور التبديد والضياع ولو كان ذلك على حساب انخفاض مستوى الانتاج وزيادة تكلفته .

ان التنظيمات الانتاجية لا توجد الا من أجل تحقيق أهداف المجتمع ، وبدهى أن تغير الأهداف لا بد وأن يعكس نفسه في تغير النظام ذاته وفي تغير الوسائل والأساليب . ولكننا - من ناحية أخرى - نلاحظ أن هذا التغير لا يمكن أن يتم تلقائيا ولا يمكن أن يتم بقفزة واحدة ، لقد ورثنا من الماضي تراثا ثقيلا ، وازاحة ركाम هذا التراث وتغيير ما درجنا عليه زمنا طويلا يحتاج الى وضوح في الرؤية ونفاذ في تحقيق الأهداف الحقيقية ويحتاج الى دراسة واعية لكل التجارب .

علينا أن نفرض قضية الانتاج بدلا من أن نفرض قضية الارباح نفسها ، وعلينا أن نحرك السوق وفقا لتخطيط علمي منظم بدلا من أن يحركنا حافز الربح وحده . وما دام هدفنا قد أصبح الانتاج

أولا فإن علينا أن نذهب الى ما هو أبعد من تأميم المؤسسات • علينا أن نعمل على تغيير الأوضاع التقليدية للسوق الرأسمالية ، هذه الأوضاع التي قد تدفع الى الأرباح الاستغلالية بدلا من أن تؤدي الى الكفاية الانتاجية • وعلينا أن نعمل على صياغة الانظمة الجديدة بصورة تؤدي الى الكفاية الانتاجية • وعلينا أن نعمل على صياغة الانظمة الجديدة بصورة تؤدي الى القضاء على فوضى الانتاج وتكفل افساح المجال لعمليات التخطيط بصورة تتيح الاستخدام السليم لجميع الموارد الانتاجية ، المادية منها والبشرية كما تتيح في نفس الوقت الاستفادة من مزايا الانتاج الاجتماعي الكبير •

ان الهدف الآن هو زيادة الانتاج ورفع مستواه وهذا يقتضي في الحقيقة أمرين لا غنى عنهما :

الأول : ايجاد جهاز مسئول مسئولية تامة عن تقييم محصول القطن تقييما علميا ، ويمكن أن يمتد دور هذا الجهاز بحيث يشمل التقييم العلمي لساكنات الحاصلات التي تسوق تعاونيا •

والثاني : ايجاد جهاز مسئول عن عملية تسويق القطن منذ اليوم الأول ، وذلك يقتضي بطبيعة الحال دمج الاجهزة العاملة حاليا في مجال تسويق القطن بالداخل (اجهزة تسويق القطن بالجمعيات ، صناعة الخليج والكبس البخاري ، جهاز تسويق القطن بالداخل والذي يتبع بيوت التصدير) في جهاز واحد أو في مؤسسة جديدة تملأ الفراغ الذي تركته منظمات السوق ولكن بطريقة أكثر كفاية وتطورا ، فعليا أن تؤدي للفلاح ثمن محصولاته دون أن تغبنه حقه - وفقا للتقييم العلمي والموضوعي الذي يؤديه جهاز الفرز والتقييم - وعليها أن تعد محصول القطن بما يتمشى مع طلبات الاسواق العالمية •• واحتياجات الصناعة المحلية ، ويكون فارق السعيرين في هذه الحالة مكافاة عادلة لجهد المبدول تستثمره في تطوير صناعيتها وتصب بجزء منه في وعاء الاستثمار القومي شأنها

فى ذلك شأن كافة فروع الاقتصاد الوطنى الناجحة ، ولن يكون هذا أمرا صعبا اذا وضعنا فى اعتبارنا ما تحويه من امكانيات وما تضمه من كفاءات كانت موزعة وقاصرة .

وهناك أمر ثان ذلك يبدو أكثر أهمية وهو ضمان قيام هذا الجهاز بدوره خير قيام ، ولا شك أن هذا الجهاز أو المؤسسة لابد أن ترتبط فى عملها بقياسات وحسابات محددة ومنظمة على أسانس علمى متين ، ولا شك أن قيام هيئة عالمية موثوق بكفائتها فى تقييم المحصول سواء عند استلامه من المنتج أو عند تسليمه الى المغازل المحلية وبيوت التصوير هو فى حد ذاته ضمان أكيد لاقتصاد المؤسسة الجديدة على خدمة الانتاج وابتعادها عن بواعث الربح الاستغلالى . على أننا نرى أن جهاز الفرز والتقييم يجب ألا يقتصر على ذلك ، ان هيئة الفرز والتقييم بحكم حيادها وبحكم وظيفتها وما تحويه من خبرات أقدر على متابعة الانتاج وتحديد مدى كفايته ومعالجة جوانب القصور فيه ، ومن ناحية أخرى فهى مسئولة عن تقديم الانتاج وتطوره ومدى مطابقته لاحتياجات السوق ، وهذا يعنى أن رقابة الهيئة يجب أن تكون رقابة ايجابية تستند الى نظام شامل لقياس الكفاءة الانتاجية وجودة الخامات والانتاج فى مختلف المراحل وبطريقة تؤدى الى كشف الاتجاه ناحية الانحرافات وبمنتهى السرعة وتحليل اسبابها تحليلا موضوعيا يؤدى الى العلاج السليم .

ان هذا الحل المنطقى والموضوعى هو أكثر ما يكون اتفاقا مع الطبيعة العلمية للثورة الاشتراكية التى وضعت العلم فى خدمة الفلاح والعامل ، ذلك ان الاشتراكية باعتبارها نظرية علمية قد أبرزت دور العلم فى ايجاد حلول لمشاكل المجتمع وفى تطوير الحياة الجديدة . وان تضامير جهود الهيئتين المشار اليهما ، المستقلتين بحكم طبيعة عملهما والمتكاملتين بحكم نتائج هذا العمل وما يسعيان اليه من تطوير الصناعة القطنية كقيل بأن يضع هذه الصناعة على طريق النجاح والتطور .

فهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
| إهداء | ٣ |

القسم الأول

| | |
|--|----|
| الفصل الأول : الثورة الصناعية تبدأ فى إنجلترا | ٧ |
| الفصل الثانى : عصر محمد على | ١٥ |
| الفصل الثالث : خلفاء محمد على حتى الاحتلال البريطانى | |
| عام ١٨٨٢ | ٢٥ |
| الفصل الرابع : عهد الاحتلال البريطانى | ٣٩ |

القسم الثانى

| | |
|--|-----|
| السياسة القطنية فى ظل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ | |
| الفصل الخامس : الظروف الراهنة لتجارة القطن الدولية | ٨٣ |
| الفصل السادس : تصنيع القطن المصرى | ١٠١ |
| الفصل السابع : حول السياسة الانتاجية للقطن المصرى | ١٢١ |
| الفصل الثامن : سياسة التسويق التعاونى | ١٤٧ |

المكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0961349

المدينة للصربية

الشمس في الدنيا